

التطرف المذهبي

التطرف المذهبي

مداخلات الندوة البحثية التي نظمها المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان
في 5-6 سبتمبر 2015

سيهانوك ديبو	رينيه نبعة	فايق بولوت	هيثم مناع
عيسى حنا	محمد سالم الكعبي	نبراس دلول	فيصل جلول

تقديم: الدكتور حبيب حداد

المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

التطرف المذهبي

تقديم الدكتور حبيب حداد
هيثم مناع فايق بولوت رينيه نبعة سيهانوك ديبو
فيصل جلول نبراس دلول محمد سالم الكعبي عيسى حنا

الطبعة الأولى 2015

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

Scandinavian Institute for Human Rights

Rue Richard Wagner, 1
1202 Geneva – Switzerland

هاتف 0041225520185

بريد إلكتروني

Sihrgeneva@gmail.com

www.sihr.net

ISBN : 2-914595-77-8

EAN : 9782914595773

Sectarian Extremism in the Middle East
Geneva 5-6 September 2015

تقديم

المجتمعات العربية بين أسر الماضي وإرادة التحرر والتغيير

الدكتور حبيب حداد

يضم هذا الكتاب بين دفتيه خلاصة أعمال الندوة البحثية التي نظمتها إدارة المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان في جنيف أوائل شهر أيلول - سبتمبر الماضي، والتي شارك فيها رهط من المفكرين والدبلوماسيين وأهل الرأي والخبرة في ميدان حقوق الانسان من بلدان عدة. والكتاب يكتسب لاريب أهمية خاصة ومميزة، لا لأنه يسلط الأضواء فحسب على الأسباب والجذور العميقة والتاريخية لظواهر العصبية والتمذهب والتطرف واشتداد سطوة وخطورة كل الهويات ما قبل الوطنية التي تفتك اليوم بوحدة مجتمعاتنا، توهن مناعتها وتضعف قدراتها على تقرير مصائرنا وبناء مستقبلها، وخاصة وهي اليوم في مواجهة استحقاقات وتحديات عصر العولمة. وإلى جانب استعراض البعد التاريخي والمعرفي والديني والايديولوجي والسياسي لهذه الظواهر المرضية، فقد رمت تلك الأبحاث والمداخلات أساسا إلى وضع وصياغة المقترحات والحلول العملية التي تشكل من وجهة نظرنا اطارا عاما لخريطة طريق من أجل أن تتجاوز مجتمعاتنا العربية والاسلامية أزمتها الشاملة وتتعامل بوعي سليم ومنهج عقلائي مع تراث الماضي وتركته المثقلة، فتتحرر من سلبياته المدمرة وأغلاله الكابحة وتنجح في تحقيق مطامحها المشروعة في التحرر والتقدم ومواكبة العصر. وبمنظرة موضوعية فإن

مما لا شك فيه أن هذا الكتاب سيأخذ مكانه في المكتبة العربية كأحد المراجع الهامة في مجال حقوق الانسان وفي مجال التأكيد على مقومات الهوية الوطنية في هذه المرحلة التاريخية من عمر الاجتماع البشري. حيث أن أهمية مثل هذه المراجع المحدودة تتضاعف اليوم نظرا لما تواجهه بلداننا من مصاعب وعوائق في توقعها للانتقال الى الحياة الديمقراطية السليمة.

لقد جاءت الأديان السماوية التوحيدية الثلاث، وكذا الأديان الدنيوية واسعة الانتشار، في مرحلة معينة ومتقدمة نسبيا من تطور الوعي الإنساني تجاه الوجود والغيب وطبيعة الكون ومصير الإنسان. لذا لم يكن أمرا عفويا أو مصادفة ظهور هذه الأديان في أجزاء العالم التي كانت مهد الحضارات الأقدم. أي في مصر وسورية وبلاد الرافدين وفي الهند والصين وجنوب شرق آسيا. بلغت رحلة الوعي الإنساني الدائبة والمستمرة في الزمان والمكان عبر العصور القديمة والوسيلة وبعد تجاوزها مرحلة الخرافة والأساطير، بلغت مرحلة نوعية متقدمة في مسار هذا الوعي بحيث أصبح منبع فعاليته مصدران: العقل والنقل أو كما كان يعبر عن ذلك آنذاك، الحكمة والشريعة. هكذا اتسمت العصور الوسطى من تاريخنا سواء على صعيد الفكر أم السياسة أم المجتمع أم النظرة للآخر بجدلية الصراع بين العقل والنقل. أي بين الفلسفة والعلم من جهة والإيمان والدين بقوالبه الجلمدة من جهة ثانية. لقد كانت الحضارة العربية الإسلامية في هذه الحقبة خلاصة مجهود إنساني مشترك اسهمت فيه كل الشعوب التي تشملها الدولة وفي مقدمتها السريان والأشوريون الذين نقلوا منجزات حضارات الاغريق والفرس والهنود في الفلسفة والسياسة والأدب والعلوم وترجموها الى العربية وبذلك وضعوا اللبنة الأولى في مداميك تأسيس ازدهار تلك الحضارة التي كانت في زمانها حضارة علمية رائدة. لكن وكما هو معروف فمنذ حوالي سبعة قرون

تخلفت المجتمعات العربية عن ركب التطور العالمي وغطت في ركود وسبات عميقين بعد أن أضحى الغرب يضطلع بدور القيادة والمركز الموجه لصيرورة الحضارة الإنسانية. ولقد أمكن تحقيق ذلك بفعل عوامل عديدة خارجية كالهيمنة والاحتلال الأجنبي للذين حولاً بلادنا إلى مصدر للمواد الخام للدول الغربية المصنعة وأسواقاً لاستهلاك منتجاتها، وعوامل داخلية في مقدمتها إجهاض وتوقف التطور الطبيعي لمجتمعاتنا وأعقب ذلك سيادة الفكر الغيبي، والسلفي الأصولي، والصوفي وانحسار الفكر العقلاني العلمي بعد أن تمت تصفية بذور العقلانية في زمن الخليفة المتوكل والإجهاز على بواكير التيارات الفلسفية في المشرق والمغرب واعتبار كل من علم الكلام والفلسفة ضرباً من ضروب التجديف والمهرطقة. قامت الأنظمة السلطانية آنذاك بهذا الدور تجاوباً مع الحملة الظلامية الشرسة، التي قادها الغزالي وفقهاء ودعاة المذهب الحنبلي، تلك التي انتهت بنكبة بن رشد وهجرة أفكاره وأفكار وعلم غيره من الفلاسفة والأطباء والعلماء العرب والمسلمين إلى شمال المتوسط لتسهم في نهضة أوروبا الحديثة. وحتى مطلع القرن العشرين هيمن على الوعي الديني فقه النصوص الجامدة والأحكام المسبقة التي كانت في خدمة السلطات الحاكمة، وصورت على أنها تمثل الحقائق المطلقة والنهائية لكل أمور الحياة الدنيا والكون، وأمور الغيب وعالم ما وراء الطبيعة، والتي لا يساورها الشك من قريب أو بعيد. وفي مقابل ذلك غاب فقه أهل الرأي وفقه مقاصد الشريعة وأغلق باب الاجتهاد وحرّم تأويل أحكام ومضمون النصوص الدينية بما يتفق وظروف كل مجتمع وزمانه.

كانت غزوة نابليون لمصر بداية القرن التاسع عشر أول صدمة حضارية بين مجتمعات الشرق الراكدة والمتخلفة وبين مجتمعات أوروبا الصاعدة، وفي

أواسط هذا القرن بدأ الفكر العربي يطرح على نفسه الأسئلة المركزية الملحة التي كان يرى أن الإجابة الصحيحة عليها سترشده وتهديه إلى أفضل الطرق والمسالك التي تؤدي إلى إصلاح وترقية أوضاع البلدان العربية التي كانت وقتها ولايات منفصلة في كنف الرجل المريض، أي في إطار السلطنة العثمانية، وكما هو معروف فقد تمحورت كلها حول السؤال الأساس: لماذا تقدم الآخرون وتحلف العرب والمسلمون؟ منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم يمكن القول دون مبالغة أو تهويل أو مبالغة أن محنة العقل العربي قد تواصلت فصولها وشواهدنا ونتائجها الكارثية. ولم يستطع الوعي السياسي في مجتمعاتنا أن يطور نفسه ويتحرر من أغلاله وتابوهات وأجده مقوماته مناهجه ليكون في مستوى ما هو مطلوب منه في قيادة معارك التغيير والتنمية الشاملة وبناء المستقبل المنشود. وكما يجمع العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع فإن ترافق تلك الصدمة الحضارية التي أيقظت شعوبنا من رقادها وفتحت عيونها على فجوة التخلف الواسعة التي تفصلها عن أوروبا، تلك الصدمة التي ترافقت بموجات الإحتلال الغربي لبلادنا قد جعلت قطاعات واسعة من النخب الفكرية والسياسية تربط بين كفاحها من أجل التحرر والاستقلال الوطني وبين الرفض لمنجزات الحضارة الغربية، مكتفية باستيراد واستهلاك منجزاتها المادية والتكنولوجية، والإعراض عن منجزاتها في مجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع بدعوى أن الطرائق والمناهج التي استخدمت لتحقيق تلك المنجزات غريبة عما ألفناه وما تعودنا عليه، والقيم والمبادئ التي تركز عليها هذه الإنجازات، خاصة منها القيم التي تخص الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان والمرأة، وحقوق المكونات الثقافية والدينية والاثنية بيننا، إنما تتعارض مع قيمنا ومبادئنا ومع تراثنا وخصوصيتنا الجوهرانية؟؟

هكذا وجدنا أن الرؤى والمرجعيات التي تسلمت بها النخب والحركات والأحزاب السياسية العربية التي طرحت على نفسها مسؤولية نقل مجتمعاتها الى مستوى العصر قد حملت منذ نشأتها وفي بنيتها بذور وأسباب قصورها وفشلها، سواء على صعيد المواقف والتنظير أم على صعيد الممارسة والتدبير، وخاصة في مواقفها من المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن مفهوم الخصوصية والنظرة للآخر والمصير الانساني والقيم والأهداف الكونية المشتركة. وقد تباينت تلك الرؤى والمرجعيات بين اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول ويمثله الاسلام السلفي الأصولي والسياسي والذي نفضل تسميته الاتجاه الاسلاموي. وهذا الاتجاه، بصورة عامة ما عدا بعض الاستثناءات التي تمثلها حركة النهضة في تونس اليوم، ظل وبرغم محاولاته تطوير شكل خطابه دون محتواه، يرى أن مستقبل هذه الأمة يتمثل حصرا في العودة إلى ماضيها الزاهر، كما ان موقفه من المسألة الديمقراطية ظل محكوما بهذه النظرة الماضوية فنظام الحكم بالنسبة له، ومهما أسهب في تعداد أوصافه بأنه نظام مدني وتعددي وتداولي، تبقى مرجعيته على الدوام أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن هدفه النهائي يظل تحقيق دولة الخلافة وإن اختلفت اطرافه في تحديد الوقت المناسب والشروط اللازم توفرها قبل إعلانها، أما عندما يتحدث هذا الاتجاه مثلا عن حقوق المواطنين المتساوية، فإنه يؤكد على نيل حقوق المرأة كاملة، كما يراها هو، ويتحاشى دوما الحديث عن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. كما ينأى دوما عن التزامه بشريعة حقوق الانسان وفق ميثاق الأمم المتحدة، بل يرى أن مرجعيته الوحيدة هي الحقوق التي تنسجم وأحكام الشريعة المعلنة قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام. لقد جاء انبعاث ما سمي بالصحوه الاسلامية خلال العقدین الأخيرين من القرن الماضي كهبة احتجاج وتمرد على الأوضاع المزرية التي تعيشها معظم

البلدان العربية والاسلامية، أوضاع الحرمان والفقر والجهل والفساد والاستبداد، وصرخة استنكار وإدانة لمنطق القوة الغاشمة والمقاييس المزدوجة الذي يسير السياسات الدولية. لكن هذه الصحوه العامه والحركات التي عبأتها وما استثارته من فعاليات ونشاطات تعبويه سلبية لم تكن في الواقع إلا عرضا من أعراض الأزمة الشاملة والمتفاقمة التي تعيشها تلك المجتمعات، والتي لم يكن بمقدورها أو بطبيعتها أن تقدم أي حل أو أية وصفة ناجعة لتجاوز هذا الواقع المأزوم. لقد خلقت هذه الصحوه التي ترافقت مع قيام الثورة الايرانية الأجواء المناسبة لانبعث كل حركات التكفير والإرهاب التي رأت في الآخر المختلف عنها في الدين أو الطائفة أو المذهب وحتى في الرأي كافرا وعدوا يستحق تصفيته وإلغاء وجوده. لقد وجدت تلك المجموعات زادها الفقهي والشرعي والدعوي في الصفحات السوداء المظلمة من تراثنا، عندما عادت لتتبني فكر ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وسيد قطب وأبو الاعلى المودودي والقرضاوي وسعيد حوى وغيرهم.

أما الاتجاه الثاني فكان يرى ضرورة الانفكاك والقطيعة التامة بين ماضي مجتمعاتنا من جهة وبين حاضرها ومستقبلها من جهة ثانية. مهوناً من تأثير الإنشداد الى هذا الماضي، الذي ما يزال بكل عاداته وتقاليده وبكل أفكاره ورموزه، يهيمن على وعي وسلوك الإنسان الفرد وحتى على وعي الحركات الاصلاحية والأحزاب والنخب الفكرية والسياسية لتلك المجتمعات. ولهذا ظلت دعوة هذا التيار الرغبويه الفوقية والمهمة التي تصدى لها بإمكانية تحقيق نقلة نوعية في حياة تلك المجتمعات بأسلوب ما يسمى بحرق المرحل وتأمين التحاقها وانخراطها المباشر في مسار الحضارة العالمية. دون تهيئة التربة المناسبة ودون توفير المناخ الملائم لزرع واستنبات القيم والأفكار

والمناهج والنظم التي كانت خلاصة منجزات مرحلة الحداثة التي امتدت عدة قرون، بل إن أصداء هذه الدعوة ظلت أقرب الى ميدان التعبئة الايديولوجية من التطبيق في أرض الواقع المتخلف والمعقد. هكذا وجدنا أن دعوات أبرز رموز التنوير والعقلانية في عالمنا العربي وعلى امتداد القرن الماضي مثل عبد الرحمن الكواكبي وطه حسين وعلي الوردي وقسطنطين زريق وعبدالله العروي وادوارد سعيد وغيرهم... ظلت محصورة في نطاق نويات نخبوية متفرقة ومتباعدة. ويعود سبب ذلك أساسا لعدم أهلية الحامل الاجتماعي لإنجاح عملية التنوير ألا وهو الطبقة الوسطى المدنية الواعية بذاتها والمستعدة لتحمل هذا الدور التاريخي. والمفارقة المؤلمة، التي تدعو الى مزيد من الدهشة والاستغراب، أن من يسمون اليوم بالليبراليين الجدد الذين تصدروا تشكيلات المعارضة السورية الخارجية خلال السنوات الخمس الماضية، والذين جاءوا من أحزاب ومجموعات ونخب كانت تنسب نفسها الى مرجعيات يسارية وماركسية وثورية، هؤلاء الليبراليون الذين أثبتوا، وبصورة ملموسة من خلال مواقفهم وسلوكهم، أنه لم تعد تربطهم بالقيم الليبرالية الحقيقية أية صلة من قريب أو بعيد، أصبحوا اليوم حملة الأبواق الأكثر ضجيجا المنادية لعسكرة الانتفاضة الشعبية السورية وحلفاء الجماعات التكفيرية الارهابية واستدعاء التدخل العسكري الخارجي في شؤون بلادهم، في الوقت نفسه الذي أصبحوا فيه أشد الدعاة حماسة للارتباط بسوق الرأسمال العالمي الطفيلي المتوحش. هذا الأمر، أي ضرورة وأهمية تهيئة الظروف المناسبة لمجتمعاتنا كي تتجاوز عطالتها وتجد الحلول المناسبة لمعضلاتها، وكي تستطيع تحقيق أهدافها في التحرر والديمقراطية والتقدم هو ما ركزت عليه أعمال ومحاضرات الندوة التي يشملها هذا الكتاب وأولته عناية خاصة.

والاتجاه الثالث هو ما يمكن وصفه بالاتجاه التوفيقى، وهو الذي ربط بين ماضي الأمة وحاضرها ورأى أن مستقبلها لا يمكن أن يبنى إلا باستعادة أمجادها السابقة كحافز لا بد منه لتحقيق الأهداف التي ترنو إليها، أهداف التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية. وركز هذا الإتجاه على خصوصية الأمة وتميز رسالتها تجاه العالم، في الوقت الذي دعا فيه الى الأخذ بمنجزات الحداثة واللاحق بمسارها، وقد مثلت هذا الإتجاه الحركات والأحزاب السياسية التي قادت معركة التحرر الوطني في المشرق والمغرب، وكذلك القوى التي وصلت الى السلطة بعد الاستقلال عن طريق الثورة أو الانقلاب العسكري بدعوى الرد على المشروع الصهيوني ومن أجل توطيد أسس العدالة الاجتماعية وإنهاء الاستغلال وتحقيق الوحدة العربية. في مقدمة القوى والحركات التي مثلت هذا التيار: الناصريون في مختلف الأقطار وكذلك البعثيون والقوميون العرب بصورة عامة، وإذا ما اتفقنا أن الاشكالية الرئيسية التي واجهها هذا التيار العريض وهو موقفه السلبى والعدائى من المسألة الديمقراطية واعتبارها بضاعة غربية وأداة إدامة وتكريس استغلال وهيمنة الطبقة البورجوازية الكبيرة، فلا بد أن نضيف إلى مكوناته جميع الأحزاب الشيوعية والماركسية والثورية العربية. لقد أخفقت جميع هذه الحركات في مواصلة دورها في عملية التحرر الشامل لمجتمعاتها، على طريق إنجاز أهداف المشروع النهضوي العربي الذي طرحته على نفسها، لأن تلك الإصلاحات التي قامت بها بقيت إصلاحات فوقية وسطحية أو هامشية، لم تعالج أمهات المشاكل التي كانت وراء تخلف هذه المجتمعات وعلى رأسها الإصلاح الديني وتطوير مناهج الثقافة والتعليم والتنمية الشاملة وصيانة حقوق المواطن الفرد والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية تلك الإصلاحات الجذرية التي لا يمكن أن تصان وتستمر إلا في مجتمع تسوده

الثقافة والقيم الليبرالية والعقلانية والديمقراطية. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر هنا أن النظام الناصري تعامل مع تيار الإسلام السياسي بأسلوب القمع الأمني الوحشي، بينما كان يزرع أفكار هذا التيار ومعتقداته ويهيئ التربة المناسبة لاستمراره وتجذره في برامج الثقافة والتعليم الرسمية أي أنه كان يصارع هذا التيار على نفس الأرضية، ومثل ذلك يمكن أن يقال عن باقي أنظمة الاستبداد الشمولي في الأقطار الأخرى. هكذا فإن أنظمة البورجوازية الوطنية، كما يرى سمير أمين، قد أخفقت في مهمتها الأساسية التي تصدت لها بعد نيل الاستقلال الوطني لأقطارها وهي بناء الدولة المدنية الحديثة، وذلك نتيجة قصور وعيها وسياساتها وانتهت في كل من مصر وسورية والعراق والجزائر واليمن وتونس بارتداد الأجنحة اليمينية في داخلها، وتحولها إلى أنظمة استبداد شمولي أقرب ما تكون إلى أنظمة العصور الوسطى. أما بالنسبة لطبيعة الوعي الذي تسلحت به هذه القوى الوسطية التوفيقية فإنه لم يرق إلى مستوى الوعي العقلاني العلماني المطلوب بل كان وما يزال ضحية صراع وجدل الثنائيات في الفكر السياسي العربي المعاصر، صراع القدامى والحداثة أو الأصالة والمعاصرة، صراع الايمان والعلم، صراع أسبقية تحرير فلسطين أم تحقيق الوحدة، الصراع بين أسبقية العدالة الاجتماعية أم الديمقراطية السياسية والصراع بين الدولة والمجتمع المدني. كل أشكال الصراع هذه أدت من حيث النتيجة إلى إنهاك وشل قدرة الوعي السياسي العام في المجتمعات العربية، وكان لها التأثير السلبي المدمر على مسار الانتفاضات الشعبية السلمية التي انطلقت قبل خمس سنوات في عدد من البلدان العربية ومنها الإنتفاضة السورية.

تلك كانت حال المجتمعات العربية التي شهدت تفجر الانتفاضات الشعبية السلمية التي كانت في حقيقتها مشروع ثورات تحررية لتخليص تلك

المجتمعات من أزماتها المزمنة والسير بها نحو تجسيد تطلعاتها في الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. لقد وحدث تلك الانتفاضات سمات عامة من حيث مهامها المرحلية وأهدافها النهائية، وحراكها الشعبي السلمي الحضاري في بداياتها، وكسرها لجدار الخوف الذي اعتادت أن تواجهها به انظمة الاستبداد الحاكمة، كما تميزت هذه الانتفاضات عن بعضها كما هو معروف من حيث بنية وطبيعة الأنظمة التي تتصدى لتغييرها، ومن حيث موقف المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من الحراك الشعبي في كل منها، وأخيرا وليس آخرا، من حيث مواقف أطراف المجتمع الدولي الفاعلة منها.

وقفه مع الوضع السوري

بعد حوالي خمس سنوات من انطلاقة الثورة السورية وبعد الوصول الى الوضع المأساوي الذي يعيشه شعبنا اليوم سواء داخل الوطن أم في الشتات، يفترض بجميع القوى الوطنية الديمقراطية السورية وخاصة القوى الديمقراطية العلمانية أن تعي جيدا الأسباب التي كانت وراء انحراف هذه الإنتفاضة عن سياقها الطبيعي، ووراء تفجر الأطار الوطني الاجتماعي للحراك الشعبي السلمي وتحوله إلى حروب أهلية طائفية ومذهبية وإثنية وجهوية في طول البلاد وعرضها وبأبعادها الإقليمية والدولية التي أصبحت مكشوفة للجميع. نعم إن الخطوة الأولى في السير الجاد على الطريق الصحيح لانقاذ بلادنا من محتتها الحالية والوقوف في وجه التحديات التي تهدد وجودها ومصيرها: كيانا ومجتمعا ودولة، هي وحدة الرؤية ووحدة الموقف من الأسباب والأطراف التي قادت الى هذا الوضع وتسمية الأشياء بأسمائها. من كان يتصور أن شعبنا الذي كان على الدوام أسبق شعوب المنطقة في عطاءه وانجازاته الحضارية الإنسانية يصبح اليوم ضحية تصفية

الحسابات الدولية على أرضه وساحة صراع للمجموعات التكفيرية الارهابية المعادية لكل القيم الأخلاقية الانسانية ولتشكيل دولها وإماراتها الاسلامية، والإسلام منها براء، لأنها تستهدف أول ما تستهدف تشويه صورته واغتتيال قيمه الانسانية السمحاء. تلك المجموعات الإرهابية التي لم يعد خطرهما مقتصرًا على منطقتنا وإنما أصبحت اليوم خطرا داهما يهدد أمن العالم واستقراره. إن أكبر الثغرات والتحديات الذاتية التي واجهتها الثورة السورية في داخلها وما تزال، هو الدور الذي مارسه الإسلام السياسي الأصولي بكل تصنيفاته والمجموعات الانتهازية المتحالفة معه والتي قامت بدور الواجهات في تشكيلات المعارضة السورية الخارجية المتعددة مثل المجلس الوطني والإئتلاف وما يسمى بالحكومة المؤقتة. لقد كانت حصيلة ممارسات هذه المعارضات التي جاءت على أرضية الأزمة المجتمعية التي تعيشها بلادنا منذ عقود والتي أتينا على ذكر أسبابها البعيدة والمباشرة في هذا التقديم، في مقدمة الأسباب التي أسهمت في تعاضم المحنة التي يعيشها شعبنا، واستمرار الحرب العنيفة الكارثية التي توشك أن تستكمل تدمير ما تبقى من وطننا واغتتيال أهداف شعبنا التي قدم في سبيلها أغلى وأجل التضحيات، التي لم يقدمها أي شعب آخر. كيف يمكن الآن استعادة الهوية الوطنية المهشمة وإحياء الرابطة الوطنية السورية المثلومة والمنتهكة التي كانت خلاصة انصهار عطاءات ومساهمات المكونات القومية والاثنية والدينية والثقافية لشعبنا السوري الموحد عبر آلاف السنين؟ وكيف يمكن استعادة الوحدة الوطنية السورية التي كانت دوما سلاح شعبنا الأمضى في دحر كل أشكال الغزو والإحتلال والعدوان، والتي هي اليوم أدوات الوحيدة والقادرة على مواجهة كل أطماع ومخططات القوى الخارجية ودحر كل المجموعات الأصولية التكفيرية التي تعبت بجسده وكيانه والتي تنطلق

التطرف المذهبي

جميعها من مرجعية واحدة وإن تعددت تسمياتها؟ وهل يمكن لنا أن نكسب من جديد ثقة الرأي العام العالمي وكل قوى الحرية والعدالة والتقدم ونقدم لهم صورة شعبنا الحضارية الحقيقية الناصعة بالقضاء على كل قوى التطرف والإرهاب التكفيري وكل سلطات الفاشية والاستبداد ونضع حدا نهائيا لكل أشكال الصراعات المذهبية والطائفية والاثنية والقومية القاتلة؟.

هذا هو التحدي المصيري الذي يواجه الآن كل القوى الوطنية الديمقراطية المدنية في سورية والمنطقة. إذا كان لها أن تثبت جدارتها وترتفع الى مستوى مسؤولياتها، لأن هذا التحدي قبل ذلك كله، إنما يعني معركة استعادة الذات: الوطن والشعب والمستقبل، سيادة الوطن والمواطنة، استعادة جغرافية ووحدة الأرض الممزقة، استعادة أخوة ووحدة الشعب النازف والمهجر، واستعادة الأمل والتصميم الأكيد على صنع الغد الأفضل.

التفسير المذهبي للتاريخ والواقع والحياة

هيثم مناع

لا يمكن لأية عملية تدنيس للوعي، بتشويه طبيعة نضال اجتماعي أو سياسي أو مدني، وزحلقتها إلى قراءة مذهبية للتاريخ والعالم والحياة والمستقبل، لا يمكن أن تشكل مواجهة لنظم الحكم غير الديمقراطية إلا بالمعنى العسكري البحت في احتقار واضح ليس فقط لقوانين الحرب وقواعد حماية الأشخاص التي بنتها البشرية حجرا حجرا من ما قبل رسالة السيد المسيح مرورا بالثقافة العربية الإسلامية والنهضة الغربية وانتهاء بما تم التعارف عليه كقانون دولي إنساني ومنظومة حماية لحقوق الإنسان. وإنما أيضا للعقل والإنسان وحالات الاختلاف الطبيعية بين البشر.

فالصراع المذهبي باختصار شديد هو سلاح دمار شامل للمجتمعات والدول، قبل أن يكون مواجهة بين معارضة ذات برنامج سياسي ونظام حكم مستبد. كونه باختصار يقوم على تصنيف عنصري-مذهبي بين مكونات المجتمع الواحد ويعتمد مقارنة كلانية: كل الراضة كفر، كل النصيرين أعداء، كل النواصب أعداء لعلي وآل البيت، كل الإباضيين خوارج، كل الموحددين الدروز خارجين عن الإسلام، كل المخالفين لنا صحوات ومنافقين، كل من لا يبايعني فهو عدو لله... هذه الكلائية تغتال العقل بالنقل والتفكير بالتكفير والتعمير بالتدمير والحياة بالموت.

لعل من جميل زفرات الأثر الإنسانية ما كتبه عبد الرحمن الوابلي في صحيفة «الوطن» السعودية حين قال: «إذاً كان الزعم بأن نوعا من الأدب عدو يحيق

بالبلاد ويتربص بها وبأمنها ودينها وثقافتها من كل جانب؟ ويصدق ويؤمن بهذا الزعم جمهور عريض لا يستهان به من العامة وأنصاف المطلعين على ظواهر الأمور، وبعض الخاصة الذين يعدون أنفسهم مطلعين على ظواهر وبواطن الأمور؛ فما بالنا عندما يزعم أحد -أو آحاد غفيرة- أن العدو المتربص بالبلد من كل جانب هم أتباع دين أو مذهب مخالف للدين أو المذهب الرسمي للبلد ويمثلون أقلية داخله؟ وتؤيد هذا الزعم وتدعمه أطنان من كتب التراث الصفراء المتداولة حفظاً وترديداً منذ قرون غابرة والخطب الدينية الدوغمائية المتكررة تشنجا وتشوها، والتي بدورها تخلق جواً مناسباً وخصباً وعذباً للطائفي والعنصري؛ لصناعة عدوه الوهمي منها، حيث تصبح ركنا من أركان عقيدته وتأكيداً على مصداقيتها باعتبار كثر تكرارها وترديد القول بها وتحولها إلى لذة وجدانية لا شعورية، وتبدأ تحرك وعيه ولا وعيه؛ فيبدأ يشاهده «العدو الوهمي» الإنسان العادي، وحتى المتعلم، أينما ولى وجهه ودبره. فكما قيل من يبحث عن الجنى أو يخاف منه، يخرج له في كل مكان هو فيه، حتى ولو من خلال مرض جسماني أو نفسي عرفه الطب وأوجد له علاجات ناجحة. وهذا التشوه العقدي والوجداني تنطلق صناعة العدو أو الأعداء الوهميين من دون أي كلفة لا في التفكير ولا البحث عن منطق، وتتحول صناعة خلق الأعداء إلى متعة تعبدية، بيدع فيها الحمقى والأغبياء، ممن يريدون أن يكون لهم اسم في الساحة الدينية أو الوطنية أو حتى الدراية السياسية ولو عن طريق الحماقة. والذي يعزز من لذتهم وبهجتهم بالحماقة، حماقة جمهور عريض ممن «تحقق» عقدياً وتشوه وجدانياً؛ حيث أصبح يبحث عن تعزيز مصداقية عقيدته وسلامته وجدانه من خلال سماع مقطوعة الحقد والكراهية والعدوانية، وترديدها كـ«كورال» البله والمشوهين، خلف الحمقى والأغبياء، وحتى يبدأ «المجاديب» من

العامة يستمرئون ترديد مقطوعة حقد وكراهية العدو الوهمي من دون عناء يذكر ويشار لهم بالبنان لشجاعتهم في حماية عقيدتهم أو لإثبات وطنيتهم المزعومة.¹

وأنا أسجل هذا المقطع أرسل لي أحد الأصدقاء مقطعا من الفيسبوك لعضوة في الائتلاف الوطني لم أكن قد سمعت باسمها من قبل. مقطع يعبر ويترجم ما يقوله الوابلي بشكل ممتاز. فقد كتبت لميا نحاس:

«كلما ازدادت الأقليات غطرسة بسورية زاد يقيني بأن لا بد من محرقة تلغيهم من الوجود وأترحم على هتلر الذي أحرق يهود عصره والسلطان عبد الحميد الذي أباد الأرمن وبطل العرب صدام حسين الرجل في زمن لم يكن فيه رجال ولم نجد بعده رجال. علينا إلغاء مقولة بلاد الشام هي بلاد التعددية الإثنية والدينية والمذهبية. بلاد الشام هي بلاد التعددية الثقافية. وأجمعت كل الثقافات على أن الأقليات هم شر لا بد من التخلص منه وتطهير بلاد الشام منهم وندعو الله أن يمكن ثوارنا من القضاء على كل الأنتجاس من الأكراد إلى العلوية والنصيرية. سنية وأفتخر بعروبتى» أ.هـ.

ما من شك، بأن أول ضحايا التطرف المذهبي أبناء المذهب الذي يدعي التكفيري الدفاع عنه. وأول ضحايا أبناء المذهب المختطف هم العناصر الأكثر تنورا ووعيا وإنسانية فيه. فالجهادي التكفيري يعتبر نفسه الممثل الشرعي والوحيد لله والمذهب والقوم. ويعتبر مبادئه معيارا لإخلاص أبناء المذهب له. إنه لا يضحي بالتمثيل السياسي لقطاعات سياسية واسعة في النضالات المدنية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل يخلق حالة فويا عامة من أية سيطرة سياسية للمذهب الذي يمثله.

1 عبد الرحمن الوابلي، التطرف وصناعة الوهم والأعداء، الوطن أون لاين، 31/07/2015.

التطرف المذهبي

في الدولة الحديثة، تمكنت الجماعات ذات الأغلبية الدينية أو المذهبية من قياد التغيير المجتمعي والمعرفي بقدر ما تمكنت من التحرر من عصبيتها وهويتها المذهبية. فقد شكل «الكاثوليكي» المناهض للكاثوليكية القاعدة الأوسع للثورة الفرنسية، كذلك شكل تجاوز الوعي الأنجليكاني المذهبي نحو الوعي القومي أساسا لبناء الأمبراطورية البريطانية... وهذا ما تنبه له ياسين الحافظ عندما كتب: «ينبغي للقرار التاريخي بالتقدم العربي ألا يكون سنويا، أي صادر عن القوم السني. ولكن متجاوزا الوعي السنوي والإيديولوجيا السنوية: السني اللاسني» (أطروحات حول مسألة الأقليات في لبنان، 1976).

وحدها الكتلة الأكثر تحضرا ومدنية وعقلانية وديمقراطية قادرة على اكتساب غالبية كبيرة من أبناء مذهب أو طائفة في مشروع اندماج مواطني وشراكة وطنية، وبالتالي بناء قوة جاذبة لكل الجماعات الأخرى دينية أو مذهبية أو قومية.

تشكل حالة التكفير المذهبي أعلى أشكال الاستلاب alienation الفردي والجماعي في المجتمعات الإسلامية. استلاب نفسي وإيديولوجي وسياسي واجتماعي. يبدأ هذا الاستلاب بالقطيعة مع من يعتبرهم البيئة الحاضنة الطبيعية (أنذر عشيرتك الأقربين). وعندما يجد المستلب رفضا أو مقاومة في الأسرة والعشيرة والمدرسة والعمل. لا يمتنع عن اعتبار أقرب الناس إليه من الرافضين لدعوته عدوا. الأمر الذي يترجم في حالات كثيرة بسرقة ماله أو أوراقه الشخصية لتوظيفها في مهمته «المقدسة». وقد أعادت الجريمة البشعة التي شهدتها محافظة خميس مشيط في المملكة العربية السعودية في 2015/07/13، عند قيام «محمد الغامدي» بقتل والده وإصابة رجلي أمن

خلال عملية القبض عليه، للأذهان جريمة إرهابية أخرى مشابهة وقعت قبل 12 سنة على أيدي عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي أسفرت عن مقتل والد الموقوف خالد الفراج (حمود بن جوهر الفراج) بإطلاق ابنه الرصاص عليه وعلى رجال الأمن الذين كانوا في المكان خلال تفتيش الجهات الأمنية لمنزله في الرياض. لنقرأ ما كتب منذر الزعبي المعروف بـ«أبو غادة الزعبي»، الذي قدم إلى سوريا من مدينة الحفجي السعودية عام 2012 تاركاً عمله في شركة «أرامكو»، على تويتر: «عندما عرف الجراح الشامي ابن مدينة إدلب حقيقة التوحيد، وأدرك أن فعل الساحر ردة عن دين الله، ابتداءً بالأقربين (والده) فقتله قربةً لله، ولاءً وبراءً».

ولقد تثبتنا من عدة شهادات لفتيات قاصرات تونسيات غرر بهن أخ أكبر للذهاب إلى سورية وتقديم أنفسهن للمقاتلين. ولا يمكن حصر هذه الظاهرة بداعش ولدينا أمثلة كثيرة على ممارستها في جبهة النصرة وبوكو حرام وحركة الشباب الصومالية.

رسم صورة الشيطان في الآخر شرط واجب الوجوب لاستباحة حق الحياة وممارسة العنف الأعمى وصولاً للتوحش. ويتطلب الوصول إلى هذه الدرجة من القدرة على القتل شعوراً يقينياً في الحق في الكراهية والحقد للآخر. وكلما ازداد هذا الحقد تجسد في كتلة شمولية تتجاوز مجرد قتل الشخص إلى الرغبة في قتل كل من يشبهه مذهبياً لضرورة غياب أي فارق بين المنتمين لمذهب واحد كأساس لمذهبية الصراع. وليس غريباً أن يتجاوز ذلك إلى كل ما هو مادي ليشمل البيت الذي يعيش فيه والكهرباء التي تضيء البيت ومصنع الكونسروة الذي يشتري منه الغذاء...

لا يمكن للكراهية أن تترجم في عنف أعمى دون خلق حالة تعبئة عاطفية وانفعالية تستغل حالة الاستلاب الذهني التي تخرج صاحبها من القدرة على

المحاكمة العقلية. وفي التجربة السورية شارك الإخوان المسلمون والقرضاوي ومدرسته والدعاة السلفيين والسلفية الجهادية في خلق هذه الحالة التي استنفرت، في ثلاثة أعوام، أضعاف ما استنفرت القضية الأفغانية من مقاتلين أجنب. وكون كل استنفار في اتجاه يفتح الباب لتعبئة مقابلة انبعث أحفاد «الفضل بن العباس» مدافعين عن العتبات المقدسة، وجاء من فاتهم «شرف الشهادة» في ديارهم أو في مواجهة الإسرائيليين يستدركون الأمر في بلاد الشام.

لم يقصر الإعلام وشبكات التمزيق الاجتماعي، بما في ذلك قنوات غربية، في الترويج لعملية التعبئة هذه حيث صرنا نسمع وخلال أسابيع جملة مشتركة بين كل الإسلاميين: «النظام السوري الذي يقتل الأطفال ويغتصب النساء». في تحليله لظاهرة التعبئة الغريزية هذه يقول عبد الله المطيري: «الإسلاموي الجهادي يتجاوز كل مشاكل الجهل والتخلف والتأزم الثقافي والسياسي التي يعانيها المجتمع الذي يخاطبه، ويصور المشكلة على أن هناك إحوة لنا يقتلون وتنتهك أعراضهم، وأن هناك امرأة مسلمة ينتهك عرضها يجب أن نهب لنجدتها، وهو لا يطرح كثيرا من الأسئلة بل يظهر المسألة على أنها بديهية وتنتظر فقط تطبيق ما يراه من حلول، وتلاحظ هنا أنه يستخدم مؤثرات عاطفية شديدة الوقع كالمراة وانتهاك العرض واستغلال تعاطف الناس مع الأطفال عموما في عرض صورهم؛ يستدر بها انجذاب المستمعين له وحين تنقصى الهدف الحقيقي نجد أنه مختلف تماما فهو يريد أن يصل لنصر ذاتي وبالتالي لا يمانع من قتل المسلم المخالف له أو المعترض طريقه».

تستمر عملية الزحلقة نحو التطرف المذهبي في عملية تحديد طبيعة النظام السياسي. لا حاجة للحديث عن نظام تسلطي أو ديكتاتوري، لأن الغاية بالأساس ليست استبدال هذا النظام بنظام ديمقراطي ومدني³. بعد اعتبار النظام الشيطان الأكبر يجري البحث عن المسوغات الإيديولوجية لاستهداف كل من لا يشارك في الجهاد المقدس ضده؟ هنا تبدأ المجموعة الجهادية التكفيرية زرع فكرة العدو وتحديد طبيعته. وهنا يلاحظ التقاطع واضحا بين قدماء الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين و«حركة أحرار الشام» و«جبهة النصرة». فكلهم يتحدثون عن «الميليشيات الشيعية» عند الحديث

3 في محاولتهم لتعويم جبهة النصرة، يحرص المدافعون عن النصرة كجزء من قوى الثورة السورية إشكالية العلاقة معها بمبايعتها للظواهري. صحفيو قناة «الجزيرة» مستنفرون في عملية التجميل هذه بانتظار رفع النصرة عن قوائم الإرهاب كما حدث مع منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيات أخرى. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية يخصص دراسة كاملة حول النتائج الإيجابية لفك البيعة (النصرة والقاعدة.. تداعيات سيناريو حل البيعة، اسطنبول، 2015/07/06). يحاول هؤلاء تغييب الإيديولوجية التي تحملها النصرة، تركيبها، وظيفتها المعلنة وبرامجها وممارساتها. في ردها على «ميثاق الشرف الثوري» الصادر عن فصائل جهادية أخرى تقول جبهة النصرة بصراحة: «لا نريد إلا دولة تقوم على حاكمية الشريعة بلا خفاء ولا مداورة، بل ونعلنها بكل صراحة بأننا لن نقبل بأية دولة مدنية أو ديمقراطية أو أية دولة لا تقوم على حاكمية الشريعة، وهذا هو حال كثير من الفصائل المقاتلة التي نخالطها ونعيش معها وهم القسم الأكبر من أهل الشام». الاستشهادات الواردة للنصرة من ردها على «ميثاق الشرف الثوري». علما بأن أقلام إسلامية وأصوات من فصائل أخرى قد قدمت نقدا قويا لبيان النصرة، للممثل لا للحصر: محتسب الشام، وقفات مع بيان جبهة النصرة حول ميثاق الشرف الثوري، الأربعاء 21 رجب 1435هـ - 21 مايو 2014م

عن معسكر العدو. ويشمل المصطلح الجيش السوري وحزب الله والفضل بن العباس واللجان الشعبية والدفاع الوطني والشبيحة. لقد «نجح» هذا المصطلح في العراق في اعتبار كل مسلح من الجيش أو الميليشيات المذهبية جسماً واحداً بطبيعة ومهمة وغاية واحدة. ثم أن الحرب على الميليشيات الشيعية تستنفر المال الوهابي والإعلام الوهابي وتضع هذه القوى في جبهة واحدة مع ما يسمى «نصرة أهل السنة في مواجهة الهلال الشيعي». ذكر لي الدكتور وليد البني رئيس مكتب العلاقات الخارجية في المجلس الوطني السوري وأول ناطق رسمي باسم الائتلاف الوطني أن أهم المساعدات المالية والعسكرية في أوج قوة الجيش الحر في غرفة العمليات في تركيا كانت تخصص وتقدم للفصائل الأكثر مذهبية. وفي حديث مع مقاتل من «شباب السنة» سألته: «منذ متى تتحدث بخطاب مذهبي وعرق الريان كان مستقراً في بيتك؟ فأجاب: لا أحد يدفع أو يسهّل أمر فضيل يسمى نفسه كتائب تشي غيفارا؟».

هنا يصبح من الضروري بعث ابن تيمية من قبره، واستعادة كل فتاوى التكفير بحق الفرق «غير الناجية». فيما يلخصه أحد مشعوذي الدعوة السلفية بالقول: «من كان عنده عشرة أسهم فليرمي الباطنية بتسعة والنصارى بواحد». ويزيد عليه مشعوذ آخر: «من قتل رافضياً أو نصيرياً دخل الجنة».

عملية اغتيال مفهوم المواطنة تتم عن سبق إصرار وتصميم. ولا يحتاج الأمر للتقية أو الغموض. حيث يعاد تصنيف البشر من جديد. بين أنصار ومهاجرين في جبهة وأعداء للدين في الجبهة الأخرى:

«يجمعنا بأهل الإسلام أخوة الدين التي تسمو على كل رابطة ترابية أو وطنية، ونصرتنا للمسلمين تكون قائمة على الدين والولاء له، لا على الوطن

والتراب والولاء له، ... ليعلم الجميع أن الدولة الإسلامية المنشودة التي نريدها هي الدولة التي تقوم على أساس الدين والإيمان والشريعة قبل كل شيء وعلى ذلك يكون الولاء والبراء، فلا يستوي عندنا مسلم بكافر... وإن ما يؤذي إخواننا المهاجرين يؤذيها وما يصيبهم يصيبنا، ومن يهزمهم فقد همزنا، فيا أيها المهاجرون هذه أرض الشام فسيحوا فيها، وأبواب الشام ستبقى مفتوحة على مصراعها لكل من أراد نصرتها والخير لها ولأهلها⁴.

الترجمة العملية لهذا خطاب لا تنحصر في استجلاب المقاتلين الأجانب وقيادتهم فصائل وغرف عمليات عسكرية. بل تتعدى ذلك للدعوة إلى الاستيطان لعائلات مهاجرة بأكملها. في تحقيق لقناة «العربية» في 3/08/2015 ضمن حديثها اليومي عن «سورية الثورة»، أظهر التحقيق أن الاستيطان العائلي غير محصور بداعش بل هو مشترك بينها وبين «جبهة النصرة» وعدد من الفصائل التي تعج بالغرباء وجاءت بعائلات كاملة لتعيد بناء صورة التآخي بين المهاجرين والأنصار في صدر الإسلام، عبر احتلال بيوت اللاجئين والنازحين السوريين الذين يعانون الأمرين في ظروف لا إنسانية. بالطبع لا يمكن لهذه السياسة أن تنسنا شراء الأراضي والبيوت واحتلال المنازل وعمليات التجنيس التي تقوم بها السلطات السورية لعدد كبير من المقاتلين الشيعة في عدة مناطق سورية وبشكل خاص منطقة السيدة زينب. تقدم السلطة «العلمانية» هنا مكافأة لكل من يقاتل معها في ممارسات مذهبية الطابع لا تختلف بحال عن ممارسات الجماعات التكفيرية.

أما في العلاقة بين مكونات المجتمع فتقول جبهة النصرة: «التعامل مع الفرق والأديان والطوائف في دين الله تعالى يختلف من طائفة إلى أخرى كما

4 من بيان جبهة النصرة حول ميثاق الشرف الثوري

هو مقرر عند أهل العلم فلا يجوز المساواة بينهم، والأولى بميثاق مثل هذا أن ينص على أن التعامل مع كل طائفة يكون ضمن نصوص الشرع وضوابطه⁵ لا يمكن للشحن الغرائزي أن يعيش دون فكرة الثأر والانتقام. ولا يخفي تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الشام (جبهة النصرة) توظيف فكرة الثأر والانتقام في ممارساته وبياناته. وقد جاء في الفقرة الخامسة من بيان جبهة النصرة المشار إليه: «نص البيان على أن الفصائل الموقعة على هذا البيان تريد أن تقدّم رموز النظام ومجرميهِ إلى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام، وهذا مخالف لما قرره الشريعة أن أصحاب الردة المغالطة ليس لهم في الإسلام إلا السيف، وطواغيت النظام ورموزه وركائزه من أصحاب الردة المغالطة الذين أمر الشرع بقتلهم عند القدرة عليهم، كما في الحديث عند النسائي وصححه الألباني في الأربعة نفر الذين يُقتلون وإن تعلقوا بأستار الكعبة...»

5 نفس المصدر. من الضروري التذكير بأن هذه الأطروحات موجودة بقوة عند عدد هام من مؤدجلي حركة الإخوان المسلمين. لنأخذ على سبيل المثال ما يقوله سعيد حوى في هذا الشأن: «الناس قسماً، المسلمون والكافرون. ويشمل الكافرون أهل الذمة من المسيحيين واليهود ويجب عقد الذمة معهم وإلزامهم بأربعة أحكام: 1- إعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون، 2- ألا يذكر دين الإسلام إلا بخير، 3- ألا يفعلوا ما فيه ضرر المسلمين، 4- أن تجري عليهم أحكام الإسلام فيما يجرمون لا فيما يجلون». ويتابع: لا حق لأهل الذمة في وظيفة من وظائف الدولة، ولا حق لهم في الشورى، ولا حق لهم في السيادة، ولا حق لهم في انتخاب قيادات الدولة الإسلامية، وإن شاء المسلمون أن يستخدموهم في بعض وظائف الدولة لضرورة فلا حرج، على ألا تكون لهم سيادة على المسلمين، لأن من شروط عقد الذمة أن يكونوا أذلاء للمؤمنين، ومن الذلة ألا يتصدروا مجلساً فيه مسلم، ومن الذلة أن يبدأوا المسلمين بالسلام» (سعيد حوى، الإسلام، بيروت، دار الكتب، طبعة ثالثة، 1981، ص 225).

ثم إن من حقنا في شرعنا الحنيف أن نثار من هذا النظام المجرم؛ أمر يقل القعقاع بن عمرو حين رأى «بهمن جاذويه» في بداية معركة القادسية: يا لثارات أبي عبيد، يا لثارات سليط بن عمرو، يا لثارات أصحاب الجسر، وقد أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه في غزوة مؤتة المباركة ثأراً لمقتل بعض أصحابه، ومثلها غزوة تبوك. فهناك ثأر شرعي وانتقام شرعي قرره الشريعة الغراء. وإن عدم الانتقام لأهل الشام هو الخذلان بعينه⁶.

خطاب الثأر جاء منذ ألقاه أبو محمد الجولاني في 24 يناير/ كانون الثاني 2012 أصدر المدعو الفاتح أبو محمد الجولاني بيانا أعلن فيه عن تشكيل جبهة لنصرة أهل الشام والذي حدد الهدف من النشأة «لإعادة سلطان الله إلى أرضه وأن نثار للعرض المنتهك والدم النازف ونردّ البسمة للأطفال الرضع والنساء الرُّمل»⁷

خطاب الثأر يعتمد دائما على مظلومية مسبقة واعتبار الآخر هو البادئ بالعدوان والسبب في المذبة. القنوات المذهبية السنية تتحدث دائما عن قنوات التحريض الشيعي التي سبقتها، القنوات المذهبية الشيعية تعتبر نفسها محامية الشيعة الرسمية في وجه تكفير تتعرض له الملة بأكملها، في مقابلة على قناة الميادين يركز رئيس اللجنة الشرعية السابق للقاعدة على أن المذهبية فرضت عليهم في حين كانوا منزهين عن هذه القضايا (إسلاميون وبعده، 25/08/2015). الميليشيات الشيعية تتحدث لغة الدفاع عن النفس في وجه حرب تكفيرية بحق الشيعة. ولا يطيب لها الحديث في أقيية الموت التي

6 نفس المصدر.

7 رسالة دكتوراه بجامعة الإمام تبيين منهج الفئة الضالة في تلقي الأحاديث والاستدلال بها، صحيفة الرياض، 9 يونيو/ حزيران، 2015.

مارست التعذيب فيها بعد عودتها لبغداد. أثناء معالمتي لأحد ضحايا ميليشيا بدر من الشيوعيين العراقيين قال لي: كان التعذيب وحشياً وقد قلت أكثر مرة للجلاد بأنني حاربت صدام وسجنت في عهده وهربت من البلاد خوفاً على حياتي والآن أتعرض لهذه المعاملة منكم؟ لم يكن على لسان الجلاد ما يبرر فعله إلا أن قال: «ألم تقتلوا الحسين وتشنعوا بآل البيت؟» عندها شعرت بأن من الضروري الحفاظ على حياتي بأي جوارب منافق لأنني سأموت تحت التعذيب بدون قضية أو سبب».

في رسالة الدكتوراة التي تقدم بها الشيخ أحمد بن حمد جيلان، (الأحاديث التي تستدل بها الفئة الضالة.. عرض ونقد). أوضح الداعية الإسلامي طبيعة المرتكزات الإيديولوجية والسلوكية التي يعتمدها الجهاديون التكفيريون مؤكداً على أن جملة ما يستعمل في مستنداتهم وأدبياتهم وكتاباتهم ينحصر في (310) ثلاثمائة وعشرة بالمكرّر، حيث استدلوا بالحديث الواحد في عدد من المواطن، وبدون المكرر (255) مائتين وخمسة وخمسين مروياً، منها (237) مائتان وسبعة وثلاثون حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، و(18) ثمانية عشر أثراً، فيما بلغ عدد الأحاديث الضعيفة في استدلالهم (50) خمسين حديثاً، والأحاديث الضعيفة جداً (5) خمسة أحاديث، والأحاديث الموضوعة (2) حديثان اثنان، كما بلغت الأحاديث الصحيحة التي استدلوا بها (172) مائة واثنتين وسبعين حديثاً، والأحاديث الحسنة (61) واحداً وستين حديثاً، ولكنهم حملوها على غير مرادها، والآثار الصحيحة (4) أربعة، والضعيفة (14) أربعة عشر أثراً⁸.

8 الشيخ الدكتور أحمد بن حمد جيلان، الأحاديث التي تستدل إليها الفئة الضالة، رسالة

دكتوراه، الرياض 2015.

فلتصور النتائج الكارثية لعملية اختزال حضارة ودين في فقه، وفقه في مذهب، ومذهب في قراءة سطحية تصادر فهمها لله وتختطف ديننا بكل ما قدم للإنسانية، لحساب مجموعات محدودة الثقافة، معتوهة المعتقد مشوهة الإيمان مخدرة العقل وعديمة البصيرة.

تقودنا عملية التقزيم المعرفي للدين عند التكفيريين إلى متابعة أصول منطلقاتهم الإيديولوجية والحركية. ولا شك بأن اعتبارهم ابن تيمية إماماً مؤسساً يترك بصماته في الإنغلاق الإيديولوجي والتعصب المذهبي والتكفير وكرهية المختلف. أما تأثرهم بالوهابية فيبدو جلياً في الطابع البدوي الذي اعتمده محمد بن عبد الوهاب المنطلقة من نجد في حركته التي شكلت عودة من المدينة إلى البداوة ومن المدنية إلى العصبية. فقد تمكن ابن عبد الوهاب من زرع فكرة الكراهية للحضارة في تناقض صارخ مع الدعوة الإسلامية التي قامت من أكثر مناطق الجزيرة حضارة (مكة). تسوية القبور بالرمال فكرة مقبولة عند بدو نجد الذين يقبرون موتاهم بدون شاهدة وتضيع ذكرى ماضيهم في الرمال. الإكراه والإجبار والتأديب قواعد أساسية في تنظيم العلاقة بين الوهابي والمسلم لتنقية الدين من البدع والأهواء والفتن. ألم تحتاج الجزيرة العربية لأكثر من قرن لقبول بعض الموضوعات مثل شرب القهوة أو تدخين النارجيلة واستخدام المذياع والتلفزيون واستعمال آلة التصوير بل قبول فكرة رسم حيوان أو إنسان؟ لا ضير أن يكون هاجس الوهابي عبد الله المحيسني التوجه إلى المسلمين من محافظة إدلب السورية عشية شهر رمضان: «من ها هنا من أرض الشام أرض الجهاد والرباط، من ها هنا حيث صرخات المسلمين وأنات المستضعفين... من ها هنا أيضاً نبعث نداءً وتضامناً مع الحملة المليونية التي أطلقها دعاة ومصالحون لإخراج قنوات الـ mbc ومن نحا نحوها من قنوات (اللغم) من بيوت

المسلمين، لنستقبل شهر رمضان ليحل رمضان على بيوتنا برحمته وبركاته ونوره هدايته ليظل شهر رمضان شهراً للقرآن... من ها هنا يا أيها الأب المبارك يا أيتها الأم المباركة، أناديكم واستحلفكم بالله أن تخرجوا هذه القنوات طاعة لله ولرسوله، والله لو قيل لأحد منكم أن أذهب بأبنائك وبناتك إلى مرقص أو ملهى، لاحمر وجهه وانفخت أوداجه غضباً، فكيف تسمحون لهؤلاء أن ييثوا سمومهم بقنوات عريهم وفسادهم أن يدخلوا بقيناتهم ومغنياتهم وراقصاتهم على أبنائكم وبناتكم، كيف تسمح أيها الأب المبارك لمن يستهزئ بدين الله لمن يبيث الإلحاد والفسوق لمن يبيث الفجور إلى بيتك إلى أبنائك إلى فلذات أكبادك، ان الله يراقبك، إن الله ينظر إليك، وإن كل نظرة من أبنائك فاسمعها أيها الأب المبارك، ان كل نظرة من أبنائك إلى هذه القنوات ستسأل عنها أمام الله سبحانه وتعالى»⁹

محاربة التراث الإنساني وهدم الآثار لم يكن منهجاً إسلامياً. فقد حافظ المسلمون على كل ما وجدوا من آثار وتراث لأمم سبقتهم في آسيا وإفريقيا والأندلس. في حين اعتبرت الوهابية الحفاظ على الميراث غير الإسلامي شركاً وبقاءً تماشاً هنا أو معبد هناك استمرار للجاهلية. إن ما تم تحطيمه من تراث إنساني وأماكن عبادة منذ قيام إمارة طالبان على أيدي التكفيريين يفوق بعدة مرات ما تم تدميره في 15 قرناً من الإسلام. وكما يذكر الدكتور محمد حبش فإن «ما طبقته داعش والنصرة والقاعدة وطالبان وبوكو حرام وحركة الشباب الصومالية من قتل وعقوبات جسدية يفوق بعشرات المرات ما طبق في التاريخ الإسلامي كله». فإلى أين يذهب التكفيريون بالإسلام وبأهل السنة الذين يتحدثون باسمهم؟

9 من خبر صحفي للمرصد السوري لحقوق الإنسان مرفق بشرط مصور للمدعو «رئيس مركز دعاة

الجهاد» والقيادي في جبهة النصرة عبد الله المحسني، حزيران 2015

لا يمكن للتطرف المذهبي اختيار التعمير في مواجهة التدمير، والتفكير في مواجهة التكفير. فهذا يعني مبرر وجوده نفسه. ومنذ العملية الأولى لجهة النصر في تحطيم قاعدة للدفاع الجوي السوري في حلب (والتي نقلت تفاصيلها قناة الجزيرة كإنجاز للشوار) وتحطيم تمثال أبي العلاء المعري وهدم عدد من المزارات والإعتداء على عدد كبير من الكنائس ودور العبادة، استعمال ماء الشرب كسلاح في القتال، وأخيرا وليس آخرا تفخيخ محطة زيزون الحرارية لم يعد السؤال حول عقلانية الأهداف العسكرية مطروحا إلا عند بعض الشعبويين أو أصحاب فكرة فليأت الشيطان... هزيمة عدد من القوى السياسية والأشخاص الذين اعتقدوا بأنهم أخيرا قد وصلوا إلى السلطة أو يمكن أن يصلوا لها قريبا أعمت البصائر عن البناء المنهجي للتكفيريين لحواضن شعبية تستثمر، عن قناعة عقائدية، كل الغرائز الرد فعلية عند الضحايا. حارمة قوى التغيير المدني الديمقراطي من قطاعات شعبية هائلة دخلت الفضاء العام من أجل التغيير بعد مظاهرات 18 آذار 2011. فقد حيد الخطاب المذهبي قطاعات شعبية واسعة بل اضطرت قطاعات واسعة من السلميين والمعتدلين والمناضلين من أجل دولة مواطنة من التزام الصمت خوفا على حقهم في الحياة لمجرد كونهم لا ينتمون «للفرقة الناجية». كذلك دفع الوضع بقطاعات شعبية واسعة لمغادرة الوطن في ظل حالة الإلغاء لحقها في مواجهة الدكتاتورية والظلامية في الوقت نفسه. ومن مضحكات الأيام أن قناة أورينت التي احتفلت بتحرير إدلب ووزعت الحلويات والشعبيات لا يجرؤ رئيسها على زيارة محافظته. وأن «جحافل التحرير» لم تجد مواطنا واحدا يحمل الزهور للمحررين؟

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

رينيه نبعة

«السياسة هي نتيجة تفاعل وقائع وبشر، وقائع موضوعية وأشخاص متأثرين بالوسط المحيط بهم»

مقدمة: الدين في الشرق الأوسط

الدين هو معطى حامل في منطقة الشرق الأوسط، مهد الديانات التوحيدية الثلاث، حالة فريدة من نوعها في العالم لأن الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى ولدت في آسيا.

فضاء للتواصل والإقصاء، الدين مجال حيوي للتنافس. ويشكل استخدام الدين لأغراض سياسية حالة تاريخية عامة. حالة عاشتها كل الديانات في مختلف تعبيرات الصراع والاختلاف. اجتياح المسيحية لأمريكا اللاتينية أو الحروب الصليبية على العالم العربي، أو في الجبهة المقابلة، الفتح العربي إلى آسيا، الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط أو أفريقيا.

هناك الحرب الدينية في المنطقة الغربية المسيحية (بين البروتستانت والكاثوليك في فرنسا أو في أيرلندا الشمالية) أو الحرب المذهبية في العالم الإسلامي (بين السنة والشيعة)، وأخيرا، وليس آخرا، الصهيونية، الصيغة الأحدث لتوظيف الكتاب المقدس في بناء أمة العودة إلى صهيون على أنقاض فلسطين.

لا تستبعد التقوى دور الاستخبارات أو الإرادة الحرة. وهي لا تمنع التفكير النقدي. لكن هذا لا يحول دون الضلالة في قضايا لا تخدم المصلحة الوطنية. ولكن لا يمكن أن نجد طرفاً وصل في توظيف إلى ما وصلت إليه القيادة العربية السنية. فقد ابتعد هذا التوظيف عن أهدافه ليصب في خدمة مسكي الدفة في الولايات المتحدة، الحليف الأول لعدوهم الرئيسي، إسرائيل.

أولاً: الإسلام، دين عالمي، العالم الإسلامي، نطاق ذو بعد استراتيجي مع ما يقرب من 1.5 مليار المؤمنين، يملك الدين الإسلامي بعداً عالمياً، يحمل أهمية استراتيجية متميزة عبر مناطق انتشاره في القارات الخمسة. وحضوره في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) التي تضم 55 دولة عضو. يقع العالم الإسلامي في تقاطع الطرق الاستراتيجية الأساسية بين القارات الأوروبي والهندي. فيه 3/2 من موارد الطاقة ويشرف على أربعة من الطرق الرئيسية للملاحة عبر المحيطات (مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق هرمز)، إضافة لمضيق الدردنيل.

ثانياً: ديون الشرف للعالم الإسلامي تجاه الغرب شريك رئيسي في الحلف الأطلسي خلال الحرب الباردة السوفيتية الأمريكية، بوجود تركيا المدخل المتقدم على الجناح الجنوبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، شريك أساس بأكثر من 50.000 مقاتل في الحرب العربية-الأفغانية ضد الجيش الأحمر في أفغانستان. مشارك بما يقارب من 2 مليون عربي وإفريقي في الحرين العالميتين ضد الألمان. يمتلك العالم الإسلامي ديون شرف تجاه الغرب.

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

ولكن للمفارقة، على الرغم من هذه المساهمة، الفريدة من نوعها في التاريخ، يتم الترويج للإسلام والمسلمين الآن باعتبارهما الفزاعة في الإنتاج الفكري الغربي، في حين أن الدول الإسلامية هي الخاسر الأكبر في التعاون الغربي الإسلامي.

تركيا لا تملك حتى مقعداً قابلاً للطّي في الاتحاد الأوروبي ولم يعط الفلسطينيين ولا قطعة من فلسطين لبناء دولة.

ثالثاً: إن الغرب، مهندس استخدام الدين كسلاح سياسي.

1948 في هذا الصدد موعد رئيسي مع تقطيع أوصال الهند وتأسيس باكستان، وفقاً للمعايير الدينية، في ارتباط مع قيام دولة إسرائيل، وفقاً للمعايير الدينية نفسها. الاستعمار الاستيطاني لفلسطين، نظراً لايديولوجية التمييز، التي تطلق العنان للعداء للسامية باعتبارها تخلق فصلاً بين اليهود وغير اليهود.

لقد وقع هذين الحدثين بأحرف غليظة على دخول الدين في السياسة، حيث التوظيف الأكثر تحقّقاً تمثل في الإسلام. كان ذلك أولاً بعد 32 عاماً، مع الحرب الأفغانية السوفيتية المضادة، ثم عاد للظهور عبر أشكال المعارضة التي رعتها قطر في ليبيا وسوريا في عام 2011. قبل تشكل تحالف إقليمي ودولي «صديق للشعب السوري» ثم تحالف دولي إقليمي «مناهض للإرهاب». مع الانجرافات الدامية لجبهة النصرة وداعش. مع حرب معلنة على مفاهيم كالوطن والوطنية والمواطنة والقومية العربية في حرب معلنة على الجيوش الوطنية العربية الأمر الذي يعطي الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية ما لم تربيحه بالحرب أو السلم.

رابعاً: الدعاة الإلكترونيين

في ذروة التنافس السوفييتي الأمريكي، أطلق الأميركيون عشرين مؤسسة إذاعية دينية تملك موارد مالية وتقنية في ثلثي مناطق العالم. (TRANS ADVANTITE WORLD RADIO ،(WORLD RADIO (TWR Monitor ،WYFR-Radio ،IBRA راديو ،FEBA راديو ،((CWA) Radio, Nexus IBD).

وقد كان هؤلاء الدعاة الإلكترونيين ولعا خاصا ببؤر التوتر (جنوب لبنان، جنوب السودان) والأقليات العرقية والدينية التي أنهكتها الخلافات الداخلية للدول (الأرمن والكورد والبربر) ومنذ الغزو العراق في عام 2003 كردستان العراق.

راديو IBRA (الإذاعة الدولية) وضع في الشرق الأوسط وتحديدًا في جنوب لبنان ومنطقة الحدود اللبنانية-الإسرائيلية هوائي موجة قصيرة للثب المحلي من محطة High Adventure. في جنوب السودان، ذو الأغلبية المسيحية والوثنية المتمردة على الحكومة الإسلامية في الخرطوم بالسكان، تم تقديم برامج «RADIO ELWA» الموجهة من مونروفيا (ليبيريا) من قبل المبشرين الأنجلوسكسونيين.

لكن يبقى، Trans World Radio (TWR) أول محطة دولية ذات طابع ديني عابرة للحدود في العالم.

في المقارنة، فإن وزارة أصدقاء إسرائيل، الكنيسة المعمدانية الأمريكية، تبث برامجها في دعم إسرائيل من 700 محطة في الولايات المتحدة وإسرائيل وتوزع مجلة في 151 دولة حول العالم، وجمع في عام 2005 وحده، تبرعات بلغت 8.5 مليون دولار لصالح الدولة العبرية.

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

خامساً: إحراق المسجد الأقصى المبارك، ولادة الإسلام السياسي
يظهر إحراق المسجد الأقصى، ثالث الأماكن المقدسة في الإسلام، في 21 أغسطس 1969، العمل المؤسس لقوة الإسلام السياسي في المنطقة. فهو تاريخ مؤسس في الفضاء العربي الإسلامي وواحد من التحديات الكبرى في التاريخ المعاصر.

في البداية، كان هذا السلاح المطلق، ذو الزناد المزدوج. من جهة قاد هذا الحدث الرمزي عملية تمهيش القومية العربية وقائدها جمال عبد الناصر، الذي تزعزعت صورته في حرب 1967، ومن ناحية أخرى، إمكانية التوظيف في المعركة ضد الشيوعية والإلحاد، في قمة الحرب الباردة الأمريكية السوفييتية.

ولكن بعد 45 عام على محاولة حرق الأقصى، التي يحتفل بها في ظل غياب شبه كامل للمبالاة، تقع على حدود النسيان. الإسلام السياسي، أو توظيف الإسلام كسلاح في الحرب ضد أعداء أمريكا والممالك النفطية الخليجية، يرتد على من استعمله وغذاه بشكل لا يمكن ضبط نتائجه.

المتدنى الإسلامي الرباط الذي جمع 35 دولة أصبحت لاحقاً 55، لا يمكنه أن يخفي الاضطراب الجيوستراتيجي الحقيقي في المنطقة:

شعار الوحدة العربية، الذي شكل المحرك الوطني على مدى ربع قرن، ترك مكانه للتضامن الإسلامي، وعلى المستوى السياسي، ترك عبد الناصر، الذي توفي في أزمة قلبية، ترك المكان لخادم الحرمين الشريفين، ملك المملكة العربية السعودية فيصل.

تحت غطاء التضامن الإسلامي حدث الانعطاف. انتقل مركز الثقل العربي إلى الخليج، والجمهوريات الموالية للاتحاد السوفياتي إلى الممالك النفطية الموالية للولايات المتحدة، كذلك بلدان الأزمة في البحر الأبيض المتوسط

التي توجهت للمناطق المزدهرة في الخليج ، تفاقم الانقسامات والتناحر في العالم العربي أعطى المجال للإسلام الآسيوي لدخول الفضاء العربي عبر تفوقه العددي وانتشاره الأفقي ووجود قوى إقليمية هامة (باكستان، تركيا، إيران). وقد جاء تعيين الآسيوي وتنكو عبد الرحمن، رئيس وزراء ماليزيا السابق، في منصب أول أمين عام المؤتمر الإسلامي ليرجم هذا التطور.

سادساً : أوروبا، قاعدة خلفية للجهاديين العرب الأفغان في الدول الغربية، سعت الكتلة الأطلسية لتوظيف الإسلام باعتباره مؤطرا للشبيبة بعيدا عن الراديكالية المناهضة للرأسمالية شيوعية وعمالية ثورية. انطلاقا من فكرة مسبقة تقوم على طاعة المسلم للأمر. ليس النقاش في صحة هذه الفكرة أو عدم صحتها. فالجميع يعرف أن تكوين الأئمة كان يتم في الطاحونة الوهاية.

عين الحماية الأمريكية لم تكن غائبة، ومع الحرب الأفغانية مولت السعودية أكبر المنظمات الخيرية، في العقد 1970-1980، من أجل الرسالة الجديدة في مناهضة الشيوعية في البلدان العربية وأوربة، وكان للطفرة النفطية الفضل في تغطية نشاطات تفوق قدرة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بحفنة من الدولارات، أصبحت أوربة المنصة الرئيسية للإمبراطورية الإعلامية السعودية، والملاذ الرئيس للاسلاميين، ولم تلبث أن احتضنت من القادة الإسلاميين ما يفوق الدول العربية مجتمعة.

A - أوروبا، ملجأ قائد القاعدة أيمن الظواهري

ستون قياديا من الحركة الإسلامية السياسية أقاموا في أوروبا الغربية منذ الحرب السوفيتية المضادة في أفغانستان في الثمانينات. فقد منحت أوربة الغربية هؤلاء الجهاديين لقب «المقاتلون من أجل الحرية» من قبل البانشيري

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

خادع، برنار هنري ليفي، المتحدث الظاهري باسم أسد بنشير، القائد شاه سعود. خمسة عشر منهم يحمل صفة «لاجئ سياسي» في معظم البلدان الأوروبية: المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا، النرويج، الدنمارك.

B-لندن، عاصمة العالم الإسلامي منصة الاحتجاج ونشر وسائل الإعلام الدولية السعودي.

كانت لندن واحدة من مناطق الاستقبال لحركات المعارضة الإسلامية وحل فيها من حل التونسي الاسلامي راشد الغنوشي (النهضة)، قمر الدين خريان (القيادي ومسئول موقع الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية)، والقيادي في حزب الأمة السوداني مهدي مبارك الفاضل، باكستاني ألطاف حسين (زعيم حزب المعارضة القومي (MQM) والمصري عادل عبد المجيد ونائب المرشد العام للإخوان المسلمين إبراهيم منير والمراقب العام للإخوان في سورية علي صدر الدين البيانوني وعزام التميمي من قيادة الظل في منظمة حماس...

وقد جمعت في وقت أو آخر هيئة تحرير مجلة الأنصار الجهادية السلفية التي كانت تصدر من لندن وعنوانها في السويد (عند اللاجئ السياسي عبد الكريم دنيش) حيث عاش في العاصمة البريطانية أبو مصعب السوري (مصطفى عبد القادر ست مريم) صاحب نظرية الذئاب المنفردة وأبو حمزة المصري (مصطفى كمال مصطفى) وأبو قتادة الفلسطيني (عمر محمود عثمان) وأبو فارس (الجزائري رشيد الرمرة) والجزائري فاروق دنيش ولفترة قصيرة أسامة بن لادن.

كانت لندن أيضا منصة استراتيجية لوسائل الإعلام الدولية من الوهابية المتحدة الذي كان قد تخزين معظم القوة الضاربة له: A MBC (مركز

تلفزيون الشرق الأوسط) عبر الحدود، واثنين من البث عبر القارات راديو MBC FM وراديو الجالية البريطاني Spectrum وخمسة إصدارات، اثنان منها من مجهرات الصحافة العربية: «الحياة» و«صحيفة الشرق الأوسط». إلى أبعد من ذلك في هذه CF الموضوع في هذا الصدد،

<http://www.renenaba.com/la-fabrication-de-la-violence-et-du-sectarisme-dans-les-medias>

لاجئون سياسيون من نمط خاص

برزت ألمانيا في المرتبة الثانية، مع المركز الإسلامي في آخن الذي أسسه الأستاذ عصام العطار، المراقب العام السابق لحركة الإخوان والمنتقف الإسلامي البارز (والذي تشغل شقيقته منصب نائب رئيس الجمهورية في سورية حتى اليوم)، في حين كان نشاط الدكتور سعيد رمضان، زوج ابنة حسن البناء، وأحد قياديي جماعة الإخوان المسلمين في المركز الإسلامي في جنيف.

أسس رمضان المركز في عام 1961 بدعم ممن سيصبح ملك السعودية (فيصل بن عبد العزيز)، وقاد هيئة ميونيخ الإسلامية، وقد لعب أنصاره دورا هاما في تأسيس في عام 1962 الرابطة الإسلامية الدولية، كهيكل مواز لمؤسسة الأزهر من قبل المملكة العربية السعودية لمواجهة التأثير السياسي لعبد الناصر.

في قراءة لائحة الضيوف الكرام لأوربة، تبدو «الحرب على الإرهاب» قضية مثيرة للضحك. مؤشر النفاق والازدواجية في الدبلوماسية الغربية يثير الرثاء سواء في العالم العربي أو الغربي. من مشاهير اللاجئين أيضا:

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

1- أيمن الظواهري، الذي خلف أسامة بن لادن على رأس تنظيم القاعدة. في ذلك الوقت، كان يتولى منصب «قائد الجماعات الإسلامية في أوروبا»، وعاش في سويسرا.

2- طلعت فؤاد قاسم، المتحدث باسم الحركة الإسلامية في أوروبا، المستفيد من حق اللجوء السياسي في الدنمارك. حكم عليه بالسجن لمدة 7 سنوات في السجن في وقت اغتيال السادات، وكان أوائل الملتحقين بالمجاهدين الأفغان وميز نفسه في فرق الموت في عمليات فدائية ضد السوفيات.

3- محمد شوقي الإسلامبولي، شقيق قاتل السادات خالد الإسلامبولي. تبرا في محاكمة اغتيال الرئيس المصري السابق أنور السادات، انضم إلى صفوف المقاتلين المناهضين لإسرائيل في جنوب لبنان قبل السفر إلى بيشاور. يعيش في كابول، حكم غيايبا في قضية «المصريون الأفغان».

سابعاً: الجهاد العالمي: تنظيم القاعدة / داعش

يقر تسييس فريمان، سفير الولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية، في الثمانينيات، بصراحة: كان من المهم تحويل الشباب السعودي من النضال من أجل تحرير فلسطين وترحيله إلى أفغانستان، للجهاد على بعد 5000 كم تحت غطاء الحرب ضد الإلحاد الماركسي.

اتخذ الجهاد بعداً عالمياً يتوافق مع حجم الاقتصاد المعولم من خلال استبدال الملكيات النفطية بقيادة المخدرات في تمويل الثورة المضادة العالمية. في العقد 1990-2000، كما هو الحال في 2010s لمواجهة الربيع العربي.

إذا كانت حرب فيتنام (1955-1975)، الثورة المضادة في أمريكا اللاتينية، وخاصة القمع المضادة كاسترو، والحرب المناهضة للتدخل السوفييتي في

أفغانستان (1980-1989) قد تمولت إلى حد كبير بتجارة المخدرات، فقد أرخ صعود الإسلاميين لدخول المال النفطي في تمويل الحركات السياسية في البلدان العربية.

رمز التعاون السعودي الأمريكي في الفضاء العربي الإسلامي في ذروة الحرب الباردة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اتخذت حركة أسامة بن لادن بعدا عالميا على نطاق الإسلام، بعد يتناسب مع القدرة المالية السعودية. وترتب على ذلك، الاستعاضة عن فكرة «التضامن الإسلامي» لمواجهة القضايا والمقاربة العربية، وخصوصا القضية الفلسطينية، إلى المعارك في المحيط (الحرب في أفغانستان، والحرب نيكاراغوا كونترا ضد الساندينين)، على بعد آلاف الكيلومترات من فلسطين.

من الأضرار الجانبية لصراعات القوة، ستدفع الجزائر أول فاتورة بتغييها عن الإقليم والدور العربي والإفريقي خلال عقد من الزمن بعد تحييد مصر منذ اتفاقية كامب دافيد وتثبيت سورية في المشكلة اللبنانية.

أسامة بن لادن، مؤسس تنظيم القاعدة، المحاضنة الأم للجماعات الجهادية التكفيرية، عمل بادئ الأمر عند تركي بن فيصل، رئيس الاستخبارات السعودية، تحت وصاية الاميركيين، جنبا إلى جنب مع حميد غول، رئيس المخابرات الباكستانية.

أما داعش، فثمرة المضاجعة بين الضباط البعثيين العراقيين الذين استأصلهم الاحتلال الأمريكي للعراق والأفغان العرب العائدين قبل أو بعد دخول القوات الأمريكية لأفغانستان في سجن بوكا الأمريكي حيث النواة الفعلية لنقل فكرة الإمارة الإسلامية من طالبان إلى خلافة إسلامية في المشرق العربي.

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

ومن متابعة لنمو الظاهرتين، نجد بأن السديريين، الحليف المفضل للأمريكي، يتحملون مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة في انتشار الجهادية التكفيرية. فمن جهة، كانوا يعتبرون هذه الظاهرة انتاجا نقيًا للمذهب الوهابي، ومن جهة أخرى، شكلت هذه الظاهرة القوة الفعلية الوحيدة لمواجهة أعدائهم. بالتأكيد كانت فوبيا الانتقال إلى داخل مملكة الصمت الهاجس الأساسي لكل من تولى القيادة السياسية والأمنية في السعودية. ولكن وكما أظهرت مراسلات المسئولين السعوديين التي كشفها موقع ويكيليكس، كان الهاجس الأكبر قبر الربيع العربي في دمشق وتصدير هيجان الشباب السعودي المتعطش للحوار العنيد إلى العراق وسورية واليمن. ولعل حقبة تولي بندر بن سلطان وأخيه للملف السوري تظهر بوضوح التوافق السعودي القطري على دعم الحركات الجهادية في مواجهة «النظام النصيري في سورية والنظام الرفض في العراق» مع كل التسهيلات المالية والعسكرية التي رافقت هذه الحقبة. ورغم كون غرفة العمليات في أتاهاي التركية تضم ضباطا غربيين وأتراك، وليس فقط ضباطا خليجيين، كان من الواضح أن أفضل التمويل والسلاح يصل إلى الجماعات الإسلامية الجهادية وقليل منه لما عرف بالجيش الحر. ولا يمكن اليوم لأحد دحض الأدلة الدامغة على تورط الاستخبارات التركية والقطرية والسعودية في دعم وتمويل الجماعات الجهادية التكفيرية على امتداد الحدود التركية مع سورية والعراق.

ثامنا - الخطاب الغربي المتناقض.

مارس الغرب خطاب الشفاعة على المسيحية وخصوصا الديانة الكاثوليكية، ورغم أن الشرق هو موطن المسيحية الأول، فقد عرف نفسه بتعبير «الغرب المسيحي».

التطرف المذهبي

في حين يوجد 25 مليون مسيحي، سواء في العالم العربي أو في الدياسبورا، من الصعب على عربي أن يؤكد على مسيحيته ووطنيته، إلا ضمن التصور الغربي. نتيجة هذه المقاربة.

جورج إبراهيم عبد الله في السجن رغم انتهاء الموعد النهائي للحكم الصادر عليه، المطران هيلاريون كابوتشي مطران اليونان الكاثوليك في القدس، سجنته السلطات الإسرائيلية لدعمه للقضية الفلسطينية، وقد دفع الثمن.

وبالمثل، العماد ميشال عون زعيم التيار الوطني اللبناني المتحالف مع حزب الله، يعتبر حالة شاذة ويجري الترويج لمنافسه سمير جعجع، أحد أكبر مجرمي الحرب اللبنانية، ولكن حليف اسرائيل.

نفس التحالف ضد الطبيعة بين «الديمقراطيات الغربية كبيرة» مع الملكيات النفطية الأشد ظلامية باسم «ديمقراطية الكربون»، أي أمن إمدادات الطاقة للمجتمعات الصناعية، في خيار واضح ضد محمد مصدق وجمال عبد الناصر.

داء المعاودة يبقى سائدا، التحالف الإسلامو-أطلسي يكرر التجربة المريرة التي تروج لمن يعمل تحت السيطرة من معارضين حسب الطلب على حساب الديمقراطيين الطامحين لكرامة بلدانهم وشعوبهم. ولو تطلب الأمر اللعب مع الشيطان؟.

خطاب ازدواجية منافقة تتحدث عن تعزيز القيم العالمية من أجل حماية المصالح المادية، خطاب أخلاقي حسب الأوضاع والظروف، قابل للتكيف مع المصالح الخاصة للدول والقادة.

لوران فابيوس يعرب عن اعتقاده بأن هذا الفرع من تنظيم القاعدة (جبهة النصر)، «قام بعمل جيد في سوريا»، في حين أن هذا التنظيم كان راعيا

الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي

لحفلة القتل في شارلي ابدو في يناير/ كانون الثاني عام 2015، ومهندس
خطف أربعة صحفيين فرنسيين في سوريا وسارق ثمانين بالمئة من السلاح
الفرنسي المرسل «للمجموعات المقاتلة المعتدلة». هذه السياسة الحكومية الغربية تنمي شعورا كبيرا بالكراهية لكل ما هو
عربي ومسلم، وتختصر المسلمين بعشرة آلاف مقاتل يشدون الرحال للجهاد
وقرابة مليون سوري وعراقي يشدون رحال اللجوء لأوربة. سوف يسجل التاريخ أن «الديمقراطيات الغربية الكبرى»، من خلال
تحالفها مع القوى الأكثر الظلامية على كوكبنا، في مشاركتها في التوظيف
السياسي للإسلام، قد غذت الشكل الأكثر خبثا في «جدلية السيد والعبد». حيث العديد من السادة الأوربيين أصبحوا مرتزقة عند عبيدهم.
أواه، من مفاجآت «ديمقراطية الكربون». من أجل مأساة شعوبهم وشعوب المنطقة، بل والعالم أجمع، نشهد هذه
القصة المجنونة.

مداخلة رينيه نبعه، رئيس تحرير موقع مدنية باللغة الفرنسية www.madaniya.info
وعضو المجلس الاستشاري في المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان.

المذهبية بوصفها نظاما

يؤبد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين

فيصل جلول

لا يختلف تعريف المذهبية في معاجم اللغة العربية كثيرا عن تعريفها في الإجماع السياسي أو الفقه. فهي وافدة من «ذهب مذهبا معينا»... و«مذهبه بمذهبه» أي جاء به إلى معتقده. والمذهب هو مجموعة من المعتقدات والأفكار والآراء ووجهات النظر التي يعتنقها المرء في قضية أو قضايا محددة. هذا التعريف يسري على المذاهب العلمية والفلسفية والفقهية والسياسية والإجتماعية. والمذهبية هي اعتناق المذهب، وهذا إذا ما أردنا الوقوف عند التعريف الموضوعي المجرد والمباشر بيد أنها في الاستخدام الشائع وخاصة في لغة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تعني التعصب لقناعة أو قناعات معينة واتخاذ مواقف واعتماد سلوك متناسب انتصارا لها وبها وغالبا ما يتحول المذهب إلى حصن تنطلق منه هجمات ويدافع عن هجمات.

على الرغم من أن المذهب يمكن أن ينطبق على الماركسية والاشتراكية والقومية والليبرالية والبنوية وغيرها، فهو في تعريفه واستخدامه الشائع عندنا يعني المذاهب الدينية كالكاثوليكية والانجيلية والبروتستانتية... الخ في الدين المسيحي. أو الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والجعفرية والزيدية والإسماعيلية.. الخ في الدين الإسلامي أو باصطلاح آخر هو السنية والشيعة.

سنقارب الموضوع في هذه المقالة من الجهة الدينية للحديث عن المذهبية الدينية وبخاصة في الفضاء الإسلامي، وذلك للإجابة عن سؤال هذه المداخلة: هل تنطوي المذهبية على حل أو حلول سياسية لأصحابها ولغيرهم في مجتمعات مفتوحة وفي فضاء كوني متعولم؟

قبل الإجابة عن السؤال مباشرة، لا بد من العودة سريعا إلى الظروف التي ولدت فيها المذاهب الإسلامية وإلى تطور هذه المذاهب في عوالم مختلفة. فالمعروف أنها ولدت جميعها تقريبا في السنوات الأخيرة من عهد الأمويين وصدر العهد العباسي. وتكاد ولادتها أن تنحصر في سياق الصراع على الخلافة. ولاغرو في ذلك، طالما أن الخلافة نفسها هي سلطة لا ينفصل فيها الديني عن السياسي. فالخليفة هو أمير المؤمنين وهو رئيس حكومتهم يستند في شرعيته إلى بيعة الجهاز الديني وزعماء القبائل والوجهاء وذوي الحسب والنسب.

منازعو الخليفة شرعية الحكم يستندون أيضا إلى الدين والسياسة فضلا عن الإرث الروحي طالما أن الخلافة نفسها تستند إلى الشريعة وهي استمرار بصيغة أو أخرى لحكم الرسول في مجتمع المدينة المنورة السياسي.

الواضح أن المذاهب المعروفة انطلقت من لحظة صراعية معينة وأحيانا دموية. فقد أسس مقتل الخليفة عثمان بن عفان ومن بعده الإمام علي بن أبي طالب إلى سلسلة من الصراعات الدموية نشأت المذاهب على هامشها أو بأثر منها. فالمذاهب السنية الأربعة التي تكون الحنفي منها في أواخر العهد الأموي وصدر العهد العباسي، كانت تلبى حاجة الخلافة العباسية والخلفاء العباسيين إلى شرعية دينية، أي حاجتهم إلى أحكام فقهية والمذاهب الشيعية التي نشأت في العهدين الأموي والعباسي كانت هي الأخرى تستند إلى ما تعتبره بطلان شرعية الحاكم واغتصابه للحكم. منذ الحسين بن علي وثورته

المذهبية بوصفها نظاما يؤيد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين

على يزيد بن معاوية ومن مأساة كربلاء انطلقت الحركة الاثني عشرية وأصبحت مذهباً دينياً عقيدياً في عهد الإمام السادس جعفر الصادق. ومن ثورة زيد بن علي زين العابدين ضد هشام بن عبد الملك ومأساته انطلقت الحركة الزيدية وفي سياق النضال ضد الخلفاء العباسيين نشأت الحركة الاسماعيلية وتفرعت منها فرق كثيرة من بينها القرمطية والحشاشين والمعتزلة وبواسطتها تأسست الدولة الفاطمية كمنازع جدي للخلافة العباسية.

استقر التباعد بين هذه المذاهب حتى يومنا هذا في ظروف مختلفة عن تلك التي نشأت خلالها. تكفي الإشارة إلى بعض الأمثلة التي تراكمت مع النشوء. لنكتشف أن التأسيس كان مختلفاً بل مناقضاً، في أحيان كثيرة لما تلاه. هكذا نرى الإمام أبا حنيفة النعمان، مؤسس المذهب الحنفي، يؤيد ثورة زيد بن علي ضد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ويدعمه بعشرة آلاف درهم. وسنرى النعمان والإمام مالك بن أنس مؤسس المذهب المالكي، يؤيدان ثورة محمد النفس الزكية ضد العباسيين. وسنرى بالمقابل أن الخليفة المأمون وأخيه الواثق، يمحضان المعتزلة مكانة بارزة في الحكم ويعينان وزراء من هذه الفرقة التي ستفقد مكانتها بعد تكوين المذهب الحنبلي المتشدد الذي لعب دوراً تأسيسياً في رسم حدود لمذاهب السلطة ومذاهب المعارضة.

وإذا كانت المذاهب الإسلامية قد نشأت في سياق الصراع على السلطة، أي الخلافة، فإنها لم تحترم الإطار الإسلامي الذي جمعها. وبالتالي، لم تجمد خلافاتها كي تتمكن من مواجهة عدو خارجي. الأمر الذي كان من بين أهم أسباب نجاح الحملات الصليبية الأولى التي استهدفت عرباً منقسمين وتمكنت من قهرهم وسيكون الحال نفسه مع المغول الذين احتلوا بغداد ووسط انقسام مذهبي قاتل ليتضح أن المذهبية عقب أخيل الاسلام والمسلمين.

ولم تقتصر النزعات المذهبية على العرب فقد امتدت إلى مسلمي الأقوام الأخرى، ودائماً في سياق الصراع على السلطة والنفوذ. فقد تبنى الأتراك مذهب أهل السنة، في حين تبنى الفرس المذهب الشيعي الاثني عشري، بعد أن كانوا من السنة لمدة تزيد على 300 سنة. ومع دخول أقوام أخرى على خط الانقسام المذهبي، اتسع الخلاف وازدادت حدة وعصبية، حتى صار الأتراك العثمانيين حماة السنة في العالم الإسلامي مقابل إيران الفارسية التي اعتبرت نفسها حامية للشيعية وبخاصة الإمامية. وقد استمر هذا الحال حتى نهاية الامبراطورية العثمانية حين بادر أتراك مصطفى كمال إلى إلغاء الخلافة الإسلامية لصالح الالتحاق بأوروبا، واليوم يوحي أردوغان بالعودة إلى الماضي الذي لم يمض، بالنسبة لحزبه، وبالتالي استئناف سيرة انقطعت.

لم تكن مواقف المذهبيين متطابقة تماماً في كل عصر، وبالتالي لا يجوز استخلاص النتائج نفسها تجاه ردود أفعالهم. فالشائع أن الأقليات المذهبية وقفت دائماً إلى جانب الغزاة الأجانب، لأنها كانت تعاني من ظلم الحكام المختلفين عنها مذهبياً، وتتطلع إلى كف الأذى بواسطة قاهريهم ومزعزعي ملكهم. ولا نعرف بدقة ما إذا كانت هذه السياسة شاملة أو جزئية. مع أن أمثلة كثيرة تشير إلى أنظمة الحماية التي اعتمدت في ظل الدولة العثمانية للأقليات المسيحية وفي لبنان شملت الحماية أوساطاً شيعية ودرزية ومسيحية. والمثال الأكثر انتشاراً يتعلق بالغزو المغولي لبغداد وما يروى عن تواطؤ وزير المستعصم بالله مؤيد الدين بن العلقمي مع المغول ودوره في سقوط بغداد وقتل الخليفة. لا بل يحمل سقوط عاصمة العباسيين لهذا الرجل وليس للخليفة العباسي.

والواضح أن هناك من استعاد سيرة العلقمي في الحديث عن سقوط بغداد عالم 2003 وجرى الحديث بعدها عن العلازمة الجدد المتعاونين مع

المذهبية بوصفها نظاما يؤبد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين

الاحتلال الأمريكي. وهو حديث مبالغ فيه ولا يخلو من غرضية لا بل يمكن القول أن مثال العلقمي ما كان مطابقا للاتهامات الشنيعة التي نقلها ابن كثير ومن بعده مؤرخو السلطة في كل عصر وربما نقلنا عنه.

إن اتهام ابن العلقمي باسقاط بغداد ورد عند مؤرخي السلطة وبعضهم طائفي ومذهبي، لم يصدق وقائع ما حدث، وبدأ يبحث عن مخرج له كما فعل ابن كثير وآخرين غيره، ممن راق لهم استخدام ابن العقمي كبش محرقة وإخراج المستعصم من الهزيمة وجعله ضحية وبطلا تعرض لخيانة من وزيره الأول الذي كان مكلفا تسيير شؤون البلاط.

وما يؤكده ابن كثير ينفيه المؤرخ ابن الطقطقي الذي كتب «الفخري في الاداب السلطانية» بعد خمسين عاما من سقوط بغداد، أي أن الحدث كان مازال حيويا في روايات الناس وأوصافهم. ويذكر الطقطقي تفاصيل حادثة ساطعة في دلالتها عن سقوط عاصمة العباسيين إذ يقول أن هولاءكو أرسل إلى بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل يطلب منه سلاحا ورجالا للمعاونة في اقتحام بغداد، وإن لم يفعل قطع عنقه. وفي الوقت نفسه جاءه موفد من المستعصم بالله يطلب منه راقصات ومطربين فقال عبارته الشهيرة: أنظروا في هذين المظلومين وابكوا على الإسلام وأهله. وهذا المطلب من طرف المستعصم ليس غريبا فهو كان مشهورا بقضاء معظم أوقاته باللهو والمرح. وكان يعرف كما تعرف المدينة بأسرها أن هولاءكو قادم إلى بغداد، بعد أن سبقته فظائعه إلى مختلف أرجاء الخلافة. وبالتالي كان على الخليفة أن يتحمل مسؤولية الحكم، وأن يدافع عنه بوصفه صاحب القرار الأول في السلطة. ولو كان صحيحا أن خيانة ارتكبت بحجم سقوط بغداد، لعثرنا في المراجع التاريخية عن تلك الفترة وقائع دامغة حولها لا تقبل الشك وليس مجرد

استنتاجات وروايات، أشبه بنظرية المؤامرة تلقي بمسؤولية الهزيمة على الفرع وتنسى الاصل.

أكبر الظن في هذه القضية أن ولي الأمر ما كان جديرا بقيادة دولته فسقطت عاصمته بسبب عدم جدارته وليس بسبب وزيره الأول.

تبقى الإشارة إلى أن المغول أهانوا ابن العلقمي الذي شوهد قبيل وفاته يركب حمارا. ولو كان شريكا لهم في سقوط المدينة لعاملوه كما عاملوا نصير الدين الطوسي الذي حظي بمكانة رفيعة في بلاط هولوكو

ندخل من هذه الحادثة إلى العصر الحديث، طالما أنها استخدمت للقياس على الحاضر، وبالتالي القول أن الشيعة هم العلائمة الجدد الذين تعاملوا مع المحتل الأمريكي للعراق وكانوا السبب الأساسي في سقوط بغداد وأن التاريخ يعيد نفسه. وهنا أيضا يتكرر التفسير المذهبي للهزيمة. وهو الأصل في تقييم الوقائع التاريخية وسردها. ولعل باحثا يأتي بعد مئة عام ليكرر الأقوال الدعاوية اليوم التي ترجع سقط العاصمة العراقية الى الشيعة، في حين أننا نعرف جميعا أن بغداد ما كان يمكن أن تسقط، لولا تواطؤ معظم دول الجوار عليها. وهذه الدول لا يحكمها الشيعة، وأصحابها كانوا يحثون الأمريكيين ويوفرون لهم القواعد والأسباب اللوجستية لاحتلال المدينة. ولولا أفعالهم، لما سقطت. وإذا كان صحيحا أن أكثرية العراقيين الذين جاءوا مع المحتل الأمريكي على ظهور الدبابات كانوا من الأقليات، فالصحيح أيضا أن قسما مهما من السنة جاءوا معهم وحكموا مثلهم بعد سقوط صدام حسين، الذي أراد له المحتل الأمريكي أن يحاكم بتهمة الدجيل وضحاياها من الشيعة وليس بتهمة حلبجة وضحاياها من الكورد السنة. وذلك لأن المحتل أراد توسيع الصراع المذهبي في العراق. ومن سوء الحظ أنه نجح في مهمته. فبعد نسف المرقدين في سامراء خرج مقتدى الصدر من

المذهبية بوصفها نظاما يؤبد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين

المقاومة العراقية، ودخل العراق في فتنة مذهبية امتدت إلى محيطه، ومازالت حتى اليوم. علما أن الشيعة في لبنان كانوا يقاتلون بنجاح إسرائيل، حليفة المحتل الأمريكي للعراق، وبالتالي لا يجوز التعميم المذهبي في تصنيف مواقف العرب هنا وهناك من الغزو الاجنبي.

البادي أن المذهبية كانت منظومة تأطير دفاعية فقها واجتماعيا وسياسيا خلال التاريخ الإسلامي منذ عهد الأمويين وحتى وقت قريب. لكن طبيعة دورها اختلفت منذ انهيار السلطنة العثمانية حيث ما عاد لدى المسلمين خلافة يدافعون عنها ويتنافسون من أجل تبؤ السلطة فيها وما عاد لدى العرب منذ هزيمة المهاليك سلطة ودورا في صناعة الخلافة التي صارت تركية بالكامل لكن على الرغم من ذلك ظلت المذهبية إطارا أساسيا من أطر تكوين مجتمعاتهم.

والبلدان العربية اليوم تتراتب في تبعية مشهودة للغرب، وبالتالي خرجت السلطة الحقيقية من يدهم. وصار للمذهبية والصراع المذهبي دورا في تنظيم تبعيتهم. فإذا قاتل الشيعي دولة أجنبية يفترض هذا الحاكم السني أو ذاك، أن انتصاره على الأجنبي، هو انتصار على التابع المحلي. وبالتالي يجدر به إعانة الاجنبي على المحلي لكي تستقيم التبعية وتظل ناظمة لعلاقة التابع والمتبوع. وما يصح على السني في حال يصح على الشيعي في حال أخرى. ما يعني أن النزاع المذهبي ليس نزاعا بين ملائكة وشياطين، بل بين فئات مذهبية انعقدت مصالحها هنا وهناك ضد أو مع التبعية للأجانب ضد أو مع الغزو الأجنبي لبلدانهم ضد أو مع إعانة الأجنبي على المحلي.

ما من شك، في أن المذهبية ما كانت يوما حلا لمشكلة سياسية لأصحابها، ولر تعصم يوما أصحابها من الاعتداءات ومن المخاطر. وكانت على الدوام أحد أبرز الأسباب التي توهن قوة العرب والمسلمين. ما يعني أن الحل

الأمثل يكمن في تحرير المذهبية من السياسة، وبالتالي الكفاح من أجل أن تكون السلطات السياسية في العالم العربي مبنية على مقاييس أخرى غير الهوية المذهبية لهذا الطرف أو ذاك، خصوصا أن سلطات بلادنا ليست شجاعة وليس خلاقا إلى حد تعيين علي الرضي الإمام الإثني عشري وليا لعهد الخليفة العباسي المأمون. فالتابع لا يملك أمره وينصاع إلى صاحب الأمر بغض النظر عن انتمائه المذهبي.

والظن الغالب لدي، أن المستشرقين الأجانب نجحوا في تعزيز الثقافة المذهبية في صفوفنا بحيث نكف عن أن نكون أمة إسلامية طموحة وراغبة في احتلال مرتبة عظيمة في هذا العالم. أو أن نكون أمة عربية ناهضة وشريكة لباقي الأمم في مصير نهضوي يليق بها.

لم يخترع المستشرقون انقساماتنا المذهبية. فهي قائمة عندنا منذ أن انتشر إسلامنا بين الأمم. لكنهم طوروها ورسموا بينها حدودا فاصلة، وغلبوا الجانب الصراعى وحجبوا لحظات التوحيد بين المذاهب وهي كثيرة. كان السنة في الخلافة الإسلامية يدافعون عن خلافتهم بواسطة المذاهب الأربعة، وكان الشيعة يطلبون الخلافة بواسطة مذاهبهم. لقد ذهبت الخلافة، أي محور النزاع المذهبي وموضوعه. وصارت المذهبية بعد الخلافة سببا لعدم استرجاع الخلافة، أي التخلص من التبعية. بكلام آخر، ليست المذهبية اليوم حلا سياسيا لأي فريق من المسلمين، بل عبئا عليهم جميعا. لأنها ببساطة تعترض كل مشاريع نهضتهم وتؤبد تبعيتهم. وإذا كان لا بد من عناوين للخروج منها فالعنوان الأبرز يبقى في التقريب المخلص بين المذاهب، وفي اعتماد أولويات سياسية أبرزها التخلص من التبعية واعتماد منظومة حقوقية معاصرة تساوي بين الناس في المواطنة والحقوق والواجبات، وتحافظ على

المذهبية بوصفها نظاما يؤبد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين

معتقداتهم الروحية. وكل حديث مذهبي خارج هذا الإطار، لا يشكل حلا سياسيا، لا لأصحابه ولا لخصومه.

* الدكتور فيصل جلول كاتب وصحفي من لبنان، له مؤلفات وتراجم عديدة وناشط من أجل حرية التعبير

التيار الإسلامي والصراع الطائفي في تركيا

فايق بولوت

لفهم ظاهرة الإسلام السياسي في تركيا، من الضروري إلقاء نظرة على الخلفيات التاريخية للتكوين العقائدي والديني في البلاد. ولو قادنا ذلك إلى معتقدات الأتراك السابقة منذ الشامانية الآسيوية والبوذية، مروراً بالمسيحية، واليهودية بدرجة أقل.

جاء الأتراك من وسط آسيا إلى جزء من تركيا وبلاد ما بين النهرين والأناضول قبل اعتناقهم للإسلام. وفي الفترة التي قام فيها الأتراك في إيران باعتناق الإسلام السني وخصوصاً أثناء الإمبراطورية السلجوقية، كان التركمان غير المستقرين (الرحل) يميلون للذوبان بالتيار (العلوي الشيعي). اعتنقت النخبة العسكرية التركية في بغداد (القادة) المذهب السني الحنفي خلال العصر العباسي. خاصة وأن هذه المدرسة الفقهية لا تعتبر القرشية شرطاً من شروط الخليفة. الأمر الذي يوضح طابع التفضيل السياسي في الاختيار المذهبي.

قامت الحروب بين إيران الصفوية والعثمانيين في القرن الرابع عشر أساساً على خلفية المصالح الاقتصادية والجيوسياسية. في حين كان الصراع بين السنة و«القيزلب أشس Qizilbash» (الذين يرتدون 12 شريطاً مخروطياً) وقد تبني العلويون هذا المذهب) أو بين أصحاب البدع (الهليرودوكس) والإسلاميين السلفيين (الأورثوذكس) قد تطور إلى صراع طائفي صاعد بين المسلمين. وقد قتل العثمانيون حوالي 40 ألف شخص بالسيف. كان هؤلاء

يعيشون في مدينة شرق الأناضول تدعى سيواس-ارزينجان وعبروا عن تعاطفهم الطائفي والسياسي مع الشاه إسماعيل الإيراني. في نفس القرن، أبرزت الحملة المصرية للسلطان العثماني سليم الأول، الذي قتل عشرات الآلاف من الإسماعيليين والعلويين في حلب ومناطق النصيرية المحيطة بها في سوريا. وقد أصدر علماء الدين العثمانيين، فتاوى عديدة تدعو لقتل العلويين. كما حُكم على بعض علماء (الباطنية) بالقتل من قبل الزعماء الدينيين. في عام 1826 قام السلطان محمود الثاني بمحاربة الجنود العلويين ضمن الجيش العثماني وهم من الذين شاركوا في الحرب ضد المعتقدات البكتاشية، وقد أوقفت القوات الإنكشارية هذه السياسة لاحقاً تم ترك ما تبقى من تلك الوحدات الإنكشارية بعد عملية التصفية -بالإضافة إلى الكثيرين من أتباع البكتاشية- تواجه أحد خيارين: إما أن يقتلوا أو أن يقبلوا بالإنتماء إلى المذهب السني الحنفي. واختار الذين أرادوا إنقاذ حياتهم، هذا الأخير. ومع ذلك، شمل الترحيل والقمع أصحاب الخيارين.

يجب أن نذكر هنا أن الجيش الإنكشاري، الذي تأسس في عام 1324، كان يأخذ الفتيان من العائلات المسيحية ويحتجزهم قسراً في الثكنات العسكرية العثمانية مع تعاليم صارمة، بحيث يدخلون في الإسلام تدريجياً ويتبنون منهجاً إيمانياً يلغي البدع البكتاشية في المذهب العسكري. وهكذا أصبح لدينا الجيش الإنكشاري الفاتح.

هكذا بدأت أول الصراعات الخطيرة والطائفية في العصور الوسطى. فالسلاطين العثمانيين، كانوا أتباع/أعضاء في الطرق الدينية الصوفية المختلفة. ولكن في فترات معينة من تاريخ الدولة العثمانية، كانت الطريقة النقشبندية والقادرية في مشهد الصدارة. وجاءت الإمبراطورية العثمانية في القرن الماضي بتقليد إحياء النقشبندية: «التجديد» (التجديد والتغير تبعاً

للظروف)، حيث كانت الدولة قد أنشأت قاعدة طائفية. وكذلك من الحداثة الغربية ضد السلطان عبد الحميد الثاني المناصر للإسلاموية الذي نقب عميقاً عن دور الدين في سياق السياسة.

الرئيس رجب طيب أردوغان الذي أسس حزب العدالة والتنمية (AKP) ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، ومعظم ممثلي حزب العدالة والتنمية الذين يشغلون المناصب الإدارية، هم من أتباع الطريقة النقشبندية. ومن المعروف أن آخر زعيم ديني كبير لهذه الطريقة هو محمد زاهد كوتكو، الذي اعتزم بناء تركيا عثمانية جديدة لتكون البديل الديني الكبير لتركيا الفتاة وللقوات الكمالية الذين دافعوا عن الحداثة الغربية والعلمانية. وله يعود اقتراح إنشاء صندوق التضامن الإسلامي. هذا الصندوق والمصالح الخاصة وتنمية رأس المال على أسس إسلامية كان نقطة الإنطلاق السياسية الاقتصادية للمشروع. ووراء ربيع الشركات التجارية الإسلامية الحالية والقائمة منذ السنوات الثلاثين الماضية، والتي نمت و باتت واسعة الانتشار في المدارس الإسلامية والبنوك الإسلامية. إن مجموعات رأس المال متوسطة الحجم، والتي تحولت إلى مراكز تجارية ومالية على نطاق واسع. وقد تلقى نجم الدين أربكان، الشخصية السياسية والإسلامية البارزة ورئيس الوزراء سابقاً، تشجيعاً من الشيخ زاهد كوتكو، لبناء حزب سياسي إسلامي.

اليوم، هناك طرق كبيرة وصغيرة ضمن الطائفة السنية في تركيا، بعضها فولكلوري الطابع. ولكن اليوم معظم الطوائف/الطرق قد تداخلت (أو غزت) السياسة. أتباع الطريقة أو القادة المنتخبين كنواب، كانوا ولا زالوا، يخوضون الانتخابات ضمن قوائم الحزب المحافظ وحالياً يمثلهم حزب العدالة والتنمية. ولديهم أنصارهم في مختلف الدوائر الحكومية (الوزارات، مؤسسات الاقتصاد، الأعمال التجارية، الشرطة، وحتى في الجيش). إنهم

يعملون كضباط مدنيين أو خدم. ومن أهم تلك الطرق: جماعة فتح الله غولن (التي تحالفت مع حزب العدالة والتنمية ولكن ما لبثت أن أشعلت صراعاً شرساً ضدها على السلطة في السنوات الثلاث الأخيرة)، النقشبندية، القادرية، المنزلسية Menzilci (جماعة طريقة المنزل)، النرقس Nurcus (جماعة طريقة نور)، Süleymancılar سليمانزيلار (أتباع الأستاذ الكبير سليمان).

التكوين الديني والمذهبي في تركيا

ثمة مزاعم تتحدث عن أن نسبة المسلمين في تركيا هي 98٪. إلا أن هذه المزاعم غير صحيحة البتة.

فوفقاً لما نشرته وزارة الخارجية الأميركية ضمن تقرير 2012 للحرية الدينية الدولية، فإن 60000 من الأرمن الأرثوذكس يعيشون في تركيا، بالإضافة إلى 20000 من الآشور / السريان / النسطوريين - 2270 من اليونان الأرثوذكس - الأرثوذكس الروس 15000 - البروتستانت 7000، - 25000 الكاثوليك - شهود يهوه 5000 - الكلدانية 3000. وفي مادة نشرت في حزيران 2006 في بحث الكنيسة المورمونية والمورمون، أوضحت أن هناك 850 من المورمون يعيشون في تركيا. ووفقاً لمنظمة أبحاث بيو، فإن معدل المسلمين السنة هو 70٪ - علويين 20٪ - الجعفرين (الشيعة) 3٪ - المسيحيين (الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس ما مجموعه 320000 نسمة) أي نسبة 0.4٪ - حوالي 20000 يهودي في تركيا (ومعظمهم من السفارديم) - البهائية 21259 - البوذية - والهندوسية 728 شخص. ووفقاً لتقرير Win الذي أعده معهد غالوب للأبحاث ويعود للعام 2012

حول التدين والإلحاد، فإن 2٪ من الشعب التركي يعتبر نفسه ملحد. وهناك حوالي 2٪ لا يشعرون بميول دينية ولا إلحادية.

وضع الأقليات

كانت معاهدة لوزان هي معاهدة سلام وقعت في مدينة لوزان، سويسرا، يوم 24 يوليو 1923. لقد سوّت معاهدة لوزان رسمياً الصراع الذي كان قائماً أصلاً بين الإمبراطورية العثمانية والحلفاء - الإمبراطورية البريطانية، الجمهورية الفرنسية، مملكة إيطاليا، إمبراطورية اليابان، المملكة اليونانية، ومملكة رومانيا منذ بداية الحرب العالمية الأولى. أنهت معاهدة لوزان الصراع ورسمت حدود الجمهورية التركية الحديثة. في هذه المعاهدة، أعطت تركيا جميع المطالبات المتبقية على الإمبراطورية العثمانية، وبالمقابل فإن الحلفاء اعترفوا بالسيادة التركية ضمن الحدود الجديدة. لقد قادت معاهدة لوزان إلى الاعتراف الدولي بسيادة جمهورية تركيا الجديدة كدولة وريثة للدولة العثمانية البائدة. («معاهدة لوزان» - الموسوعة الحرة، ويكيبيديا - آخر تعديل في 4 آب 2015).

وقعت معاهدة لوزان في عام 1923، كوثيقة قانونية تضمنت المبادئ التأسيسية لسيادة واستقلال الجمهورية التركية المستقلة. بشكل عام، لهذه المعاهدة أهمية بارزة لتركيا تتلخص في ثلاث نقاط: إنها الوثيقة التي تنص على مبدأ المساواة بين تركيا من جهة وبين القوى الدولية بالإضافة إلى ضمان استقلالها السياسي والاستقلال الاقتصادي. كما يشار للوثيقة أيضاً (بشكل تقديسي) على أنها تشكل دلالة على النجاح الكبير للنبذة السياسية التركية خلال العهد الجمهوري. هذا التقديس وصل حد تسمية المعاهدة بـ «السلام المقدس» من قبل بعض الكتاب. وقد وصف مصطفى كمال أتاتورك وهو

أول رئيس لتركيا والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال (1919-1922) معاهدة لوزان على هذا النحو: «تمثل معاهدة لوزان الانتصار السياسي الذي تغلب على كل أشكال المؤامرة التي أعدت ضد الأمة التركية منذ قرون».

من المهم حقاً أن ندرس بعناية هذه التصورات حول المعاهدة، لفهم النهج الذي تبنته الجمهورية التركية تجاه مفهوم الأقلية. فهذا التقديس لمعاهدة لوزان لطالما عبر عنه من قبل أبرز العلماء والكتاب في العهد الجمهوري.

فبدلاً من أن تكون هذه المعاهدة وثيقة قانونية، فقد جلبت حلولاً لقضايا أخرى خارجة عن الاستقلال والسيادة، فعمّت المدائح في معاهدة سادها أصلاً ودائماً أوجه القصور. (ميرهان يوغون، جامعة اسطنبول بيلجي - مرشح للماجستير في الدراسات الأوربية، الكثير من أجل السلام والقليل للأقليات: التأثير الزجري لمعاهدة لوزان على مفهوم «الأقلية»- جامعة اسطنبول بيلجي، 27 مايو 2013).

بالنسبة لغالبية الكتاب الذي كتبوا حول هذا الموضوع فإن معاهدة لوزان يمكن وصفها بأنها وثيقة الاستقلال والنصر. من وجهة النظر هذه، قام تفسير معاهدة لوزان دائماً على قاعدة من الخرائط التي رسمتها القوى الغربية على حساب الدولة التركية وأهميتها بالنسبة للموضوعات الأخرى التي تغطيها معاهدة وتقوضها. ومع ذلك، كان نطاق المعاهدة لا يقتصر فقط على قضية استقلال الدولة التركية. فإعطاء معاهدة لوزان هذه القيمة العالية فقط لناحيته النصر والإستقلال لطالما تسبب في سوء تفسير أحكامها حول مفهوم الأقليات وحماية الأقليات.

يقال عادة أن نظام الأقليات في تركيا قد تشكل في إطار قانوني تأسيسي، شكلته معاهدة لوزان، بالإضافة إلى استراتيجيات الدولة والمجتمع التركي

فيما يتعلق بالأقليات في تركيا. لقد استندت السياسة التركية الرسمية تجاه الأقليات على معاهدة سلام لوزان. ويمكن اعتبار أنها معاهدة تحدد الإطار القانوني بشأن نظام حماية حقوق الأقليات في تركيا. وعلاوة على ذلك، فإنها تحدد الأحكام العامة لجميع المواطنين الأتراك بغض النظر عن المولد والجنسية، واللغة أو العرق، أو الدين؛ مما يضمن حقوقاً ضمنية لجميع المنتمين للأقليات. تعطي المعاهدة حقوقاً صريحة إلى الأقليات غير المسلمة، علماً أنه ومنذ فترة عصبة الأمم، تم تعريف مفهوم الأقلية ضمن ثلاثة معايير هي: المعايير العرقية واللغوية والدينية. بينما، في لوزان، تم تعريف فقط من هم غير مسلمين بأنهم أقليات. بعبارة أخرى، خلافاً للاتفاقيات بشأن حماية حقوق الأقليات والتي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى والتي أقرت بالعرق واللغة والدين كمعايير لتحديد مفهوم الأقليات، فإن تعريف تركيا للأقلية اقتصر فقط على «الدين» باعتباره المعيار الوحيد لتحديد مفهوم الأقليات. هذا الوضع أدى إلى ظهور عدد من المشاكل. واحدة من المشاكل الأساسية والرئيسية هو حقيقة أن تركيا قد اعترفت بالمفهوم الضيق جداً في تعريف الأقليات، هذا بالإضافة إلى أن حقوق الأقليات غير المسلمة، التي تعترف بها الدولة، تنتهك باستمرار.

وفقاً لذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحديد خطوط قضية الأقليات، وتقديم الموضوع من تاريخ الأقليات في تركيا. لهذا الهدف، أولاً: إن محتوى مفهوم «الأقلية» سنقوم بتحديدده، ومن ثم سنستقصي تطوره التاريخي في الممارسة التركية. وفي هذا الصدد، من الواجب مراجعة معاهدة لوزان من خلال النظر للمواد الخاصة بحماية الأقليات. وعلاوة على ذلك، فإنه ستم مقارنة بين المواد الخاصة بالأقليات في كل من معاهدي لوزان وسيفر، وتقييم الاختلافات على هذا الأساس.

الهدف الرئيسي هو فهم الأسباب الكامنة وراء محدودية المفهوم التركي فيما يتعلق بتعريف الأقليات، وإنكار أو انتهاك الحقوق في عملية التنفيذ التطبيق. عند هذه النقطة، فإن العلاقة بين «الهوية الكبرى والهويات الفرعية داخل الدولة» تشكل الخلفية الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار. (كانسو غوليس، مساعد باحث في جامعة يني يوزال - اسطنبول، «حقوق الأقليات في تركيا»).

على اعتبار أن المعاهدة قد وقعت في عشرينيات القرن العشرين، وفقاً لروح حقبتها، فقد بذل مندوبو المجلس التركي مسعا كبيرا للحد من نطاق مصطلح «الأقلية» في تركيا مع الثقة بأنهم الجانب المنتصر في حرب الإستقلال التركية. كان هناك وجهين للقضية بالنسبة للوفد التركي المتوافق مع التعليمات المرسله من الحكومة التركية: إن تبادل السكان يجب أن يكون هو المبدأ، كما أن توصيف «الأقليات» يجب أن يستند إلى نظام الملة العثماني الذي يصنف الأقليات على قاعدة الدين وليس العرق واللغة.

نتيجة لذلك، فإن القسم الفرعي من المعاهدة الخاص بالأقليات يشتمل فقط على المواطنين غير المسلمين كمجموعات أقلوية. لقد تم استبدال مفاهيم «الأقليات العرقية واللغوية والدينية» بمصطلح «المواطنين الأتراك غير المسلمين» ضمن المعاهدة. ومنذ ذلك الحين نشأ ميل عند النخبة التركية في نظرتها لمفهوم الأقلية باعتباره «مشكلة»، فقد اعتبر تعريف هذا المفهوم خلال محادثات لوزان واحداً من أصعب الموضوعات للتعامل مع قضية الأقليات كقضية أمنية من قبل الوفد التركي في لوزان. وقد صرح الدكتور رضا نور، أحد أعضاء الوفد الذي كان يعمل في «اللجنة الفرعية الخاصة بالأقليات» أن الوفد التركي حاول جاهداً منع القوى الغربية من تعريف

الأقليات على قاعدة العرق واللغة بعيداً عن الدين، لأن هدفهم من ذلك، حسب قناعاته، هدم تماسك الدولة التركية.

وعلى عكس الموقف التركي من مفهوم الأقليات، فإن وجود مفهوم «أقليات عرقية ولغوية ودينية» في النصوص القانونية السابقة يبين لنا أوجه القصور في معاهدة لوزان في إيجاد تعريف مقبول لهذا المفهوم. إن العرق واللغة قد اعترف بهما كعناصر مميزة للمجموعات البشرية، ومن الممكن أن ندعي أن معاهدة لوزان شكلت تراجعاً عن معايير مشتركة حول هذه المسألة. اليوم، وبعد 90 عاماً من توقيع معاهدة لوزان بحيث أن النماذج والسياقات والدنيا كلها تغيرت بشكل كبير فيما يتعلق بقضايا الأقليات. وبحيث أن المعايير الدولية تشكل بديلاً أعلى بالمقارنة مع المناخ السياسي لعشرينيات القرن الماضي، ومع ذلك، موقف تركيا بشأن الأقليات لا يزال هو نفسه كما كان في معاهدة لوزان، وهذا يؤدي إلى تأخر في اللحاق بركب المعايير المعاصرة حول تعريف الأقليات وحقوق الأقليات.

فيما يتعلق أيضاً بمسألة الأقليات، تأثرت جمهورية تركيا مباشرةً بالتراث العثماني، فاعتبرت فقط غير المسلمين أقليات. أما مواطني الجمهورية المسلمين، وعلى الرغم من انتمائهم لخلفيات عرقية ولغوية مختلفة، فهم لا يُعتبرون أقليات. يجب أن يبقى في بالنا أن هذا التفسير لمفهوم الأقلية لا يمكن أن يكون كافياً إذ ما قورن مع معنى مقبول على نطاق واسع وهو ذلك الذي تعتبر فيه الأقلية أية مجموعة صغيرة عددياً تُظهر تباينات بينها وبين غالبية المجتمع على قاعدة الانتماء العرقي، اللغوي والديني. في الماضي كان من الممكن النظر إلى الدين، في الوقت الذي ساد فيه مفهوم الأقلية لأول مرة، على أنه العنصر المميز الوحيد لمجموعة من الناس، بينما الآن، خاصة بعد ظهور الدول القومية داخل الساحة السياسية، فإن العرق واللغة قد

دخلا إلى المشهد مما قاد إلى نموذج تغييري من أجل وضع التعريف الصحيح لهذا المفهوم. (ميرهان يوغون، جامعة اسطنبول بيلجي - مرشح للماجستير في الدراسات الأوربية، الكثير من أجل السلام و القليل للأقليات: التأثير الزجري لمعاهدة لوزان على مفهوم «الأقلية» - جامعة اسطنبول بيلجي، 27 مايو 2013).

وفقا لمعاهدة لوزان اعتبر الأرمن واليونانيين واليهود الأقليات الدينية في تركيا. وقد أذنت لهم الحكومة بفتح مدارس بلغاتهم الخاصة وبإدارة كنائسهم. (راجع مصدران عن الأقليات: الأستاذ الدكتور باسكن وهران، السياسة الخارجية التركية، القضية اليوم من حرب الاستقلال، وثائق، تعليقات، المجلد الأول، اسطنبول، منشورات الاتصالات، 2001، ص، 225-231. زينب أيدين، وضع الأقليات في معاهدة لوزان، منشورات مركز حقوق الإنسان في اسطنبول نقابة المحامين).

لقد قال كاهن مندوب آشوري متحدثاً باسم الجماعة الدينية، لأسباب مختلفة، مشيراً إلى أن «جماعتنا لم ترد الاستفادة من حقوق الأقليات». إيرول دورة، وهو نائب من أصل آشوري عن قائمة حزب السلام والديمقراطية المؤيد للأكراد (BDP) في البرلمان التركي، وتابع: «وفقاً لمعاهدة لوزان فإن الآشوريين يعتبرون أقلية». (6 أكتوبر 2004 بيانت موقع إخباري، اسطنبول).

ومع ذلك، فاعتبارهم أقلية، لا يضمن حقوقهم وحقوق المجموعات الأخرى. إن السلطة في تركيا، قد قامت بإغلاق بعض الكنائس والمدارس الدينية اليونانية. إن تدريس التاريخ والجغرافيا في الفصول الدراسية ضمن مدارس الأقليات، قائم على تقديم وجهة النظر التركية ومن منظور قومي تركي. ويقوم بإعطاء هذه الدروس معلمون من أصل تركي. فعلى سبيل

المثال، هناك قضية مذابح الأرمن عام 1915، وهناك الحرب اليونانية التركية من 1919-1922، هذه موضوعات تاريخية تدرس بطريقة أحادية الجانب تزدري الآخرين. كما لا يوجد أية فرصة للعمل للطلاب من أبناء الأقليات الذين يدرسون بلغتهم الأم، لأنه لا يوجد أي مؤسسة رسمية أو أية إدارات أو أعمال تستخدم لغات هذه الأقليات. لا يمكن الإنخراط في سوق العمل لأبناء الأقليات إلا إذا كانوا يتكلمون اللغة التركية الرسمية. إن أعضاء الأقليات الدينية لا يكتب انتماهم الديني إن كان مسيحياً أو يهودياً على الأوراق الثبوتية، فغالباً ما تترك هذه الخانة فارغة. وفي السابق كانوا يؤدون الخدمة العسكرية في مناطق معينة فقط. إن هذا الشرط لا يزال ساري المفعول، ولكن تم تخفيفه وتغييره بعض الشيء في السنوات الأخيرة. إن كل الحكومات التركية تقريباً لا تقوم بتخصيص الأموال لصيانة الكنائس والمدارس الدينية. كما أن معلومات مقررات تدريس الدين تنفذ بمعظمها تعاليم الدين الإسلامي. كما حاربت الدولة الأقليات، تحت اسم ضريبة الثروة في سنوات الحرب العالمية الثانية، بحيث كان بعض أفراد الأقليات في المناطق النائية في الجزء الشرقي من البلاد مضطرون للعمل مجاناً. وتهدف هذه الضريبة، في إطار سياسة الإستيعاب التركية، إلى وضع حد للتفوق الإقتصادي لغير المسلمين.

في 06-07 سبتمبر 1955 حدثت المأساة الكبرى في المركز التاريخي لاسطنبول في ساحة تقسيم-بيوغلو. حيث قام بعض المسؤولين في الدولة بشكل سري وبطريقة غير مشروعة بتحريض رعايا من الناس جلبوا من الأقاليم من حملة النزعة العنصرية التركية، الذين قاموا بمهاجمة منازل الأقليات ونهبوا أعمالهم التجارية، ما أدى إلى مقتل 15 شخصاً وجرح 30 شخصاً، وفقاً للأرقام الرسمية، بينما تتحدث الأرقام غير الرسمية عن 300

من الجرحى. وقد تعرضت حوالي 60 سيدة للاغتصاب. كما سجلت إصابة 400 امرأة بحالات الرعب والخوف. وقدر عدد المنازل التي تعرضت للهجوم بـ4214، بالإضافة إلى 1004 مكتبا، و73 كنيسة وكنيساً واحداً، و2 من الأديرة، بالإضافة إلى 26 مدرسة، هذا عدا عن المصانع والفنادق والمحانات بحيث تعرض 5317 مكان عمل لهجمات. (يرجى الرجوع إلى المرجع: «400 امرأة اغتصبت»- صحيفة الصباح 26 أيلول 2009- «أحداث 06-07 أيلول، راديكال، 09/06/2005، إسطنبول).

من المفيد هنا أن نسرّد بعض تفاصيل الأحداث التي عرفت باسم «مذبحة إسطنبول» أو «شغب إسطنبول» أو «أحداث أيلول»، وهي عبارة عن هجمات عصابات منظمة استهدفت بشكل مباشر الأقلية اليونانية في إسطنبول في السادس والسابع من شهر أيلول عام 1955. نسّق عمليات الشعب تلك كل من تجمع التعبئة التكتيكي ومجلس عملية غلاديو (الفرع التركي) بالإضافة إلى مكافحة الفدائيين وجهاز المخابرات القومي (وهو سلف ما يعرف اليوم بمنظمة الأمن القومي). لقد بدأت الأحداث بإشاعة نبأ كاذب مفاده ان القنصلية التركية في نيزالونيكى في شمال اليونان - المنزل الذي ولد فيه مصطفى كمال أتاتورك في عام 1881- قد تعرض للحرق في اليوم السابق. كان من قام بعملية زرع القنبلة تركيا يعمل حاجباً للقنصلية، وقد تم إلقاء القبض عليه لاحقاً واعترف بذلك. هذا بينما قامت الصحافة التركية، التي تسوق للأخبار في تركيا، بالسكوت عن خبر اعتقال الحاجب وبدلاً من ذلك أو عزت بأن اليونانيين هم من زرع القنبلة.

بالمقابل، تم نقل مجموعة من الغوغاء التركية بعربات الشحن إلى المدينة حيث قاموا هناك بالتهجم على يونانيين اسطنبول لمدة تسع ساعات. وبالرغم من أن الغوغاء لم يدعوا صراحةً لقتل اليونانيين إلا أن أكثر من 12 شخص قد

لقوا حتفهم خلال أو بعد الهجمات كنتيجة للضرب والحرائق المفتعلة. هذا وقد تعرض الأرمن أيضاً للأذيات. بقيت الشرطة في الغالب دون أية فاعلية بينما استمر العنف إلى أن أعلنت الحكومة حالة الأحكام العرفية في إسطنبول وأدخلت الجيش للقضاء على الشغب.

لقد عجلت تلك الأحداث من هجرة الإثنية اليونانية من تركيا وخصوصاً من منطقة إسطنبول. فقد انخفض عدد اليونانيين في تركيا من 822,119 نسمة عام 1927 إلى حوالي 7000 شخص في عام 1978. وفي إسطنبول وحدها تراجع عدد اليونانيين من 108,65 إلى 081,49 بين عامي 1955 و 1960. إن الأرقام الصادرة عن وزارة الخارجية التركية تشير إلى أن عدد المواطنين الاتراك من أصل يوناني هو ما بين 3000 إلى 4000 شخص، في حين أن أرقام منظمة هيومان رايتس ووتش في العام 2006 تشير إلى أن عددهم يقدر ب 2500 شخص.

يرى بعضهم أن تلك الهجمات هي بمثابة إستمرارية لعملية التتريك التي بدأت مع انهيار الإمبراطورية العثمانية أكثر من كونها قضية معاصرة أو ثنائية الطابع. ولدعم وجهة النظر هذه، فإنهم يوردون حقائق عن ان 40٪ من الممتلكات التي تم الهجوم عليها تعود لأقليات أخرى. *

وقد نتج عن هذه الأحداث موجات نزوح جماعي إلى خارج البلاد. بالمثل، وفي أعوام 1963-1964 و 1974، وبحجة الأحداث في قبرص فقد تم تنفيذ نفس الهجمات على الكلدان والسريان وأجبروا على الهجرة إلى قبرص.

هذا ويمكن اعتبار أن الضحية الأولى للحرب بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية في الفترة ما بين عامي 1984-2000 كانت ولا زالت الأقليات الدينية. فالأزديون الكرد بالإضافة إلى أتباع المجموعات

الأشورية والكلدانية، أجبروا على إخلاء قراهم في كردستان، وقد قتل بعض قادة هذه المجموعات بالإضافة إلى الناس العاديين. مما دفع الأغلبية للهجرة إلى البلدان الغربية.

وضع العلويين

يبلغ عدد سكان تركيا 73 إلى 75 مليون نسمة. ويقدر العدد الإجمالي للعلويين في البلاد هو نحو 10-12 مليون نسمة. ينقسم العلويون، وفقا لأصولهم العرقية وأماكن تواجدهم إلى ثلاث فئات: العلويون الأتراك، العلويون الأكراد والعلويون العرب. تنتشر المجموعة الأولى في مناطق مختلفة من الأناضول وإيجيه وساحل البحر الأبيض المتوسط وهم يعيشون في مناطق ريفية جبلية. كما ويقيم غالبية العلويين الكورد في المنطقة التي تسمى كردستان في شرق الأناضول. أما العلويين العرب (ويسمون بالنصيرية) فيقيمون في مواقع تمتد ما بين الساحل الشرقي للبحر المتوسط إلى الحدود السورية، ويقدر عددهم بمليون إلى مليون ونصف مليون نسمة. بينما عدد العلويين الأتراك أكبر من عدد العلويين الأكراد، وكلاهما يختلف من حيث المعتقدات والتقاليد مع العلويين العرب. كما تختلف الشعائر الدينية أيضا بالإضافة إلى الطقوس. يمكن القول أن العلويين العرب متأثرون بالعالم الإسلامي. وعلى الرغم من أن العلويين الأتراك والكورد أنفسهم هم جزء من تاريخ الإسلام، ولكن خلافا لأهل السنة. فالصلاة والصيام والزكاة في معتقدهم لا تعتبر من فرائض الإسلام الرئيسية مثلما هو الحج. كما أنهم يختلفون مع المدارس الشيعية الرئيسية لناحية قبول الشروط الخمسة للإسلام. لذا، فإن العلويين لا يقبلون الإسلام بالمعنى الذي تفهمه أنت نفسك.

أعطى الكماليون، من خلال تأسيس جمهورية تركيا لجميع صفة المواطنة. وبما أن العلويين قد عاشوا لحوالي 500 سنة تحت ضغوطات الإمبراطورية العثمانية التي تخللتها مذابح ومجازر بحقهم فقد شعروا أنهم باتوا يشعرون بحرية أكبر بكثير مما كانت عليه أوضاعهم في الماضي. الأمر الذي دفعهم لحب الحكم العلماني الذي أتى به الكماليون. وكان جلياً أن العلويين الذين يتبنون «العقيدة الدينية» العلمانية قد أبدوا دعمهم الكامل للحكومة الكمالية. تراجع الجناح اليميني للكمالية عن العلمانية منذ 1940. ومنذ عام 1950 أتى اليمين الكمالي المحافظ إلى السلطة، وقد قام بإجراء تسوية مع الأوساط الدينية والإسلامية. ومنذ قامت إدارة الدولة بإجراء هذه التسوية مع الغالبية السنية بصفتها الاسمية هذه، قامت أيضاً بإدارة ظهرها للعلويين الأقلية. على ما يبدو لم يكن هناك ضغوط على معتقدات العلويين. ولكن الشعائر الدينية والطقوس لطائفة العلويين وحتى عشرين سنة خلت كانت تقام بشكل سري ليلاً. في الواقع، لا تسمح السلطات بإعطاء مساحة لبناء دور العبادة للعلويين والتي تسمى شيموي ولسان حالهم يقول: «نحن وأنتم مسلمون والمسجد هو المكان الوحيد للعبادة في المجتمع المسلم» وهذا ماتقدمه السلطات من عذر. إن العلويين خلال شهر رمضان لا يأكلون علناً، وإن فعلوا كانت النتيجة تعرضهم للهجوم. في كثير الأحيان، يخبئ العلويين هويتهم الطائفية ولا يعلنون عنها لأن ذلك يمكن أن يعرضهم للإهانة. بالنسبة لمحافظي الطائفة السنية فإنهم يعتبرون «أن يكون المرء علويًا هو تماماً مثل أن يكون ملحداً، وهو يدخل في علاقات سفاح قربي مع أقربائه المقربين جداً».

خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وصلت الأوساط الطائفية والأحزاب اليمينية المحافظة إلى السلطة بفضل تعاون مختلف تعبيرات

الإسلام السياسي، مما مهد الطريق لهم من خلال دعم الدولة. وقد منحتهم بالمقابل مجموعة متنوعة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية. لقد صعدت التعبيرات التي تعتبر نفسها محامي الإسلام السني معتمدة على بُغضٍ ديني تجاه العلويين وتصعيده. في حين قام العلويون، الذين ينتمون إلى طبقة الفلاحين الفقراء المضطهدة، بدعم القوى الديمقراطية والإشراكية-الديمقراطية والاشتراكية-الماركسية ضد الأحزاب اليمينية (بما في ذلك الحكام والأحزاب الحاكمة)، بينما كانت القوى الإسلامية والرجعية تتعاون مع السلطة. وهنا كانت القوى التقدمية واليسارية ترفع دائما شعار الدفاع عن حقوق المظلومين ومنهم العلويين المضطهدين لسحبهم إلى جبهتهم.

بين عامي 1970-1980 عادت تركيا لدائرة الصدام بين القوى اليسارية والقوى اليمينية. لقد وقفت القوى التقدمية واليسارية إلى جانب العلويين، وهذه المرة، باتت القوى الشوفينية التركية والإسلاموية هي الهدف. من البديهي أن العلويين الأكراد قد فضلوا الوقوف إلى جانب القوى التقدمية واليسار. لذا، كان العدو السياسي-العرقي متمثلاً بالطورانيين ودوائر الإسلاميين. مثل ذلك؛ تحالفات الترك-الإسلاميين والجناح اليمين والتي تتألف من المحافظين و-الدولة العميقة - بالتعاون مع وحدة الأمن (الخاصة بالكرد والشيوعيين والعلويين Kızılbaz)، فتم إذ ذاك تعرض من يشتهه بإنتمائهم إلى الضرب أو الذبح، أو كان يتم الإبلاغ عنهم إلى الشرطة. وكانت النتيجة أن 5500 شخص قد قتلوا في هذه الاشتباكات.

في هذا الإطار، وما بين 1978-1980 في المنطقة الشرقية من الأناضول - ماراش وسيواس و ارزينجان- وفي مدن مثل كوروم في وسط الأناضول، قام الترك-الإسلاميين اليمينيين وبأعداد كبيرة بالهجوم على الأحياء التي يعيش فيها بشكل جماعي أتباع الطائفة العلوية. وقد دعمت قوات الأمن

وإثنين من الأحزاب التي تنتمي إلى الجناح اليميني هذا الهجوم وشجعت عليه. على سبيل المثال، في 9 ديسمبر و 26 ديسمبر عام 1978، ومن المجازر التي ارتكبت بحق العلويين، حدثت في مدينة قهرمان مارش حوادث طائفية واشتباكات عسكرية، ونتيجة لذلك، تم قتل 150 من العلويين وفقاً للأرقام الرسمية. على أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. فقد تم حرق العلويين، وجرى تدمير أكثر من 200 منزل وحوالي 100 مكان عمل. وهناك من لعب دوراً هاماً في مذبحه 68 شخصاً لا يمكن الوصول إليهم بعد. ووفقاً لبعض المصادر، فقد تم استهداف العلويين الكرد فقط ضمن هذه الأحداث. وضمن هذا الحدث، أيضاً ظهر النزاع التركي-الكردى العرقي وبات واضحاً. لبدء الحدث، بدأ الناس بالشحن والقول أن «علويين قد زرعوا مع الشيوعيين قبلة في المسجد». هنا، بدأ الهجوم مع شعارات جهادية، وكان في تركيا وقتها حكومة الديمقراطيين-الإشتراكيين. ولكن هذه الحكومة قد خُفضت بسرعة وتحالفت الجبهة القومية المحافظة مع الإسلاميين الأتراك، وكان العلويون هدفاً للهجمات.

أما آخر مجزرة ارتكبت بحق العلويين فكانت في سيواس في 2 تموز 1993. فقد تجمع حوالي 5000 من الإسلاميين الترك أمام الفندق الذي غالباً ما يجتمع فيه الفنانون والمثقفون العلويين ثم أضرموا النار فيه أمام أعين قوات الشرطة والجيش، فلقى 36 شخصاً حتفهم حرقاً.

نتيجة للحرب الأهلية في سوريا التي بدأت في العام 2011، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية وتحديدًا رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان باستخدام لغة طائفية، حتى أنه تم الهجوم على رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليشدار أوغلو وكل من يعارض الحرب في سوريا بنفس الطريقة ومنها استعمال هذا الخطاب: «حليف العلوي بشار الأسد ومؤيد

له». كما تم تفجير قبلة في بلدة الریحانية الحدودية في جنح الظلام. وقد تبين أن من قام بزرع القنبلة يعمل مع المعارضة السورية الراغبة بالتدخل العسكري التركي في سوريا، ولكن جرى فوراً إتهام مهربين علويين بزرع القنبلة «بالتعاون مع المخابرات السورية» وتم إلقاء القبض عليهم. هنا قال أردوغان الذي لا زال يستعمل الخطاب الطائفي: «إن 52 شخصاً من شعبنا السني قد قتلوا». لهذه الأسباب ومثيلاًتها، فإن المنازل العلوية هي عرضة للهجوم في مواقع مختلفة في البلاد بعد ان توسم باللون الأحمر. وكانت بعض الأماكن العلوية قد تعرضت حقيقةً لهجمات. وقد تم تفجير مسجد شيعي في إسطنبول في عام 2015، دون أن يتم العثور على الجناة.

إن العلويين مستهدفون بالتهديدات والتخويف كجزء من سياسة حزب العدالة والتنمية ضدّهم. هناك العديد من الأسباب لذلك، وأحد تلك الأسباب يرتبط بسياسة الحرب. إن العلويين هم ضد الحرب في سوريا وضد الحرب على الكورد. هم مع عملية السلام وقسم منهم يعبر عن ذلك بشكل واضح. وقد بدأت المؤسسات العلوية بالقيام بدورٍ فعال لإنهاء حرب فترة الثلاثين سنة الأخيرة في تركيا.

يعتقد العلويون بشكل جلي أن السبب الرئيسي للحرب الداخلية والخارجية هو تحقيق طموح رجب طيب أردوغان في تحويل النظام الجمهوري القائم إلى نظام جمهوري قائم على نوع من العثمانية الجديدة. وللتيقن من هذا الأمر فإنك لا تحتاج أن تكون عالماً إجتماعياً وإنما يمكنك ذلك من خلال الإستماع إلى بيانات رجب طيب أردوغان اليومية. (يعبر رئيس وزرائه أوغلو عن ذلك صراحة بالقول «إنهم يقولون عنا أننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد»).

النقشبندية المشددة: الأتراك والكورد

يحمل الإسلام في تركيا طبيعة الطرق الصوفية التقليدية الممتدة لقرون. وهذا ليس كلاماً مطلقاً. فوفقاً للشروط والأجواء التقليدية التي أوجدت وأخلقت الإسلام المعتدل، فإنها قادرة أيضاً على تحويله إلى حركات راديكالية أصولية. حيث علينا أن لا ننسى أن حركة طالبان في أفغانستان قد تبنّت المذهب الحنفي المعتدل. كما دعونا لا ننسى أن الحاضنة المكانية الأم لتنظيم القاعدة كان في إمارة طالبان. يقدم المؤرخ والباحث الفرنسي أوليفيه روي أفغانستان في كتابه المعنونة ب ((الإسلام والحداثة السياسية- دار نشر لوسوي 1985)) وكتاب ((فشل الإسلام السياسي- دار نشر لوسوي 1992 وقد صدرت ترجمته الإنكليزية في هارفارد عام 1994)) وكتاب ((نسب الإسلام- باريس 1995)) بالإضافة إلى كتاب صادر عن جامعة كولومبيا الاميركية عام 2004 بعنوان ((الإسلام المعولم: البحث عن الأمة الجديدة)) وهذه الكتب جميعها تقدم الكثير من الأمثلة على هذا النوع من التغيير والتحول.

إن غالبية الإسلاميين الترك ينتمون للمذهب الحنفي وضمناً الطريقة النقشبندية. بينما ينتمي الكورد للمذهب الشافعي والطريقة النقشبندية. ظهرت الطريقة النقشبندية في النصف الثاني من القرن الـ19 وقد باتت مسيسة تماماً منذ أوائل القرن العشرين. فقد ذهب مولانا خالد البغدادي وهو علامة من العراق- كردي من كردستان العراق (1779-1827)- إلى الهند والمملكة العربية السعودية للحصول على التعليم الديني على مستوى عالٍ، وقد عاد إلى سوريا بعد تلقي تعاليم الإسلام الأرثوذكسي. في سوريا، عمل على تعليم عدد من الطلاب الأتراك والقوقازيين والكورد. هذا وقد سمّا هؤلاء التلاميذ بخلفائه (مندوبيه أو وكلائه الدينيين) وأعاد إرسالهم إلى

مناطقهم. هذا وقد أصبح هؤلاء التلاميذ في وقت لاحق الطليعة النشطة والعسكرية للحركة النقشبندية شبه السياسية. وقد حملت الحركات المناوئة لروسيا القيصرية في كل من الشيشان وداغستان إسم المريدية القوقازية. وقد قام هؤلاء بتمرد مسلح ضد الإحتلال الروسي لعدة سنوات، وما الحركة الإسلامية الراديكالية المتواجدة في الشيشان اليوم سوى وريثة للتمرد الطائفي ذلك.

طالما وصفت النقشبندية بين الأتراك بأنها إسلاموية وتركية في آن. ويقال هنا أن «الأتراك هم سيف الإسلام، ومؤسسو وحماة الإمبراطورية العثمانية!». فمن ناحية، يعتبرون أن مهمتهم حماية الدولة، ولطالما استخدم الحكام الأتراك هذه التوليفة (أي الإسلاموية-التركية) لمواجهة صعود القومية التركية وضد العلويين. ومن ناحية أخرى، كانت هذه التوليفة بمثابة رمز وشعار للتعاون مع الحكام المحافظين، فقد كافح الإسلاميون ضد الدولة الكمالية الحديثة والعلمانية مطالبين بإقامة دولة على أسس المبادئ الدينية الإسلامية. لذا قاموا بتأسيس حزب العدالة والتنمية على يد رجب طيب أردوغان ورفاقه لتحقيق هذه المهمة وتلك التقاليد، هادفين من وراء ذلك إلى اجتذاب الهيمنة السنية على الإمبراطورية العثمانية الجديدة القائمة على مبادئ الإسلام.

في كردستان (إيران، تركيا، العراق) هناك قسم هام من شيوخ النقشبندية، الذين جمعوا ما بين الوطنية والإسلاموية. وقد انضم نشاط القومية الكردية في ذلك الوقت إلى الموقف النقشبندي. وهذا هو السبب أنه في عام 1883 قام الشيخ عبيد الله النهري بانتفاضة مسلحة واسعة النطاق في كردستان إيران. وكان الهدف من تمرده هذا هو إقامة دولة كردية مع حوالي 100 ألف من أتباعه. سعى الشيخ المتمرد إلى التعامل مع روسيا ضد الحكومة الإيرانية وقد

كان قادراً على جذبها من النساطرة والأرمن. هنا قام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالتعاون مع شاه إيران وبالكاد سحقوا هذا التمرد. في عام 1913، قام زعيم ديني آخر هو الملا سليم بإطلاق ثورة ضد الكورد العثمانيين ولكنه فشل. وفي عام 1925، كان الشيخ سعيد متمرداً ضد الحكومة الكمالية. وقد طالب أن يعطى الكورد حقوقهم وقد شارك في هذا رجال دين كورد من تلك الفترة وأتباع الطريقة النقشبندية بالإضافة إلى مثقفين وشخصيات بارزة ومعروفة. حضر الكردية رجال الدين فترة التمرد، النقشبندية أتباع والمثقفين والشخصيات المعروفة والشخصيات البارزة. وكانت النتيجة أن تم سحق هذا التمرد بطريقة دموية وأعدم الشيخ سعيد. أما في العراق فإن الممثل البارز للحركة الكفاحية في كردستان كان في عائلة البارزاني وقبيلة البارازان الذين ينتمون للطريقة النقشبندية. وقد قام الشيخ عبد السلام البارزاني في عام 1908 بثورة ضد الحكم العثماني للحصول على الحكم الذاتي في كردستان العراق، وقد هزم بعد قتال طويل وأعدم. وفي عام 1931 حل الشيخ احمد مكان قبيلة البرازاني بدعم من أتباعه وقاد الكفاح من أجل العلم الكردستاني. كما واصل الملا مصطفى بارزاني الكفاح المسلح منذ ثلاثينيات القرن الماضي. كما ان مؤسس الجمهورية الكردية (بمساعدة الإتحاد السوفياتي) في مدينة مهباد في كردستان إيران في عام 1946 هو قاضي محمد وهو من أتباع النقشبندية أيضاً.

باختصار، فإن النقشبندية الكفاحية في تركيا هي عنصرية وطائفية الطابع، بحيث حولت إلى توليفة قائمة على التركية-الإسلامية، وتطورت لتصبح إسلاموية وطورانية. فتم استبعاد الكورد، العلويين والمسيحيين. وقد لعبت خلال الحرب العالمية الأولى دوراً هاماً في مذابح الأرمن.

كما تحولت النقشبندية المريدية التقليدية في القوقاز اليوم إلى الراديكالية الشيشانية. وقد صدرت الحركات القوقازية المسلحة إلى كل من سوريا والعراق لتبدأ عملها فيها.

هذا وقد لعبت النقشبندية بين الكورد دوراً محورياً بين الوطنية الكردية والطابع الكردي للإسلام. وقد توحدت في النقطة التي أصبح فيها الإسلام التقليدي حركة ثورية. فخلال نضالهم ضد الدولة (تركيا، إيران، العراق، سوريا) اعتمدوا أساليب التعاون مع الأقليات العرقية والدينية مثل العلويين والآشوريين والأرمن ((انظر لمزيد من التفاصيل: الأنثروبولوجي والمؤلف الهولندي مارتن فان برونيسين الذي سبق وأن أصدر عدة مطبوعات حول الكرد والأندونيسيين والأتراك والفرس، كشعوب وكجوانب للإسلام ككل. عنوان كتابه: أغا، شيخ ودولة: حول التنظيم الاجتماعي والسياسي لكردستان. وهذا الكتاب هو أطروحته للدكتوراة في جامعة أوترخت عام 1978)).

الإسلام السياسي وحزب العدالة والتنمية في تركيا.

لقد عملت تركيا الكمالية على استخدام المصطلحات والخطب الدينية خلال حرب التحرير ضد القوى الغربية، وضد بعض الأقليات (اليونان والأرمن). وقد أعلن الكماليون الجهاد (الحرب المقدسة) لهذا الغرض، بحيث تحولت حرب الاستقلال إلى القتال بين مسلم ومسيحي. وعند انعقاد أول برلمان تركي تم استخدام أيضا بعض الرموز الدينية (مثل علم النبي والقرآن الكريم) كما وتم دعوة بعض رجال الدين البارزين لحضور حفل الافتتاح. كما وتلقى الكثيرون الدعم من خلال زيارة الزعماء الدينيين. أما مصطفى كمال، مؤسس الجمهورية، فقد أرسل رسائل إلى بعض المشايخ

وزعماء العشائر الكورد في محاولة لجذب طبقة رجال الدين الكورد في كردستان. وأراد بذلك الحصول على الدعم على أساس من الأخوة الإسلامية.

كان القائد المؤسس للدولة الحديثة مصطفى كمال أتاتورك قد أعلن الجمهورية وفقاً للمبادئ العلمانية في عشرينيات القرن الماضي، فمنع كل الطوائف وألغى الخلافة. ومع ذلك، فإن الخلافة تم تحويلها إلى سلطة البرلمان. لقد قضى أتاتورك على المعارضة الإسلامية، وبطريقة تتفق مع المبدأ العلماني لم يتم التمييز بين دين وآخر وبين شؤون الدولة. ومن خلال وزارة الشؤون الدينية أبقى الحركة الإسلامية تحت السيطرة. ولكن عندما جاء الوقت المناسب تم استخدام الدين لأغراض سياسية.

في أربعينيات القرن الماضي، قامت ما تسمى بالحكومة الكمالية اليمينية الليبرالية بتقديم تنازلات عن مبدأ العلمانية. فبعد تحركات للمتدينين بعيداً عن النواة الصلبة للدولة، حاولت التواصل والتسوية مع شخصيات دينية مما أوصل مفكر ديني اسمه شمس الدين غولينطاي ليصبح رئيساً للوزراء لمواجهة ذلك. وقد عين المارشال فوزي شاقاق، المعروف بحنينه المحافظ للمرحلة العثمانية، في موقع المهتمات العسكرية والسياسية. كما قامت هذه الحكومة الكمالية بإعادة إفتتاح المدارس الدينية التي تم إغلاقها سابقاً.

في عشرينيات القرن الماضي كانت تركيا حليفة للإتحاد السوفيتي ولكنها اتخذت اتجاهاً بعيداً تجاه الدول الغربية. ففي عام 1952، شاركت تركيا حلف النيتو وباتت عضواً فيه. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة فرضت شروطاً مخفية حيالها وهي: ينبغي التمهيد للأوساط الإسلامية في تركيا، وهو ما يقول المسؤولون الأتراك أنهم فعلوه بشكل صحيح. فتكاثر المنظمات الدينية وانتشرت كالفطر. محاولة تطويق الإتحاد السوفيتي من الجنوب عن

طريق مساعدة من الدول الإسلامية (إيران وباكستان وأفغانستان وتركيا)، فقد أعدت الولايات المتحدة الأمريكية عدتها من أجل تنفيذ طوق «الحزام الأخضر»، بفاعلية الحركات الإسلامية. ممثلو الولايات المتحدة وبخاصة ضباط المخابرات بدأوا الإتصال مع الحركات الدينية والتعاون معهم. هنا ظهرت معاداة الشيوعية تحت مسمى «جمعية الكفاح ضد الشيوعية» في تركيا. ولانتصار الأميركيين على الشيوعية، بدأت القوى الإسلامية التركية والقوميون المحافظون بالحشد لإقامة الصلاة الجماعية في المساجد. وقد استمر هذا التيار ومثيالاته حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي.

هذا وقد دعمت الحكومة المحافظة في ذلك الوقت، كل من السياسات المعادية للشيوعية والسياسات الإقتصادية على السواء من أجل الحصول على أصوات القاعدة الإسلامية، موفرةً بذلك الدعم السياسي والأيدولوجي لها. وفي شباط من العام 1969 ونتيجة لسقوط آلاف المساجد تحت شعارات الجهاد، فقد سار الآلاف إلى ساحة تقسيم في إسطنبول رافعين شعاراً: «يجب مطاردة الشيوعيين والكفار. وبينما كان الشباب التقدمي واليساري يحتجون ضد الأسطول السادس الأميركي، ما دفع بما يسمى صيادو الشيوعية من الإسلاميين والقوميين وبمساعدة من رجال الشرطة بالهجوم عليهم، حيث قتل شخصان وجرح العديد من الناس. وهناك مزاعم خطيرة مفادها أن عبد الله غول، وزير الخارجية السابق من ثم رئيس الوزراء فرئيس البلاد خلال العقد الاول من هذه الألفية، كان من بين المشاركين في تلك الهجمات..

إن الحكومات الإسلامية التي تغذي هذا القطاع، وتشكلت في عام 1970، قد تركت الأحزاب الدينية تستخدم المحافظين الكلاسيكيين أنفسهم. وزعيم هذا الحزب، رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء

أحمد داود أوغلو، كانا قد عملا سوياً لمصلحة نجم الدين أربكان في العام التالي. لقد اتهم هذا الحزب بأنه يمثل الإسلام السياسي فتم منعه إلا أنه استمر بالعمل تحت مسميات أخرى. إن من أوائل المؤيدين التقليديين لهذا الحزب (مالياً وسياسياً وأيديولوجياً) هما الكويت والسعودية. فقد عمل أربكان وزملائه على عقد الصلات، خصوصاً مع حركة الإخوان المسلمين في العالم العربي، عبر هاتين الدولتين، وقد نجحوا في تأسيس علاقة مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين منذ منتصف التسعينيات.

وبتقدم الإسلام السياسي، أصبح لتركيا ثلاثة محاور: المملكة العربية السعودية ومصر (الإخوان) وأفغانستان وإيران.

كانت الحركات والطوائف الإسلامية التقليدية مدعومة من الإدارة السعودية. وكان تأثير الإسلاميين الأتراك في أفغانستان على النحو التالي: أثناء الغزو السوفيتي في عام 1979، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وباكستان والسعودية ودول عربية أخرى على تعبئة الشعب المسلم للذهاب إلى أفغانستان. وعلى امتداد المعمورة كلها تجمع الشباب المسلم، وبدعم من تلك الدول، مدفوعين بهاجس الجهاد ضد الجنود الروس. لقد أرسلوا إلى هناك لدعم البترو-دولار وشراء الدعم السياسي. وكان من بين المغادرين إلى أفغانستان إسلاميون أتراك، حيث عملت الطغمة العسكرية الحاكمة في ذلك الوقت، «لمواجهة الخطر الشيوعي»، على التعاون مع الإسلاميين. فبعد أخذ إذن من الطغمة العسكرية، قام الإسلاميون بافتتاح حساب بنكي لمساعدة المقاتلين. ويذكر ان قائد الطغمة العسكرية الجنرال كنان إيفرين، الذي سبق وقال أن الانقلاب الذي قام به كان يهدف لـ «حماية العلمانية»، قد سافر في العام 1990 إلى باكستان حيث التقى هناك مع قادة المقاومة الإسلامية الأفغانية. كما أن الرئيس الحالي (ورئيس الوزراء السابق)

رجب طيب أردوغان، كان من الداعمين للمقاتلين. وكمثال: فإن قلب الدين حكمتيار، القائد المؤسس للحزب الإسلامي في أفغانستان، قد زار تركيا في العام 1993 بهدف جلب الدعم للقتال ضد الروس. وقد التقاه وقتها الإسلامي التركي رجب طيب أردوغان، ولهما صورة فوتوغرافية معاً كان فيها أردوغان يجلس مبهوراً تحت يدي حكمتيار. وفي هذا الصدد ينبغي أن نتذكر أن حكمتيار نفسه سبق وأعلن في العام 2015 دعمه لداعش على اعتبار أنها منظمة إسلامية جهادية مسلحة.

عقب عودتهم من أفغانستان، ذهب قسم من الأتراك للشيشان وبعدها حاربوا في البوسنة والمهرسك وفي دول إفريقية، كما أن بعضهم دخل معترك السياسة.

كان من نتائج الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أن الإسلاميين الأتراك باتوا يعتقدون أن «بالإمكان إنشاء دولة دينية». لقد زار آلاف الشباب إيران حيث شاركوا هناك بالأنشطة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، وللاينطلاق بالكفاح المسلح لقلب نظام الدولة العلمانية الكمالية، فإنهم بدأوا التدريب العسكري والتعليم الايديولوجي. ففي ذلك الوقت كان هناك أكثر من 10 آلاف شاب تركي (ذهبوا وعادوا) من وإلى إيران. وقد أُلقي القبض على من عمل على التحضير للأعمال المسلحة من تلك المنظمات الإسلامية. وبعضهم انضم إلى الحركات الإسلامية السلمية. على أن الجزء الأكثر أهمية من حزب الله الكردي كان قد تم وضعهم تحت سقف واحد. إن قادة هذا الحزب، وهم من الإسلاميين المتعصبين، تعاونوا مع الحكومة ضد حزب العمال الكردستاني المنظمة اليسارية القومية التي تقاتل من أجل حرية الكرد. لقد ذبحوا الآلاف من الكورد الأمنيين ومن الوطنيين الكورد وذلك بمساعدة مسؤولي الجيش. اليوم، قامت مجموعة منهم بتشكيل حزب قانوني.

هذا وتقوم حكومة حزب العدالة والتنمية بإظهار نشاطات مشتركة مع تلك المجموعة كلما لزم الامر وفي مناطق محددة. أما المجموعة الأخرى، وهي مجموعة جهادية تقوم بتنظيم الشباب الكوردي والتركي وترسلهم إلى الجبهة للقتال مع داعش أو جبهة النصرة إن في سوريا أو العراق. كما أن بعض الجماعات ضمن الإسلاميين الأتراك قد عقدوا صلات مع بعض أتباع وتلاميذ الطرق الدينية التقليدية بهدف إرسالهم إلى الجماعات الإسلامية في كل من سوريا والعراق.

بمتابعة عامة يمكن القول أن عدد الإسلاميين في تركيا (الأتراك والكورد على حد سواء) الذين شاركوا في تأطير المنظمات الأصولية التركية قد بلغ حوالي 12 ألف (ثلاثة آلاف وفقاً لسجلات المخابرات الرسمية)، وهم في الغالب من فئة الشباب، وقد ذهبوا للمشاركة في مختلف الجبهات في سوريا والعراق، وعادوا إلى وطنهم. يعود سبب تدخل حزب العدالة والتنمية في الشؤون الداخلية السورية إلى السياسة الطائفية لهذا الحزب. ومن المعروف أن العديد من المنظمات الإسلامية المتشددة أو المقاتلين الإسلاميين الفرادى يعبرون الحدود التركية لقتال النظام السوري، وهنا ينبغي التذكير أن الآلاف من المقاتلين الإسلاميين الأجانب موجودون هناك. وبشكل عام، فإن عدد الأتراك الذين يعلنون دعمهم وتعاطفهم مع الجماعات الإسلامية السورية يقدر بـ 2 مليون شخص. ومن الجدير ذكره بهذه المناسبة، وتبعاً لبيان تركي رسمي، أن هناك 20000 من المقاتلين الإسلاميين قد حاولوا عبور الحدود التركية حيث تم اعتقالهم وترحيلهم إلى أوطانهم، إضافةً إلى 2000 شخص أجبروا على الرجوع.

كخلاصة، يمكن القول أنه في العام 1980 وللقضاء على «الخطر الديني والخطر الشيوعي» المفترضين، فقد لجأت الطغمة العسكرية لمنع بعض

النشاطات الإسلامية، على أنهم وافقوهم أيديولوجياً وسياسياً. وقد قال كنان إيفرين، قائد الطغمة العسكرية، «إن الرجعيين الدينيين أيضاً خدعوا من قبل الشيوعيين» وقد بشر بوصول الإسلام الحقيقي لعوام الناس وذلك خلال جولاته في البلاد، وقد نظمت تظاهرات لذلك على إمتداد أربعة سنوات. وعلى طريقته الخاصة، أخذ بإعطاء أمثلة من الإسلام والقرآن في محاولة لإظهار الإسلام الحقيقي. لقد كان تصرف الرئيس السياسي للبلاد هو تصرف أقرب إلى زعيم ديني أو إمام. إن مدارس تخريج الأئمة قد تضاعفت مع نمو جيل المتدينين المستهدف الوصول إليه. كما قامت الإدارة العسكرية ببناء المساجد في القرى العلوية لدفع العلويين بالإكراه للتحويل إلى المذهب السني. كما جرى تمييز الأطفال عن عائلاتهم من خلال الأوامر التي يتلقونها في المدارس بحيث جرى أسلمتهم. وقد أجبر عدد من المعتقلين السياسيين في السجون على الانضباط عن طريق الخطب الدينية، كذلك جرى فرض التعليم الديني في المدارس. أضف إلى ذلك أن حرية الكفاح ضد الحركة الكوردية كانت بإعلان الجهاد على قاعدة فتوى وردت من علماء دين. كما سُمح للسعودية والكويت بافتتاح مصرف إسلامي في تركيا. وقد ساعد هذا البنك الإسلاميين في تركيا مادياً لدعم إنشاء رأس مال إسلامي. كما أن رابطة العالم الإسلامي، وهي منظمة إسلامية تتخذ من السعودية مقراً لها، قد دفعت رواتب تقاعدية للأئمة الأتراك في أوروبا وذلك بعد أخذ إذن من كنان إيفرين قائد الطغمة العسكرية الحاكمة. لقد حظرت الطائفة بالمقابل ولم يسمح لها بمعاودة نشاطاتها إلا بعد أن تم التصديق على الدستور العسكري. كل هذه السياسات ساهمت في خلق وتعزيز قوة الإسلاميين. وفي الوقت الذي تم فيه سحق القوى اليسارية والتقدمية كانت جبهة الإسلاميين تفتح على مصراعها.

ساهمت كتب حسن البنا وسيد قطب (مصر)، الإمام الخميني وعلي شريعتي (إيران) وأبو الأعلى المودودي (باكستان) جميعها في وضع النظرية السياسية والأساس الأيديولوجي للحركة الإسلامية السياسية في تركيا. ويمكن القول أن غالبية المسؤولين السياسيين البارزين في حزب العدالة والتنمية، من مستوى رجب طيب أردوغان وأحمد داوود أوغلو وعبدالله غول ضمناً، ومن خلال قراءة تلك الكتب قد توصلوا إلى التوليفة الإسلامية- التركية لتطوير فكرة: (ولاء للقومية التركية - ولاء للإسلامية).

إن هذه الفكرة عمل عليها الفيلسوف الإسلامي سيزاي كاراكوش ((اتحاد الأمة الإسلامية في الشرق الأوسط)) وأصبحت مشروعاً سياسياً كبيراً تحت ذات المسمى، وجميع السياسيين المذكورين أعلاه قد تبنوا فكرة كاراكوش هذه.

إذاً ولأسباب أيديولوجية وسياسية، قامت حكومة العدالة والتنمية بالتدخل في سوريا ودعمت المنظمات الإسلامية. إن الولايات المتحدة الأميركية التي رأت أن لا فائدة من «الولاء للقومية التركية»، لجأت لتغيير هذا الشعار بشعار جديد هو «العثمانية الجديدة و تركيا نموذجاً» وكان هذا الخطاب أول دعم لتدخل حزب العدالة والتنمية. لقد حلمت حكومة حزب العدالة والتنمية برؤية مصر والمغرب وتونس والسودان وليبيا والعراق وسوريا كلها تحت سلطة حكام يمثلون الإسلام السني، معتبرة أن حركة الإخوان المسلمين في سوريا قادمة لاستلام السلطة. كما طمحت حكومة حزب العدالة والتنمية لإنشاء فدرالية إسلامية في الشرق الأوسط، وأن زعيم «الورد» هذه الفيدرالية يجب أن يكون رجب طيب أردوغان!

إن حزب العدالة والتنمية، وفي آخر مطلب دستوري خلال خمس سنوات، يستدعي ضمناً تغييرات جوهرية في القوانين الأخرى، بأمل أن تصبح تركيا دولة ثيوقراطية تحكم من قبل طبقة رجال الدين. فيتم التخلص من الناس التقدميين والديمقراطيين في الجامعات وفي المكاتب الحكومية ويوضع اللهب المحافظ بدلاً من الموظفين. إن العدالة والتنمية يأخذ الكوادر الإسلامية والطائفية. وقد نمى الرأس المال الإسلامي الذي كان ليبرالياً بحيث عرقل نمو رأس المال ذاته. إن غالبية المدارس العلمانية واللاهوتية قد تحولت إلى مدارس دينية أخرى. الأمر الذي يعني تصاعداً كبيراً في التوترات العرقية والطائفية في تركيا.

من ناحية أخرى، فإن الغرض من تدخل حزب العدالة والتنمية في سورية، هو سحق الحركة الكردية وإنهائها أو على الأقل تخفيض رتبة وجود القضية الكردية على جدول الأعمال. وعندما لم يكن بالإمكان القيام بذلك تم وضع خطة احتياطية. وفقاً لهذا؛ وبرعاية تركية. أريد من الأكراد في العراق وسوريا تنفيذ سياسة تركيا العظمى التوسعية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خططت تركيا للاستفادة من خطوط الطاقة والاستثمار في سورية والسيطرة عليها.

لقد تصرف حزب العدالة والتنمية وفقاً للأهداف المذكورة أعلاه: السنة ضد الهلال الشيعي التي طرحها الغرب لتطويق سياسة الهلال: الطائفية. كما أشار رجب طيب أردوغان إلى أن الشعب الكردي الزرادشتي يريد أن يزيل الإسلام. وقد حمل أردوغان القرآن بيديه وذهب عبر المدن الكردية متحدثاً إلى الشعب الكردي وكأنه يعيد تعليمهم الإسلام، كما مدح رجل الدين العثماني الذي أصدر فتوىً لذبح العلويين. هذا وقد قام وزير داخلية سابق في

حكومة حزب العدالة والتنمية بتشجيع مسلحي حزب الله الكردي ضد الوطنيين الأكراد، قائلاً لهم ذات مرة:

«Rosary holds the (Muslim) hands, the hand holding the weapon (separatist Kurdish) is better.»

وبالمناسبة، من المفيد التذكير مرة أخرى بأن الهجوم الإنتحاري الذي قامت به ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) في مدينة سروج التركية الحدودية في تموز 2015 قد حطم حس الإستقرار في البلاد وحفزها على إعلان الحرب ضد داعش وعلى فتح قواعدها الجوية أمام القوات العسكرية الغربية. وبعدها على الفور، إنهار إتفاق السلام بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية بعد عامين على بدء المباحثات، ما أغرق الكورد في جنوب-شرق تركيا بالعنف والفوضى. هذا في الوقت الذي إدعت فيه تركيا أنها توصلت إلى إتفاق مبدئي مع الأميركيين لتأسيس «منطقة آمنة» في شمال سوريا، وهذا ليس صحيحاً. ففي الواقع أنها أساءت استخدام الإتفاق مع الأميركيين وقامت بضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في كل من جبال قنديل وتركيا. وهذا ما أعلن عنه كجهود لإضعاف داعش ويعجل من إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد ويوفر منطقة آمنة لتوطين اللاجئين. إلى الآن، فإن الولايات المتحدة الاميركية وانقرة غير متوافقتين على تفاصيل المنطقة الآمنة، هذا بينما يستشعر حزب العمال الكردستاني الخوف من أن تلك الجهود تعمل على تقسيم المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سوريا.

إن السياسة الداخلية والخارجية لتركيا هي في صراع وتشابك كبير مع القضية الكردية في سوريا. كلاهما يؤثر بشدة على بعضه الآخر. تؤثر على

بعضها البعض بشدة. إن الفشل السياسي القائم لن يكون مفاجئاً في حال استمر إنجرار إدارة حزب العدالة والتنمية إلى أي مغامرة! ففي حال أشات تركيا منطقة عازلة في سوريا أو لم تنشأ، فبالأكيد أنها أسست لمستتقع حرب في المنطقة. إن إصرار حزب العدالة والتنمية على مواقفه الخاطئة بمزيد من الانقسام العرقي والطائفي ووسائل الصراع فإنه من الممكن القول أنه سيتم التخلص منه بإحدى طريقتين: إما توافق أميركي - أوروبي على الحل الروسي للأزمة السورية وبذلك تسقط مخططات العدالة والتنمية في الماء. أو سقوط حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات العامة القادمة التي ستجري في الاول من تشرين الاول المقبل 2015 بحيث لن يحكم هذا الحزب تركيا. إما أن تتعافى البلاد من الصراع العرقي والطائفي، وإلا فإن شعوب المنطقة من كرد وترك وعرب سيقدمون الغالي والنفيس، وطبعاً سيجلب هذا التعافي النهاية لمغامرات مسؤولي حزب العدالة والتنمية.

*(See also *Wikipedia*, last modified on 25 September 2015; *Speros Vryonis (1 January 2005). The Mechanism of Catastrophe: The Turkish Pogrom of September 6-7, 1955, and the Destruction of the Greek Community of Istanbul.* greekworks.com. p. 225. ISBN 978-0-9747660-3-4. That night, many men, shouting and screaming, were Islamized forcefully by the cruel knife. Among those circumcised, there was also a priest; Birand, Mehmet Ali. "The shame of Sept. 6-7 is always with us" *Turkish Daily News*, 7 September 2005; *"Foreign Ministry: 89,000 minorities live in Turkey". Today's Zaman. 2008-12-15. Retrieved 2008-12-15; "From "Denying Human Rights and Ethnic Identity" series of Human Rights Watch" Human Rights Watch, 2 July 2006; Ergil, Doğu. "Past as present", *Turkish Daily News* 12 September 2005;*

Kuyucu, Ali Tuna (2005). «Ethno-religious 'unmixing' of 'Turkey': 6–7 September riots as a case in Turkish nationalism». *Nations and Nationalism* **11** (3): 361–380. doi:10.1111/j.1354-5078.2005.00209.x; Holland, Robert. «The Struggle for Mastery, 4 October 1955–9 March 1956» «*Britain and the Revolt in Cyprus, 1954–59*», Oxford: Clarendon Press, 1998, pp. 75–77; Alfred de Zayas publication about the Istanbul Pogrom <http://utpjournals.metapress.com/content/865v4835x83m3757/>)

الأستاذ فايق بولوت باحث وكاتب وصحفي من تركيا. له مؤلفات عديدة في التكوين السياسي والديني والقومي في تركيا المعاصرة.

«مشرق» التعايش وجريمة المذهبية والطائفية

نبراس دلول

تحتاج منطقتنا حقيقةً إلى ندوات ومؤتمرات ونشاطات يومية تتعلق بإدانة المذهبية وتجريم الطائفية ومعها كل شئ آخر يعمل على تفتيت المنطقة لكيانات متناحرة على أسس دينية أو عرقية. لقد شاء القدر أن نعيش في أصعب المراحل التاريخية التي تمر على منطقتنا بعواصف العنف الديني والمذهبي والعرقي، وهذا ما يتطلب منا جميعاً أن نكون على مقدار هذه المسؤولية التاريخية.

لم يسبق وأن شهدت منطقتنا حروباً إغائية بهذا الشكل الذي تشهده الآن، فعلى مدار قرون طويلة كانت منطقة المشرق (ولا أقول الشرق الأوسط) هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتعايش على أرضها أديان ومذاهب وأعراق متعددة، وقد كان لهذه الصفة دورها الهام في «نزع» صفة العنصرية عن الإغريق، وفي تلطيف مثلتها عند الرومان. فبعد إنهيار دولة-المدينة اليونانية وقيام التوسع الإمبراطوري على يد الإسكندر المقدوني بحيث لم يعد الحكم يضم فقط شعباً إغريقياً يعتقد بتفوقه ودونية غيره. حيث ضمت الإمبراطورية شعوب مشرقنا بأراميه وعبريه وكرده وفرسه إلخ. كان لابد من فلسفة تعبر عن روح هذا العصر الإمبراطوري وعالميته وهذا ما لم يستطعه أي فيلسوف يوناني، بما في ذلك أرسطو معلم الإسكندر، لأنهم كانوا أسرى ثقافتهم العنصرية.. في حين وجد الإسكندر وغيره من ملوك الحضارة الهلنستية وبعدها الرومانية ضالتهم بزينون السوري- الفينيقي الذي التقت

أفكاره وأفكار مدرسته الرواقية التي أسسها مع متطلبات الحكم الجديد لناحية المساواة وحق المواطنة لكل الشعوب غير اليونانية ضمن الحضارة الهلنستية وهذا ما صار أيضاً في عصر الدولة الرومانية.

نحن أبناء منطقة اشتهرت على مر التاريخ بهذه النزعة نحو المواطنة وعدم وجود تمييز أو نزعة تفوق لدى شعوبها.. فما الذي يحدث الآن؟ ولماذا يراد لنا أن نعود القهقري في حين أن شعوباً كالشعوب الأوروبية لم تعتد على هذه الفكرة عبر تاريخها ونجدها اليوم قد تبنتها وتبحث عن أية أقلية في العالم كي تجلبها إلى أرضها وتعطيها صفة المواطنة لتفاخر بذلك على الأمم.. علماً أن هذا أمر مصطنع بينما نحن في منطقتنا نعيش التنوع الطبيعي ورغم ذلك فإن حروب اليوم تتجه بنا لحال هو كأحوال الأمم الأوروبية قبل قرن من الزمن.

ما يؤلم في أحوال منطقتنا اليوم، أن كثير من فئة المثقفين والعلمانيين و"السياسيين الجدد" قد انخرطوا للأسف في التنظير للإصطفافات ما قبل الوطنية وساهموا في زعزعة ثقة الموجات الاحتجاجية الأولى بالدولة المدنية الديمقراطية فكان من الصادم أن يكون شعار برهان غليون، صاحب أول بيان عن ضرورة الديمقراطية في منطقتنا، هو: يا أحفاد محمد.. يا أيها السنة. وكان صادماً أن يتحول مثقفون إسماعيليون ودروز ومسيحيون إلى أبواق للطائفية على قاعدة الترويج للديمقراطية-التوافقية أو (اللبنتنة) إن صح التعبير. والطريف في الموضوع أن هؤلاء المثقفين والسياسيين ليسوا على طيب علاقة بالدين والتدين، بل هم في الغالب من خلفية علمانية لا بل إن بعضهم لا يخفي إلهاده. لكن، وكأي تجمع مصالح انتهازية وقصيرة النظر، باتوا يستعملون الخطاب الطائفي باعتباره السلعة المطلوب ترويجهما هذه الأيام، من أجل تعزيز رأي عام يعتقد بأن الصراع المذهبي فوق المصالح الطبقية والجيو سياسية وهو المحرك الأول للتاريخ والجغرافيا والغرائز. ولا

غرابة أن بعضهم كان قبل نصف قرن بيدقا في رقعة النظرة القومية الشوفينية. ألم يتحول ماركسيون لينينيون أشاوس وقوميون عرب خلّص إلى أشباه رجال دين حيناً وتبع لإمارات وممالك الصمت، ليست قدوة هؤلاء محمد عبدو أو الكواكبي بل العدناني والجولاني والظواهري. فما الذي يجري لشهد تهافت التهافت هذا في زمن الحروب القذرة والقتال بالوكالة والموت بالأصالة؟

أعتر بالمناطق المضيئة في ثقافتنا وتاريخنا، ولكن هذا الإعتراز يجب أن لا يكون هذا الاعتزاز وسيلة للإتجار بالسياسة وكسب الأصوات، أن يكون مسألة شخصية أو برنامج سياسي وإجتماعي يبنى على أساسه طموح سياسي يجعل من أبناء الوطن رعايا برسم التوظيف والاستعمال، فيشيد بذلك جدارا من الوهم والكره بين أبناء الوطن الواحد، هذا الجدار معيار سماكته هو التماهي بين شخصية الفرد وبين الدين أو المذهب الذي ينتمي اليه.

إن الطائفية والمذهبية والعرقية هي أحد أهم أدوات تزييف الوعي البشري. وهي أحد أنجع الوسائل لتدمير الحقوق الإنسانية وخنق الصراع السياسي السلمي في المجتمع. ما من شك في أن أي انتهاك لحقوق مجموعة دينية أو قومية مسألة مدانة ووضع مرفوض بكل المعايير الأخلاقية والحقوقية والمدنية. لكن الحصول على هذه الحقوق لا يكون برفع راية الطائفية السياسية أو التعصب المذهبي والقومي، وإنما بانخراط مجتمعي واسع وشامل بأداوته وأهدافه، من أجل تحصيل تلك الحقوق على أرضية دولة المواطنة واحترام حقوق الأشخاص والشعوب.

تقوم دولة المواطنة على معيار الأثرية والأقلية (السياسية) وليس الأثرية والأقلية الإسمية (الدينية أو العرقية). هنا يجب أن نعود للوراء قليلاً ونقول إن معركتنا اليوم هي حقيقةً مع الفئة التي تعتبر نفسها فئة مثقفة وقائدة

للرأي العام لأنها أكثر من غيرها باتت تروج لمنسوب الحقوق والواجبات الوطنية وفق معيار الأكثرية والأقلية العضوية والإسمية دينياً ومذهبياً!!

ليس من الغريب على إسلاموي مثل المحامي هيثم المالح أن يعتبر قتل كل روسي وروسية مباح وفق اتفاقية جنيف الرابعة (تصريح 2013) وأن يختار داعش إن خير بينها وبين بشار الأسد (تصريح في 2015). أو إخواني مثل زهير سالم يعتبر الإيراني والروسي أخطر من الإسرائيلي. كما لا يفاجأ المرء بالتواصل «الإنساني» بين جبهة النصرة وحكومة تننياهو المتطرفة. ولكن يستوقفنا أكثر أشخاص مثل صادق جلال العظم (صاحب نقد الفكر الديني) وبرهان غليون (العلماني الديمقراطي؟) وميشيل كيلو (الصحفي اليساري؟) وجورج صبرا (أمين عام حزب الشعب الديمقراطي سابقاً؟) وما بقي من «إعلان دمشق» والمجلس «الوطني» السوري، وصولاً إلى فيصل القاسم (صاحب برنامج صراع الديكة)، وهم يتحدثون عن «جبهة النصرة» و«أحرار الشام». يبحثون عن مجملات لدخول معلولا وضرب الكنائس وتدمير المزارات الدينية على اختلاف مذهبها، ومبررات لقتل الأسير على الهوية وذبح المقاتل المخالف. وضرب كل من يتحدث في برنامج وطني ديمقراطي باعتباره كافراً وصحوة غريبة. ويعتبرون التحالف مع الشيطان التكفيرى ضرورة استراتيجية ضمن مشروع جبهة واسعة لإسقاط النظام. هؤلاء جميعاً يلتقون مع روح المبادرة الرسمية الإيرانية لحل المسألة السورية بما تتضمنه من محاولة لاعتبار تحصيل الحقوق يكون باعتراف دستوري بالطوائف والمذاهب والقوميات وإلى ما هناك. علماً أن تحصيل الحقوق الفردية يستوعب الحقوق الجماعية وما أن تمنح الفرد حرته حتى تكون قد منحت كل الطوائف والقوميات حقوقها بشكل أوتوماتيكي.

ما يهمننا اليوم هو البحث عن سبل للخروج بالوطن السوري من حلقة العنف المغلقة... على الرغم من كل عمليات الشحن المذهبي والتسليح والتمويل العشوائية التي تنال من الإنسان والقوى المنتجة والبنيات التحتية الضرورية للوجود.

إن إدمان حلقة العنف المغلقة على كامل الأراضي السورية تقريبا، لا يشكل تدميرا ذاتيا لوجودنا كسوريين، بل يهدد المنطقة بموجات عنف وإبادة لن تنتهي في مئة عام. لاشئ أكثر ترويحاً لاستيطان العنف المذهبي والديني والعرقي في أذهان العامة والبسطاء من الناس من الخطاب الذي يتبناه عديد المثقفين وصناع الرأي العام في منطقتنا.. علماً أنهم يدركون خطورته لكن يبدو أنه ليس لديهم أدنى مانع في الترويح له طالما أن من ورائه مكاسب ضيقة وشخصية وفتوح «تاريخية» على الطريقة الهتلرية.

بين السياسي والمثقف

من الضروري أن نميز بين السياسي والمثقف، فقد أبانت الأحداث الأخيرة في سوريا والمنطقة أن أسوأ أنواع الساسة هم الذين كانوا يرفضون العمل السياسي ويتبنون العمل الثقافي والأكاديمي. لقد اختلطت في الأذهان شخصية المثقف وشخصية السياسي، بحيث تم إلحاق العمل الثقافي بالعمل السياسي. وكأي خلط في التاريخ فقد تدمرت الثقافة ونظرة الناس لها كما تدمرت السياسة وزاد عزوف الناس عنها طالما أن المثقفين الذين يتصدرونها قد أبانوا عن جهل في حركة التاريخ ومقومات النهوض والتقدم، هذا عدا عن ترويحهم للجهل وثقافة القطيع بعلم أو بدونه.

يخضرنى هنا مثال الدكتور برهان غليون، الذي طالما تبجح بأنه لاعلاقة له بالعمل السياسي وأن نشاطه المعارض ضد النظام السوري هو نشاط مدني لا

طموح فيه للسلطة. قبل أعوام كان غليون ضيفاً على برنامج «وحي القلم» على قناة الجزيرة باعتباره مثقفاً وأكاديمياً، وفي أثناء اللقاء تحدث عن معارضته للنظام السوري وروى أنه طالما كان يقول لضباط الأمن السوريين أثناء استدعائه للتحقيق معه أنه شخص يريد إصلاحات في البلد ومطالبه هذه غير مرتبطة بطموحات شخصية في الوصول إلى السلطة، وأن السلطة لاتعني له كمثقف وأكاديمي شيء وأنه بمجرد حصول هذه الإصلاحات في سوريا فإن مكانه الطبيعي سيبقى تدريسه في الجامعة، ولا يريد أن يكون في أي منصب حكومي. وبحسب غليون فإنه عرض على المخابرات السورية إن كانوا يخافون من سعيه للسلطة أن يوقع لهم على ورقة يتنازل فيها عن أي طموح سياسي وهو بذلك يريد أن يقول لهم لا ادعي لخوف مني فانا أريد إصلاحات ولا أستعمل هذه الشعارات للوصول للسلطة. وكما هو معلوم في الدول الشمولية والتسلطية الأمنية التركيب، فإن حساسيتهم عالية تجاه هذا الموضوع، فهم كثيراً ما يوسعون هامش الحريات الديمقراطية شريطة ألا تكون مرتبطة بتغيير في السلطة أو في سعي المواطنين للمشاركة بها.

بعد أعوام ثلاثة على لقاء غليون هذا تفجرت الإنتفاضة السورية. وقد شاهدنا جميعاً كيف خلع غليون عباءة المثقف والناشط البارز ليرتدي عباءة السياسي ولكن السياسي الانتهازي والفاشل. فغليون يعتقد أن كل من يشاهد نشرة أخبار يومية هو سياسي فما بالك اذا كان لا يشاهد نشرة اخبار يومية فقط وإنما أيضاً يدرّس في السوربون مقرر علم الاجتماع!!

في السلطة الشكلية التي تبوأها غليون رئيساً للمجلس الوطني السوري، استعمل كل الوسائل للبقاء في موقعه، من تأييد الجماعات المسلحة وتغيير العلم السوري على الطريقة الليبية والمطالبة بكوريدور إنساني ومناطق حماية وتدخل للناتو وتبعية للمحور القطري التركي. مستخدماً خطاباً شعبويًا

سطحياً - كي لا أقول ماهو أدنى من ذلك- . فسوّق لجماعات تتبنى برنامجاً إغائياً للآخر أي آخر ومطلق آخر، كما عمل على الترويج لخطاب مذهبي في تنكر لكل ما كتب في العلمانية وقال حول الديمقراطية. نتيجة هذا الخلط ضاعت الثقافة وتاهت السياسة وتراجع الإيمان بها، حيث أن غليون قدم صورة مشتمزة للمثقف الإنتهازي والسياسي الفاشل.

-الفيلسوف والدعوة حلقة العنف المغلقة:

إنزياح خطير آخر مثله المفكر السوري صادق جلال العظم عندما أخذ يروج للصراع والخطاب الطائفي، بحيث أصدر دعوة صريحة لتحويل سوريا الى حلقة عنف مفرغة وذلك في أكثر من مناسبة لعل أهمها إحدى المناسبات التي جمعت لفيفاً من المعارضة السورية في العاصمة الفرنسية باريس.

اعتمدت نظرة الدكتور العظم، على المظلومية المذهبية السنية، ووصل به الأمر للقول: إن ما يحدث في سوريا يجب أن نلاقيه وفق مبدأ العين بالعين والسن بالسن والبادي أظلم!! طبعاً يقصد العظم طائفة بأكملها بكلامه هذا، فهو لا يعتبر أن البادئ هو النظام السياسي القائم وإنما طائفة معينة يجب أن تحاسب ككل لأنها حسب رأيه هي من (بدأت).

كان من بين الحاضرين لذلك اللقاء المخرج السينمائي المعارض «أسامة محمد» الذي قام ورد على العظم قائلاً: أنا معك بأننا يجب أن نحاسب البادئ، ولكن دعنا أولاً نتفق ونقرر من هو البادئ؟ ومتى كانت البداية؟ طبعاً إن كلام محمد أعتبره أحد أهم الردود القصيرة والمرجلة التي سمعت عنها وهي معبرة بشكل كبير عن أننا اذ ما دخلنا في متاهات المحاسبة على أسس طائفية وعرقية قطيعية فإنه يصعب علينا تحديد الجلاد والضحية حيث

ستغدو كل جريمة أماننا اليوم مسنودة ومبررة تاريخياً إنتقاماً لإضطهاد تعرض له هو أو أجداده أو أو الخ، وهنا سندخل في حلقة عنف مغلقة قد يكون العظم ونظرائه حاضرين على بدايتها ولكن أكيد أن قروناً أخرى ستشهدها ولانعرف أين تماماً ستكون نهايتها وكم من الأرواح ستزهق بسببها وكم من الموروثات الحضارية ستباد.

وللتاريخ، فمسيرة العظم سبقه إليها أكثر من سياسي وكاتب سوري. وعلى سبيل المثال، وللأسف أقول لا الحصر، كتّاب مثل عبد الرزاق عيد. المفيد التذكير اليوم بما كتبه في 1997 في كتابه «أزمة التنوير: شرعنة الفوات الحضاري»:

"إن تَمَزَّق الثقافة الوطنية بين حدي معادلة (الجامع/ الكاباريه) يستدعي عملية فك ارتباط عميقة وحاسمة من قبل المثقف الوطني الديمقراطي المدعو لمزيد من الشجاعة العقلية الراديكالية، وصلابة الإرادة الكفاحية، نقول فك ارتباط مع هذه المعادلة الكارثية التي تشد على خناق الثقافة الوطنية بين فتاوى (الفقيه) وأوامر (العسكري)، بين سيف الشيخ ومسدس الجنرال، بين بؤس الورع وسفالة التهتك، من أجل التأسيس لوعي اجتماعي وطني قومي ديمقراطي جديد مستقل عن كل ارتباط بنيوي - بسلطة النماذج (التراثية والحداثية الغربية أو الدولتانية البراغماتية) التي توظف التراث والحداثة في مصلحة توطيد سلطتها الهمجية.» (ص 71). وكتب أيضاً: «العلمانية ليست دعوة لفصل الدين عن المجتمع، بل لفصل الدين عن الدولة، لإنقاذ المجتمع من توظيف الدولة للدين ومأسسة الدين وتحوله إلى قوة إرهاب ضد العقل والعلم والتقدم» (ص 182).

رغم أن عبد الرزاق عيد قد شجب ادعاء الملكية الحصرية للدين وتلييس حزب «الله» ثوب القداسة بالقول: «إن ادعاء ملكية الله، تسمح على المستوى

الضميري والأخلاقي للمدعين، أن يتحللوا من التزاماتهم نحو خلقه، فلا بد للإسلاميين أن يعيدوا النظر في صياغتهم للتظيرية الأخلاقية، لا بد من إعادة اللحمة بين الديني والأخلاقي، لكي لا يكون أداء الواجب نحو الله، فرصة للتحلل من الالتزام الأخلاقي نحو المجتمع والآخرين، ومن ثم الانكفاء والانطواء والانغلاق المتمحور حول الذات» (ص 272). صاحب كتاب «يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب» (2005) يعلن استنابته عن نقد الإسلام السياسي والجهادي ويسقط في المذهبية السياسية وخطاب المواجهة الضرورية والحرب الحضارية بين الفارسي الباطني الشيعي الصفوي والسني المنتور المدني المخلص للشرق من البربرية الجديدة خالصا للقول في حلته الجديدة: «الشعب السوري لا يثق إلا ببلدين في العالم هما السعودية وتركيا»

آه... لهذا الشعب، كم يتحدثون باسمه وعلى حسابه!

الشعبوية في مثالين:

حتى قيام الحراك السوري وتطوره إلى حرب كان لبنان سياسياً ومثقفيه يشكل الحالة الكلاسيكية النموذجية للخطاب الشعبوي القائم على دغدغة مشاعر العامة من الناس وتيهجهم ودغدغة مشاعرهم الدينية أولاً والقومية ثانياً. وللأسف فقد إنتقلت طريقة الخطاب الشعبوي هذه إلى سوريا وقبل ذلك إلى العراق بعد 2003 حيث جرى تفكيك بنيات الدولة-الوطنية هناك. - في عام 2007 وخلال إنتخابات فرعية جرت في إقليم المتن اللبناني، تحالف حزب أرميني مع الجنرال ميشيل عون ضد مرشح يتتمي لقوى الرابع عشر من آذار، وهو تحالف إنتخابي مشروع يجري مثيله في كل إنتخابات حول العالم. الملفت أن قوى 14 آذار، ولأنها شعرت بأنها خاسرة في هذه

المعركة الإنتخابية، فقد قامت بتنظيم حملة ضد الأرمن كأرمن وليس ضد الحزب الأرمني المتحالف مع عون، وكان أن تصدر المشهد نائب لبناني - هو ابن رئيس سابق للبنان- فطعن في إنتهاء الأرمن إلى لبنان وحقر وجودهم والمهن التي يمارسونها وطالبهم بأن يتذكروا دائماً أنهم «نازحون- جلب» إلى لبنان وليسوا أصلاء فيه وما الجنسية التي يتمتعون بها سوى - منية- . كما ذكّر ذلك النائب بكلام قاله والده في الخمسينيات عندما كان رئيساً للجمهورية من أنه من الواجب وضع الأرمن في لبنان ضمن مايشبه الغيتو كي لا يأتروا في لبنانية لبنان وصراعاته الإنتخابية!!

بعد عامين، وخلال إنتخابات عامة شهدها لبنان، اشتد التنافس على دائرة العاصمة بيروت، ولأن قوى 14 أذار تحتاج للصوت الأرمني في بيروت لتفوز قائمتها فقد تغير الخطاب وبات الأرمن جزء من النسيج الوطني اللبناني وساهموا في تطور البلد ووو الخ من هذه الكليشيات.

هنا نحن أمام حالة سياسية-شعبوية فذرة، إذ كي يكسب هذا الطرف أو ذاك أصواتاً إنتخابية فإنه لا يتردد في الطعن في إنتهاء المواطنين من خلفية مذهبية أو قومية معينة وهو لا يتردد في عكس خطابه ساعة يشاء، ومشكلتنا تكمن هنا بالذات، فبين الخطابين حدثت إشكاليات مادية ومعنوية. فمن الإعتداء على مواطنين أرمن جسدياً إلى الإعتداء عليهم نفسياً و وجودياً وكل ذلك بسبب خطاب شعبوي أي اللحظة وسياسي-مصلحي الهوى.

هذا المثال هو أهم مثال أسوقه لسبب بسيط وهو أن الشعبوية، بما تعنيه هنا من إثارة الكراهية الكراهية وشيطنة الأخر، ليست حكراً على دين أو عرق دون آخر. إذ في مثلنا أعلاه تم استخدام الخطاب الشعبوي المثير لكراهية الأخر وشيظنته من قبل مسيحي ضد مسيحي آخر، ولكن عندما يتشابه الدين فإن الطبقة السياسية المنحطة والإقطاعية تتجه لحشيات أخرى فتهاجم

وتهيج الناس بناء على انتماءات أخرى كالمذهب وإن تشابه الدين والمذهب فتستند إلى الاختلاف القومي أو العرقي وقد تلجأ إلى حيثيات أخرى طالما أن ذلك يساعد في شد عصب المجموعة التي ينتمي إليها ويضعض جبهة الآخر.

- في سوريا يجري الأمر بطريقة أخرى نوعاً ما. فكثيرون ممن أرادوا الولوج إلى الشهرة أو التصدر الإعلامي والسياسي قد استندوا في ذلك إلى إحياء الإنتماءات الماقبل وطنية. وشددوا على أن الخلاص يتم عن طريق قوننة حقوق طائفية وقومية، وسوقوا للناس أن الخلاص يتم بشد العصب الطائفي أو العرقي وليس بالإنفتاح على الآخر. لذلك لم يتردد كثيرهم في تنظيم مؤتمرات أو جهات سياسية تستند إلى الإنتماء للطائفة أو للعرق.

ففي القاهرة نُظّم علويون مؤتمراً لهم وفي مدريد نُظّم مؤتمر للدروز واحتضنت تركيا مؤتمرين واحد للمسيحيين وآخر للتركمان. طبعاً هنا يجب أن نفرق بين أمرين مهمين. حيث أننا هنا نهاجم ونقف موقفاً نقدياً صارماً من تلك المؤتمرات لأنها ذات أهداف سياسية مصلحة آنية مسبقة التوظيف، وليست ذات هدف ثقافي-حضاري هو واجبنا جميعاً في المحافظة عليه وإحيائه لأنه تراث انساني وهو مسؤوليتنا جميعاً سواء انتمينا لهذا الدين أو ذاك المذهب أو تلك القومية. بمعنى آخر، ليس هم أولئك تنظيم مؤتمرات أو تجمعات تعنى في الحفاظ على لغة قومية مثلاً أو تعالج هموم تنويرية وحضارية لدى هذا الدين أو ذاك المذهب، وإنما جل غايتهم استعمال انتماؤهم العائلي ضمن استراتيجيات الصراع على السلطة. من خلال شد عصب على أساس الشعور بخصوصية كل حيثية ما قبل وطنية وعلى أساس من التوقع على الذات والنظر إلى هموم الوطن ومشاكله وطرائق حلها من منظار مصلحة الدين أو المذهب أو العرق وليس من منظار المصلحة الوطنية الكلية

الجامعة. كنت أتمنى لو أن العلويين مثلاً قد نظموا مؤتمراً لهم لتشكيل جمعية تعنى بإحياء تراثهم الغنائي أو الفكري وتوثيقه، هذا التراث المعرفي والفني الذي يعني كل سوري وإنسان. كنت أتمنى لو التئم الموحدون الدروز مع كل متابع ومهتم، في مؤتمر يكون هدفه إنجاز موسوعة للأجيال الحالية والقادمة عن عادات وتقاليد أهل الجبل الجميلة. كنت أتمنى أكثر لو نظموا مؤتمراً يعالج تطورات وضع المرأة ويؤسس لإصلاحات في وضعها. كنا نتمنى لو أن جهود تنظيم مؤتمرات للإخوة التركمان قد انصبت في إتجاه معالجة قضايا التهميش لمناطقهم والتعامل مع لغتهم بل ما هو أخطر من ذلك زيادة الأمية وفرص العمل مع تزايد العنف في البلاد، أو كانت بهدف نقاش وتوثيق وحفظ التراث الشعبي للتركمان السوريين. إن كل ذلك هو واجب مدني وإنساني يخص الجميع، ولكن أبداً لا ينظم من أجلها المؤتمرات فلا يهم الطبقة السياسية لا فولكلور ولا موسيقى ولا تراث ولا الخ، بل جل همها تجهيل الناس أكثر بحاضرهم وماضيهم وإشعارهم أن مستقبلهم لا يكون بانفتاح تجارهم وتراثهم على أنفسهم وعلى الآخر بل من خلال تدجين أنفسهم في مؤتمرات وأحزاب تساعد على شد العصب والتعصب والعمل السياسي.

إن الإشارة إلى كون هذا المؤتمر سطحي الغرض شعبي النهج تبرئني من «جريمة» اعتبرت من التكفيريين جماعية بحق مذهب أو دين. ينطلق من أهداف هذا المؤتمر أو تلك التجمعات ومموليها وداعميها (صرح روبرت فورد بأن تنظيم هكذا مؤتمرات يلقي الدعم الكامل من إدارته كدلالة على اهتمامها بالأقليات).

بكل أسف لم يكن هدف هكذا اجتماعات معالجة هوم ثقافية وحضارية وقوننة المفيد وإصلاح الغث كل في تراثه الديني أو القومي، بل تعمد تغييب

كل هذا، بالتجاهل، وتدجين الناس وقوقعتهم ضمن انتمايات تدخلنا في اللبنة في وسط غير حاضن لها، وفي مشروع المحاصصة والتصنيف الدستوري المذهبي الذي فرضه الاحتلال على العراق وما زال إخوتنا العراقيين يدفعون ثمنه غالياً.

إضاءة على ما يشبه الإعتذار

في زيارتي الأخيرة الى مدينة عامودا العام الماضي شاهدت كنيسة قديمة كانت مهجورة لعقود طويلة تتوسط بعض الأشجار... هذه الكنيسة المهجورة وعلى الرغم من أن لا سريان اليوم في عامودا، فقد قام شبيبة حزب الاتحاد الديمقراطي بتنظيفها وإصلاحها ويقومون بدعوة الناس إليها. هذا المثال هو من يجب أن يعمم في مشرق التعايش، حيث أن لا دين إلا وإرتكبت الجرائم ولا قومية إلا واركتبت المذابح عبر التاريخ الطويل. وبرأي الشخصي أنه لا يمكننا محاربة المذهبية والشوفينية والتطرف بشكل عام إلا من خلال العمل على إزدهار المواطنة، وهذا لا يكون إلا بعد أن ندخل على مناهجنا الدراسية بالترادف مع حملات تثقيفية وتوعوية مكثفة وكبيرة، تكون مهمتها الرئيسية زرع فكرة أن لا دين ولا مذهب ولا قومية إلا واركتبت الجرائم والمذابح عبر تاريخها الطويل فلا أحد يستطيع إدعاء عكس ذلك ولا أحد يستطيع أن يبنى مظلومية تاريخية بشكل طهراني.

إن مستقبل منطقتنا ورفاهية أبنائنا وأحفادنا ووقف الصراعات على أسس دينية-مذهبية أو عرقية لن تكون إلا عندما تتخلص شعوب المشرق من فكرة «الماضي المجيد» و«الأجداد الملائكة» و«الفرقة الناجية» وخير أمة وقوم.. إن فكرة سيادة الأمة يجب أن تنتهي في سبيل قيام سيادة المواطنة. إن

التطرف المذهبي

سيادة الأمة هي ما تمنع الأتراك، مثلاً، عن قبول حقيقة تاريخية (كمذبحتي الأرمين والسريان) وكأن أترك اليوم هم نفس أترك الأمس.

على شعوبنا أن تعي أن التاريخ القديم هو تاريخ دموي ولا يوجد أمة -أو دين أو مذهب - لم تذبح أو تسبي أمة ثانية وتحت حجج عديدة إن دينية أو قومية أو أو إلخ، فليس العرب أو الكورد أو الإنكليز أو الفرنسيين أو المسيحيين بمذاهبهم والمسلمين بمذاهبهم وشيعهم -هم وغيرهم - ملائكة الله تمشي على الأرض.

وبرأينا، ليس على الشعوب أن ترفض الإتهامات الموجهة ضد صفحات مشينة في ماضيها، بل عليها السعي نحو الاعتراف بذلك الماضي كدرس وعبرة والإعتذار عنه -على أقل درجة- والتأسيس لأجيال لا تقتل بعضها البعض بناءً على خطب تعبوية سياسية خطيرة تستثمر في التنوع البشري لمصالح سياسية ضيقة، لزعيم أو حزب وليس لتنمية الوجودين المادي والمعرفي وتعزيز أو اصر التعاون بين مكونات المجتمع المختلفة.

جنيف 4-9-2015

التمذهب السياسي في الأزمة السورية

سيهانوك ديبو

جعلت تجارب الدولة المفروضة والمطبقة بقوة السلاح ومن ثم بقوة القانون اللامتتمي إلى الشرق كله، جعلت المجتمعات الشرقية المسجونة ضمن الحدود المخطوطة تفقد ما هو متراكم عليها تحت سمة «الوطنية» فتحولت دولها إلى مستبدة ومستبدة في الوقت نفسه، راهنة أمورها بأوامر «الخارجي» وصوت سياطها على الشعب تطرب لها آذان (السيد العالمي). لقد تميزت هذه المجتمعات رغم اختلاف المستعمرين؛ بالآتي:

أولاً، القوة في الرسوم المفروضة استوجبت قوة في الاختيار للعنصر الحامي للحدود، ولكن بعد الزوال الظاهري للقوة الغربية طفت مباشرة النويات المجتمعية، وكانت بغالبها عابرة للحدود الموجودة، فما جمع العربي والكردي والسرياني، وما جمعت الطوائف في سوريا كان المستعمر، لكن الأداء السيروري إلى ما قبل الوطنية ظهر بقوة، بعد قوة التسلط التي فرضتها الدولة القومية الناشئة ..

ثانياً، ظهور الدولانية القومية والتي حكمت باسم العلمانية، ولم تكن يوماً علمانية، أدى من خلال ممارساتها إلى ظاهرة التشيؤ الوطني، وكانت في حالة إملاء مستديمة بقوة وبيطش، حكومة الانفصال عن مصر، المطعون بقوميتها العربية من جراء قرارها وضع حد للجمهورية العربية المتحدة؛ مهدت لبناء أنموذج قاهرٍ للدولانية القومية في سوريا أعطته حركة 8 آذار 1963 البعد الإيديولوجي الذي يكمله. فعاش على سورية- وبجرة قلم-

فقط من هو عربي، المواطن السوري هو فقط العربي، والجمهورية المستحدثة في عام 1962، هي الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى ممارسة وتعويم ظاهرة «اقتلاع العناصر الوطنية»، من خلال متمرکزات زُمِر الاستبداد إبان مرحلة ما بعد الاستقلال الظاهري غير الملموس وغير المحسوس، مؤديا وفق المقدمات إلى فشل المجتمعات المحكومة من قبل «الدولة» إلى نشوء الفعل الوطني المؤدي لظاهرة الوطنية المجتمعية.

ثالثاً، الفشل الوطني يؤدي بالضرورة إلى تشكيل الانقسامات النويّة والتمثلة في الحالة السورية بالانقسامات الطائفية والعناصر القومية المغيبة بفعل تأميم السلطة للدولة، الرغبة في التحول إلى ظاهرة الخروج وتشكيل نموذج جديد يناسبها، وهذا أيضاً اعتبره المرحلة الثالثة التي ترغبها الدول الغربية شرقياً، في إيجاد مداخل تدخلها في الجسم المتخلع اجتماعياً.

رابعاً، إن الاستبداد وعدم المساواة وغياب قبول الآخر في أنموذج الدولة التسلطية، رأت الحلول التي فرضتها من أجل الحل، إلى أنموذج بديل آخر قلق أيضاً هو بديل المحاصصة بعد فشل الانتماء وفشل نشوء ظاهرة الوطنية، وتسييد ظواهر الأولغيارشية المالية والرأسمالية.

شكلت كل هذه المظاهر أسباباً نوعية في ظل عدم المساواة والظلم المفروض على غالبية الشعوب الشرقية، وكانت أسباباً نوعية متقدمة لظهور ظاهرة «الربيع»، لكن الربيع ظل ساكناً، ولم يؤد إلى النتائج المرجوة منه، وعلة ذلك، أسباب كثيرة، لكن أهمها، اللعبة العميقة التي أدركتها أنظمة الاستبداد وكانت قد طبقتها بحذافيرها مرتين؛ مرة على شعوبها: استجلاب الأمن مقابل تسليم الإرادة وكذلك العقل، ومرة في عوالة الصراع؛ أي غياب بديل لها اللهم إلا مجموعات إرهابية تكون أسوأ خلف لأردأ سلف. وهذا هو الجزء المهم في لعبة التدويل والصراع على السلطة، ولعبة التدويل

تعاملت بحذر شديد مع القوى الراضية الناشئة، فتحالفت بالسر مع الأنظمة المتكسرة، وتحالفت بالعلن مع القوى الناشئة، والنتائج أصبحت أكثر وضوحاً في العام الرابع من عمر حركات ربيع كانت المواطنة كمونها المؤسس فأصبحت ضحيتها الأولى.

لن نخطئ إن قلنا بأن الاستبداد هو الإبن الشرعي لما شهده المشرق الأوسط ولا تزال المراحل المتعددة والمتداخلة للصراع على أساس القومي والطائفي مُسَيَّرين جنباً إلى جنب، ومثل هذا الصراع يبدو على أشد الارتباط مع أطر الحوكمة المستبدة بالمجتمعية المشرقية؛ كلاهما يضيفي إلى الآخر؛ متممان متكاملان إلى درجة يصعب تحديد المبتدأ اللحظي والخبر الكيفي في عملية الارتباط. بالرغم من ذلك يمكن تحديد هذه المراحل كالآتي:

أ: نظام حوكمة الملل العثمانية المُقتضى سيطرته على الأراضي المترامية وجود زعماء طوائف لإدارة الولايات، مع إذكاء الفتن البينية بينها. يمكن توصيف تلك المرحلة الطائفية الاقتصادية بالإقطاعية القُطبية (مجموعات اقطاعيات مبعثرة وضعيفة) ولبوس الطائفية كان خافتاً بالكاد يكون نابذاً.

ب: من المؤكد أن هذه النمطية طرأ عليها تغييراً في فترة الخرائط الزاحمة واتفاقيات سايكس بيكو ذي الصيغة التقسيمية المنفلشة للدول المشرقية.

ج: الأكثر تدميراً برؤوس حراب الطائفية كانت محتمدة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت، بالرغم من مشاهدة مثيلاتها في القرن التاسع عشر في ولايات السلطنة العثمانية، لكن الأولى تداخلت مع التظهر السياسي غير السوي.

د: أما صراع مذهبية السياسة في شكل القومية؛ فظهر قبل مائة عام وأكثر وأدى إلى مجازر وجرائم حرب. أكثر من مليون ونصف المليون من الأرمن

قضوا نحبهم بأوامر من الباب العالي، نصفهم من السريان في مجزرة سيفو، وأكثر من مليون كردي ضحايا أنظمة الاستبداد والمذهبية السياسية في القرن العشرين.

في الفترة التي سبقت مثل هذه المجازر بل كانت أحد أسبابها؛ كان نظام الملل المركزي في الحكم العثماني قد انقسم فيما بعد إلى مماثل له في الطريفات المستحدثة والتي بدت أشد وطأة بسبب تأسس قسري واضح للوظيفية السياسية ذي المضمون الطائفي، وهدف مثل هذا التماسس هو الحفاظ من بعد انتفاء الخيار للنظام الطائفي كواقعة سياسية وليس ظاهرة مجتمعية؛ خاصة إذا ما أدركنا أن عموم الشرق الأوسط لم يمر حتى اللحظة بظاهرة المجتمع السياسي، إنما على العكس تبدو المذهبية السياسية سيدة المصفوفات التنظيمية بروح مذهبية واضحة بكل مساوئها وتأثيراتها المدمرة للبنية المجتمعية.

هنا؛ ثمة أفخاخ وقعت فيها مجتمعاتنا سريريا، وثمة مصائب نمطية تؤدي كافة دلالاتها إلى المزيد من التمدد السياسي ونسوق إليها دفعاً دراية أو بدونها، أخطرها:

أ: فخ المركزية

في علم الحساب البسيط يمكن فقط إدراك ماهية «الواحد»، والواحد هو المناسب المعرفي للعصبية التي تحدث عنها ابن خلدون في شكلها المغادر المسبب لهجرة حضارة ما، ونجمت عنها أيضا طبائع الاستبداد والمستبدون الجدد في مئة عام مضت، وهو ما يتحدث عنه بعض من فقد الأمل بحركية التاريخ وبالتغيير، في زمن ادعاء ذهاب الإيديولوجية إلى غير رجعة، ومن أجل ذلك نجده يغذي تفسيراً منهجياً مُلبّ لدعاة المركزية (أيها موضوعوا). هؤلاء هم (الترجسيون الجماعيون) والمعتمدون على ثنوية الأكثرية

والأقليات، والتراتب الهرمي، وهو وعي الجيل الذي تم تشريب عقله الباطني بهذه السموم؛ ربما لهذا نجد يسارياً يتعاطف مع كل قضايا الكون وينسى القيم التي يدافع عنها عندما يتعلق الأمر بالكردي وقضيته، فيتململ ويتذكر المواطنة «فقط». في أطروحات تصب مباشرة أو بشكل غير مباشر في آلية إعادة القمع وإعادة إنتاج التسلط، والنابذ أي الممارس بحقه العنف؛ ينبض في نوابض الارتداد ويتخذ المتوقع منه وهو المضي قدماً في وهم الدوائر المغلقة رغم الانسداد الظاهر والعملي لمثل هكذا وهم، وفي كلا الحالتين: قوى الهيمنة وتوابعها (نواشئها) المحليين وتوابع التوابع يعيشون وهم الاطمئنان لهذا الأمر.

التنميط في المفهوم القومي، والنمطية القومية في الدولة القومية وبخصوص سوريا، حديث تم إقحامه حوالي الخمسين عام وظهر مع الاستبداد البعثي بمقاليد السلطة. علاوة على نفي أية احتمالية من أجل عودة مثل هكذا استبداد وأن كل الأشكال المركزية لا يمكن دوامها بهذا الشكل التسلطي، فإن مستقبل سوريا لا يمكن أن يبنى على الهشاشة، وحاجته للاستقرار هي التي تستدعي إيلاج هذه المفاهيم الواحدة في الجسم الواحد لسبب بسيط لا يمكن للمستقبل تحمله وحمل وزره. فأصل الأزمة في سوريا تكمن في مركزية النظام الاستبدادي ذي الصبغة المذهبية السياسية وفي الوقت نفسه الصيغة التي تعكزت عليها كرد فعل، كل أنواع القوقعات الأخرى ذات الصبغة المذهبية الطائفية السياسية أيضاً؛ فمن المؤكد أن الحل - أولاً - في اللامركزية الديمقراطية بشقيها (السياسي والإداري).

ب: فح الطائفية

بالرغم من حجم الحجز المجتمعي المشهود في سوريا (القديم والصائر إليه) لكن من الخطأ توسيم الأزمة في سوريا على أنه تجل من تجليات الصراع

الطائفي، أو كما يتم الترويج له ميدائياً أنه صراع واحتراب بين السنة والشيعة، دون أن نغفل أن رؤوس الحرب في هذا الصراع العسكرياتي ذي مرجعية طائفية في أغلبها. فأصل البلاء في سوريا كما أصل الأزمة السورية هو التمدد السياسي المدعوم بالضح الطائفي ذي المصدر الخارجي إقليمياً أم دولياً، مؤدياً إلى محددات أو كما قلنا سابقاً مصفوفات سياسية تحدد الانتهاء السياسي وتشكل فيما بعد هويات طائفية بدلاً من الهوية الوطنية تسعى هذه النويات/ الهويات إلى التسلط بالمجتمع وبكل مكوناته، مما يؤدي إلى تشكل قوة عزم دفينية غير ظاهرة ضد هذا الطارئ وتنتظر الوقت المناسب كي تعلن عدائها ولن تلتفت كثيراً إلى الجهة الداعمة والجهة الممثلة والجهة النائبة عنها، هل توقع أحد أن يعلن داعش نفسه ممثل عن السنة؟ وهل توقعنا أن تعتمد بعض صنوف المعارضة التأتأة «البناءة» حين يجري الحديث عن جبهة النصرة توأم داعش ومثيلها في النهج الأيديولوجي والممارسة؟ كيف وجدنا البعض يهمل لتعويم عملة أجنبية أساءت إلى الشعب والحل السوري مثل تركيا، ونراهم يؤلفون الحجج ويطلقون الفرضيات الاقتصادية حول قدرة إجراء كهذا على انهيار النظام؟

ما حدث في الأزمة السورية يمكن القول بأنه تفخيخ طائفي أحدث انزياحاً كبيراً للحراك المدني الثوري السوري، مؤدياً إلى المزيد من الهوات وإلى المزيد من طرق التمدد السياسي.

ج: فخ التنميط

إذا ما سُأل اليوم سورياً إلى أية أمة ينتمي أو لأية أمة يريد أن ينتمي؟ فإن مجموعة من الاحتمالات تتصدر الأجوبة: أمة إسلامية، أمة عربية، أمة الهلال السوري الخصيب، أو أي شكل من أشكال الأمم النمطية التي تؤدي أو تنتج في الوقت عينه عن مذهبية سياسية خالصة.

هذا النمط من المجتمعات الوطنية التي قُدِّرَ لها الخضوع لحدود الدولة القومية الصارمة، والتي تغلغلت السلطة فيها حتى أدق خلاياها؛ كادت تصبح ساذجةً ومغفلةً بقصفها بالأيديولوجيات القومية والدينيوية والجنسوية والوضعية. أي أنّ نموذج الدولة القومية بالنسبة إلى المجتمعات، هو مصيدة أو شبكة قمع واستغلال بكل معنى الكلمة. في حين أن مصطلح الأمة الديمقراطية يَقلب هذا التعريف رأساً على عقب. فتعريف الأمة الديمقراطية غير المرسومة بحدود سياسية قاطعة، وغير المنحصرة بمنظور واحد فقط للغة أو ثقافة أو دين أو تاريخ؛ إنما يعبرٌ عن شراكة الحياة التي يَسودها التعاضد والتعاون فيما بين المواطنين والمجموعات على خلفية التعددية والحرية والمساواة. هذا ويستحيل تحقيق المجتمع الديمقراطي، إلا من خلال هكذا نموذج للأمة. في حين إن مجتمع الدولة القومية منغلق على الديمقراطية بِحُكم طبيعته. حيث أن الدولة القومية لا تعبر عن واقع مناطقي ولا كوني. بل على النقيض، فهي تعني إنكار كل ما هو كوني أو مناطقي محلي. ذلك أن مواطنة المجتمع النمطي دليل على جعل الانسان الذي يعيش في هذا المجتمع مقيداً بأصفاً صنعت له الدول التي رسمت الحدود قبل مائة عام، والمثير للشفقة أن المطبق بحقهم هذه الحدود انتشلوا هذه القيود وأدخلوا أيديهم وعقولهم فيها. ومقابل ذلك، فالأمة الديمقراطية تمكن من إعادة إنشاء المناطق الكونية؛ الكُرد مثلاً، وتؤمن للواقع الاجتماعي فرصة التعبير عن نفسه وكيف يعيش، وتحقيق الممنوعات التي منعت أن يمارس كنه كينونته طيلة سنوات تغييبه، ولعل أبرز معالم التغييب الكُردية كقومية: ابتلاع الجغرافية أولاً على يد الغريب الغربي؛ وثانياً: التحايز المجتمعي وهذه المرة على يد «الغريب» الشرقي.

التعريف الأنسب للأمة الديمقراطية هو التعريف المضموم للعناصر التي تؤدي إلى نشوء الأمة الديمقراطية ذاتها، وهذه العناصر أو ثلوث التطور إلى الأمة الديمقراطية: الذهنية والوعي والعقيدة، حيث يعاد صياغة التعريف إلى مجموعة القوميات والمذاهب والعناصر المجتمعية التي تعيش في بوتقة (متحدة) جغرافيا أو سياسيا، يشاطرها المجتمع على أساس تحقيق المساواة والعدل والحرية وعليه، فحدود الدين واللغة والثقافة والسوق والتاريخ والسياسة ليست مُعَيَّنَةً في تعريف الأمة هذا، بل تؤدي دوراً مجسماً لا أكثر. وتعريف الأمة في الأساس بناء على حالة ذهنية ما، وعقد مجتمعي مشترك يتسم بطابع ديناميكي.

إن جوهر اشتقاق الشرعية الثورية في مرحلة التأسيس للمجتمع السياسي السوري كمدخل أساس للحل والتي تمثل روح الأمة المجتمعية الديمقراطية، تمثل الضمانة الأنسب للعقد الوطني السياسي لكل المكونات المنتمة للمجتمع السوري الحديث سيما وهو على أعتاب تأسيس جديد، أشبه بمحاولة الخوض المديد والمنتهي حتماً بتأسيس جمهورية سوريا الثالثة (مرحلة التأسيس هذه مرهونة بحجم وبمنشأ التسويات والتوازنات الداخلية والاقليمية والعالمية، وفي الوقت نفسه مرهون ومن جهة أخرى بصراع إيديولوجي منبته الشعب وتطلعاته إلى التغيير الذي يلزم من أجل أن يكون هذا الشعب سيد نفسه).

من المؤكد وبعد فشل الجمهوريتين: الأولى والتي نشأت بعد الاستقلال وامتدت حتى العام 1958 - الوحدة مع مصر - والجمهورية الثانية التي قضت على الأولى وامتدت حتى الأيام الأولى للحراك الثوري الرفضي المجتمعي لقيود نمطية الحكم الشمولي القومي؛ أصبح من اللازم البحث قصياً عن البديل الثوري الذي يضمن عدم الانزياح إلى أي شكل من أشكال

التمذهب السياسي في الأزمة السورية

التمذهب السياسي، فيكون تكوين الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد أشبه بحاجة الإنسان إلى اختراع يضمن تطوره وتبدله والارتقاء والنهوض الجمعي والبشري الممكن، لذا كان العقد الاجتماعي المولود في كانتونات الإدارة الذاتية الديمقراطية الثلاثة؛ والمأمولة كعقد «متمدد» في الوطني السياسي السوري وفي الجمهورية الثالثة مرتبط أشد ارتباطاً بالنهضة المتوقعة من النهضة المجتمعية المتأصلة للحراك الرافضي لسلطات الاستبداد ومن بعده قوى التسلط المستحدثة.

مرحلة التأسيس للجمهورية الثالثة ليست في حالة مثلي بل ربما كان العكس تماماً، فقد ساهم النظام وغالبية فئات معارضته من خلال العنف والعنف المضاد، كما ساهم العنف المستشري إلى انحراف في المسار وتسارع في تعميق انقلاب العقد الاجتماعي للحراك، ولكن يبقى العقد الاجتماعي المأمول والمنتظر هو بمثابة التصحيح الأخير للثورة ومنعها من انحراف صميمي أو تقسيم طلاقياً أو حتى هجوم رسمي خارجي متوقع أن يُمارس من قبل جهات داخلية مذهبية وخارجية تؤجج المذهبية ترعّبها كنه عقدنا المغيب الذي يضمن «انتقال الشعب من مستبدّ بأمره إلى سيادي، تشكل مفهوم السيادة الوطنية، في سيرورة إعادة مفهوم الهوية الوطنية والانتماء في دولة المواطنة، وبالتالي استنابت المجتمع السوري السياسي والتغيير الذي نحتاجه».

سيهانوك دييو: باحث، عضو المجلس الاستشاري للمعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان.

مذابح سيفو .. مئة عام

عيسى حنا

مذابح الشعب الأشوري بكل تسمياته التاريخية، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة هذا الشعب، وذاكرته، منذ قرون طويلة حتى يومنا هذا. لقد اتخذت هذه المذابح أشكالاً وأساليب عديدة ضمن ظروف ووقائع سياسية وصرعات مختلفة تعيشها بلدان الشرق الأوسط والعالم.

وللأسف فقد كان لحركة التاريخ وطبيعة الصراعات في المنطقة بعديها الإقليمي والدولي تأثيراً سلبياً وبشكل كارثي على وجود هذا الشعب الديمغرافيا وثقافيا بشكل تناهت أعداده الى أرقام غاية في الصغر وتم إقصاؤه بشكل كبير عن الفعل والدور الحضاري الذي مارسه منذ أقدم العصور.

والهدف الرئيسي الوحيد من ارتكاب تلك المجازر، باختلاف الظروف، تمثل بالسعي لإنهاء ومحو الكيان القومي لأبناء هذه الأمة الآشورية كشعب أصيل وعريق وذو مساهمات هامة على صعيد الحضارة الانسانية، والقضاء على الوجود المسيحي في بلاد الرافدين والشام وبلدان الشرق الأوسط بشكل عام.

ووفقاً لمبادئ مجازر إبادة التطهير العرقي التي أقرتها الامم المتحدة «اتفاقية وقاية ومناهضة إبادة الجنس البشري» التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 9 ديسمبر 1948، نجد أن كافة البنود الواردة في هذه الوثيقة الهامة تنطبق جميعها على أبناء شعبنا الاشوري السرياني بمختلف

التطرف المذهبي

مذاهبهم الكنسية . «من الكلدان، الموارنة، السريان، الكاثوليك، والبروتستانت، وأبناء كنائس المشرق المختلفة.

قتل أفراد أو أعضاء الجماعة.

إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي خطير أو جسيم بأعضاء الجماعة.

إخضاع الجماعة لظروف وأحوال معيشية قاسية يقصد منها إهلاكها أو

تدميرها الفعلي كلياً أو جزئياً.

فرض تدابير ترمي إلى منع أو إعاقة النسل داخل الجماعة.

نقل أطفال أو صغار الجماعة قهراً وعنوة من جماعتهم إلى جماعة أخرى.

لاشك أن لكل جريمة ترتكب دوافع محددة تكون سبباً للمجرمين

لتنفيذها. وإذا كانت مجازر إبادة التطهير العرقي وفقاً لمختلف التعاريف

المتداولة تعد جريمة بحق الانسانية، فإنها من أخطر الجرائم التي تتعرض لها

البشرية، لأنها ترتكب بدوافع دينية أو عرقية.

لذا يتوجب على الامم المتحدة وكافة المؤسسات التابعة لها، ومنظمات

حقوق الانسان وكافة الدول التي تحترم شرعة الامم المتحدة ومواثيقها،

وحكومات الدول واتحاد الدول الاوربية بكافة هيئاته ومؤسسات المجتمع

المدني أن تعمل على فضح وإيقاف المجازر التي ترتكب في العالم وتقديم

الجنّة الى المحاكم الدولية من أجل صيانة الأمن والسلم في العالم.

إذا ما ألقينا نظرة سريعة، ولكن بتحليل موضوعي، على المذابح التي

تعرض لها الشعب الآشوري السرياني سنجد أنّ كل البنود المذكورة اعلاه

تنطبق عليه تماماً.

فإن مذابح أبناء شعبنا اتخذت كافة هذه الاساليب بدءاً من القتل الفردي

والجماعي على أسس عرقية ودينية. الحق به الأذى العقلي والنفسي جراء

السياسات القومية المتعصبة التي مارستها حكومات حزب البعث في كل من

مذابح سيفو .. مئة عام

سوريا والعراق وسياسة التعريب وعدم الاعتراف بالهوية الأثنية لهذا الشعب وعدم الاعتراف به دستوريا كمكون أساسي وأصيل من النسيج الوطني وحرمانه من تعلم لغته الأم السريانية في المدارس وفرض عليه الثقافة والتفكير والسلوكية العربية الإسلامية.

خلق ظروف اقتصادية دمرت عماد الحياة المعيشية للمجتمع الآشوري السرياني كقوة مؤثرة ومساهمة في بناء الوطن، من خلال الاستيلاء ومصادرة الاملاك وحرمانه من حقوقه السياسية والقومية والثقافية، إضافة الى ذلك ممارسة الاضطهاد والتمييز العنصري القومي، وممارسة الضغوط بالتهديد والتخويف والاعتداءات الفردية والجماعية والتخوين والملاحقة من قبل الاجهزة الامنية والاعتقالات والسجون، والهجرة القسرية بسبب هذه الظروف.

كما يتعرض الشعب الآشوري السرياني الى حملة شرسة بإلغاء دوره التاريخي وتزوير الحقائق التاريخية. وفرض واقع جديد على الارض من خلال التغير الديموغرافي التي تمارسه السلطات الاستبدادية.

ليست ذكرى مجزة ال «سيفو» هذا العام مشابهة لما سبقها من أعوام. هذه السنة نحیی ذكرها مرور مئة عام على الإبادة الجماعية التي حدثت في بداية القرن العشرين والتي طالت أبناء شعبنا الآشوري السرياني بكل طوائفه والشعب الارمني واليونان البنطين على يد قوات السلطة العثمانية ومجموعات من عشائر كردية في ربيع عام 1915.

حيث مازالت آثارها الاجتماعية والسياسية والثقافية والوجدانية ماثلة الحضور في الوقت الراهن. وفي ذكرها المئوية الأولى.

متى بدأت المذابح؟ وما هو الهدف الرئيسي منها؟

بدأت المذابح التي تعرض لها أبناء شعبنا الاشوري السرياني عام 1895 - 1898 التي نظمتها السلطات العثمانية في مدن أورها (أورفا) الرها، وأوميد (دياربكر)، وماردين وغيرها من المناطق التابعة لهذه المدن الرئيسة. يمثّل الشعب الاشوري السرياني المسؤولية الأولى المأساة للسلطة التركية. لذلك نرى أنّ الثورة التركية (تركيا الفتاة) قامت تحت تأثير الثورة الروسية الاولى عام 1905-1907 ساندها المواطنون الاشوريون السريان في البلاد. وكان ذلك طبيعياً إذا أنّ جزءاً من قيادة الثورة وقف الى جانب حل المسألة القومية بواسطة تأسيس مقاطعات ذات حكم ذاتي ومن أجل لا مركزية الإمبراطورية العثمانية.

لكن سرعان ما أعلن الأتراك الفتیان عن سياسة التريك، أي توحيد جميع الشعوب التركية تحت قيادة تركيا.

وكما كانت قبيل الحرب العالمية الاولى، كذلك إبانها، كانت القيادة التركية الفتية ترى حل المسألة القومية في تركيا عن طريق الإبادة الجسدية للشعوب المسيحية أو تهجينها بالقوة

وقد أكدّ على ذلك الكثير من قادتها ومنهم الدكتور ناظم منظم وأحد أقطاب السياسيين الأتراك الشبان بقوله: « فقط لو يقف المحرضون من صوفيا وأثينا عن التدخل في شؤوننا عندها سنحقق الحرية الحقيقية وحينها سيرى الجميع كيف سنذوب بسهولة جميع اليونانيين والعرب والالبان ونصنع منهم شعباً واحداً ذولغة ام واحدة.»

وكرر مواقفه هذه حينما أكد في إحدى اجتماعات حزب فتاة تركيا: «أريد بأن يعيش على هذه الأرض التركية فقط التركي، وسيطر دون منازع، ليغيب جميع العناصر غير التركية من أي قومية أو دين كانوا، يجب تنظيف بلادنا من العناصر غير التركية.»

صرّح أنور أحد الحكام الثلاثة القادة للبلاد : «لم يعد لدي النية بعد على تحمّل المسيحيين في تركيا».

بعد فترة من ذلك أي صيف 1915 أعلن وزير الداخلية طلعت عن نوايا الباب العالي «باستغلال الحرب العالمية الأولى من أجل التخلص نهائيا من الأعداء الداخليين. كون ذلك لا يستدعي حين ذاك تدخلا دبلوماسيا من الخارج».

انطلاقا من توجيهات القيادة التركية الفتية بدأت الاوساط الحاكمة في الامبراطورية العثمانية بتطبيق برنامج مدرّوس بدقة خاص بإبادة المسيحيين القاطنين في تركيا بما في ذلك الشعب الاشوري السرياني.

من الطبيعي في مثل هذا الوضع القائم والخطير للغاية أن ينتظر الاشوريون المساعدة والإنقاذ من جارتهم روسيا فقط، التي وصلت علاقاتها الى المرحلة الحرجة ثانية

من جانبها، اخذت روسيا ولأسباب مفهومة جدا مرتبطة بتوتر الوضع في الشرق الاوسط تبدي اهتماما كبيرا في كسب الأقليات العرقية والدينية في تركيا وإيران إلى جانبها بما في ذلك الاشوريون ايضا.

وفي صيف 1914 بدء الأتراك بعمليات الإبادة ضد الاشوريين في أرميا وهكاريو خاصة بعد ابرام اتفاقية التحالف في 2 أب 1914 بين المانيا وتركيا. وحتى قبل هذا الموعد كان الأتراك قد دخلوا قرية بقره خاتون في مقاطعة قارص واعدموا جميع رجالها الذين حاولوا النجاة لحد أنهم قطعوهم بسيوفهم» كما تحدث شاهد عيان (س . مرقصوف). كما تحدثت شاهدة عيان مريم عن فرار عشيرتها كاور من مدينة أورمي من أمام الاكراد. كما أنه في منطقة الباق في تركيا تم سلب ثمان قرى آشورية هي : كوزي، أرجي ، أطييس....

وفي نهاية تموز عام 1914 بدأ الأتراك بسحب الاحتياطي العسكري الى الحدود الايرانية وأخذوا يسلمون القبائل الكردية. فقد قام الضباط والجنود الاتراك بالتعاون مع الفصائل الكردية بارتكاب المجازر ضد الاشوريين على الاراضي التركية وعلى جزء من الاراضي الايرانية.

في 28 حزيران 1915 قامت القوات التركية مدعومة بفصائل تركية بهجوم من الموصل باتجاه تيارى السفلى بقيادة والي الموصل حيدر بيك... وفي 12 حزيران 1915 تحرك الشيخ الكردي اسماعيل أغا من أرتوش نحو تيارى العليا.

بعد المجازر الفظيعة التي تعرض لها الاشوريون في هاكاري قررت القيادة الروحية بزعامة مار شمعون مع ملوكه إخراج جميع السكان الاشوريين من ولاية هاكاري الى الجبال ، حيث بلغ عدد ضحايا المجازر الى ذلك الحين نحو 50 الف شهيد .وبكل أسف وحزن عميق نقول مازال تلك المجازر الفظيعة استمرارية من ذات الجهات ولكن بأشكال واساليب مختلفة تنفذ ضد أبناء شعبنا الاشوري السرياني أمام صمت العالم المخزي.

نعم ومذابح اليوم تتكرر وحلقات المسلسل الدامي بحياة شعبنا تعيد نفسها في الموصل وسهل نينوى والخابور والحسكة، حيث عمليات وسياسات القتل وتهجيره من مناطق سكناه التاريخية بهدف اقتلعه من جذوره وافراغ المنطقة منه والقضاء على حالة التنوع والتعدد الذي تزخر به البلاد والتي تشكل عامل غنى وثراء وطني.

المعرفة التاريخية بين التهميش والإنكار

يرى الفيلسوف والمؤرخ هنري ايريني مارو أن المعرفة التاريخية هي معرفة علمية ينشئها المؤرخ اعتمادا على منهج علمي دقيق وصارم للتاريخ بهدف

بلوغ الحقيقة»، وهذا الكلام منطقي وعلمي، وعليه نحتاج لكل ما يمكن أن يوثق بأمانة من سجلات وشهادات من أجل كتابة أمينة للتاريخ. وذلك بالاعتماد على موازين ومقاييس جديدة ومنهج علمي وموضوعي بعيدا عن مصالح وأهواء كتبة التاريخ القديم والحديث، فكما قيل سابقا «التاريخ يكتبه المنتصرون»، يكتبونه وفق رؤيتهم ومصالحهم، منكرين ومهمشين لكل ما يخالف رؤياهم ويشير لمعطيات وحقائق تخالف أطروحاتهم.

هذا ما كان في التاريخ القديم وهذا ما جرى نسبيا في التاريخ الحديث، والأمثلة كثيرة وتنطبق على شعوب كثيرة غبناها التاريخ وحرمها حقها من الانصاف، ولكن سأتناول هنا حالة التهميش والانكار التي لحقت بالشعب الآشوري السرياني كمثال في موضوع بحثي هذا.

فشعبنا الآشوري السرياني من الشعوب التي تعرضت للغبن والحرمان والتهميش والنكران في تاريخه القديم وخصوصا بعد سقوط الامبراطورية الآشورية البابلية عام 539 قبل الميلاد، اذ تعرض لاحتلال فارسي في شرق بلاده و لاحتلال يوناني وبعده روماني في غربها، تلاه الفتوحات العربية الاسلامية ثم العثمانية حتى مطلع القرن العشرين، ورغم كل ما قدمه هذا الشعب من خدمات في بناء أسس الدولة خلال مراحل الاحتلال، وفي ترجمة علومه وثقافته ومدنيته من لغته السريانية الى العربية، تعرض للتهميش والإقصاء والتمييز والصهر القومي والديني، حيث جرى التعامل معه ك «أهل ذمة» وفق أحكام الشريعة الاسلامية ما يعني مواطن من الدرجة الثانية عليه دفع الجزية مقابل استمراره بالحياة وحق العبادة.

وقد تجاهل كتبة التاريخ العربي والعثماني كل ما قدمه الآشور السريان من خدمات وتضحيات، بل جرى التنكر لهويته القومية والثقافية باختزال تسميته بانتباهه الديني الطائفي، وصولا لتشكيل الدول القومية بعد الحرب

العالمية الأولى حيث استمر التنكر التام لهويته القومية التي هي حق طبيعي لكل قوم وجماعة قومية، ففي تركيا الجديدة اعتبر هو ومعه الأرمن واليونانيين وغيرهم مجرد «أقليات غير مسلمة» أي أترك غير مسلمين. أما في الدول العربية كسوريا وغيرها فقد اعتبر مجرد عرب مسيحيين ينتمون لطوائف دينية مختلفة.

إضافة ان حالة التنكر للتاريخ طالت الجغرافيا والحقائق التاريخية، فقد بنت هذه الدول في برامجها المدرسية والرسمية أن هذه البلاد عربية منذ بدايات التاريخ وأن الآشوريين السريان هم عرب نزحوا من الجزيرة العربية بحالة تسييس قسرية للتاريخ، وهذا ما جرى في تركيا حيث تم التنكر لوجود قومي لأي قوم سوى الشعب التركي، ولازال الدستور التركي يعتبر سكان تركيا جميعهم أتراكا، وأن الجغرافيا التركية الحالية هي وطننا ازلنا للأتراك، متجاهلين حقيقة أن مجيئ الأتراك للمنطقة واحتلالهم لها لا يتجاوز الخمسة قرون. إن هذا التنكر هو نموذج للي الحقائق في التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا ومثال حي للتمهيش والانكار في موضوع بحثنا.

أما في ما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن والآشوريين السريان واليونان البنطيين إبان الحرب العالمية الأولى، فهي نموذج ساطع للتنكر للحقائق التاريخية من قبل الدولة التركية ومثال حي للي عنق الحقائق رغم كون هذه الجريمة لم يمض عليها سوى مائة عام، والاثباتات والوثائق الدامغة على حدوثها بوصفها جريمة اباداة جماعية لازالت تملأ قاعات الارشيف الرسمي للدولة التركية ولمعظم الدول الكبرى التي كانت لاعبة في مسرح الأحداث كألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا، فضلا عن شهادات العديد من المراسلين الصحفيين ووثائق ومراسلات قناصل عديد من الدول ومنها أمريكا نموذجا.

الإنكار لهذه الجريمة ساد السياسة التركية لمدة مائة عام، ولا زالت تنكر هذه الحقيقة(*)¹⁰، علما أن أكثر من عشرين دولة اعترفت بوقوعها بحق

10 عشرات المقالات والخطابات كررت الرواية التركية الرسمية للإنكار وبكل صفاقة. بما في ذلك خطابا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس وزرائه وإعلام حزب العدالة والتنمية. نعطي على سبيل المثال لا الحصر مقالة نشرت في عدة أماكن بعنوان: «كذبة إبادة الأرمن، يأكل مع الذئب ويكي مع الراعي». كتب حمود الخطاب: «إنها أكذوبة كبرى لعمر الله يثرونها، دوليا ومحليا، هذه الأيام في الوقت الذي تحتفل فيه تركيا بانتصارها التاريخي في جناق قلعة، وفي الوقت الذي حققت فيه أهدافاً عظيمة في تقدمها نحو تحقيق الأهداف الأساس لعام 2023 حيث تسعى تركيا إلى أن تكون أقوى دولة في العالم، عسكريا واقتصاديا وعلميا وسياسيا، فمن الذين يثرون حولها هذه الأكذوبة وهي واحدة من أساليب حرب تركيا ومحاولة التأثير السلبي عليها؟ إنهم الصهاينة في الأساس يستغلون الدول الكبرى وغفلتها التاريخية عن هذا الموضوع، أو غفلة الشعوب العالمية عنه، وكذلك ليراليو العالم الإسلامي المرتزقة يتزلفون بدعايتهم المضادة هذه لأميركا والغرب، وما الغرب بمحترم لهم ولا غيرهم، فهم كأطرش في زفة». ويستمر كاتب المقال في البروباغندا الرسمية قائلا: «الذين سيكون اليوم على كذبة إبادة الأرمن هم من تسبب في موت من مات منهم، مع ملاحظة أن الذين قتلوا من الأتراك ومن المسلمين في جناق قلعة بلغ عددهم نحو مئتين وخمسين ألفا مقابل ستين ألفا من الأرمن ماتوا ومن غير قتل، الا الذين حاربوا الجيش العثماني من الداخل! فلم لا يكون على المئتين والخمسين ألفا من العثمانيين الذين أبادوهم...» «الطيب رجب اردوغان قبل أيام قلائل ألقى خطابا مهما آخر يفند فيه وبعقلانية وعلمية وأدلة لا تقبل النقاش كذب من زعم اباداة تركيا للأرمن عام 1914 وما تبعها، ووجه كلامه الى بوتن مباشرة وقال له: «هذا تاريخنا فضعوا أنتم تاريخكم على الطاولة»... منها مقالته بالقول: «أسألوهم جميعا ! اسألوا تاريخهم ؛ فأي تاريخ يقدرون أن يعرضوه؟ ولتعرض تركيا تاريخها فهل يوجد فيه غير الإنسانية والحضارة والتمدن واحترام الحقوق البشرية حتى

الأرمن إضافة للاتحاد الاوروبي، جرى ذلك نظرا لجهود جبارة بذلتها الاحزاب والمؤسسات الأرمنية والمجتمع المدني والحقوقي الدولي بالتعريف بهذه الجريمة وطلب الاعتراف بوقوعها مدعوما بوجود دولة أرمنية لها دور هام في هذا التأثير رغم محدودية حضورها دوليا، أما مؤسسات وأحزاب الشعب السرياني الآشوري فقد نشطت خلال العشرين سنة الأخيرة في هذا الطريق وبذلت جهودا جبارة في سبيل كشف حقيقة وقوع هذه الجريمة بوصفها إبادة جماعية بحق الآشوريين السريان في نفس الزمان والمكان وعلى أيدي نفس الجناة وأيادي الاجرام

وهي هنا حكومة الاتحاد والترقي التركية، وقد تكلفت الجهود باعتراف برلمان السويد بها ثم تلاه هذا العام اعتراف برلمانات هولندا والمانيا والنمسا وصربيا اضافة للفاتيكان والبرلمان الأوروبي، في سياق إحياء الآشوريين السريان والأرمن للذكرى المئوية لهذه الجريمة «السيفو».

ومن أجل أن نكون في عرضنا بأقرب حالة من الدقة والتوثيق والتحليل المنطقي لعرض موقفنا لابد لتقديم بعض الدلائل والشواهد التي تثبت حقيقة ما وقع بوصفه جريمة اباده جماعية جرت بتخطيط ومنهجية من قبل حكومة الاتحاد والترقي التركية كحكومة رسمية وليست مجرد عصاة قطاعة للطرق. مما يحمل مسؤوليتها القانونية للدولة التركية والحكومة التركية الحالية التي هي استمرار قانوني لها.

مع الأرمن وهم يطعنونها من الداخل» (السياسة، ترك برس، 2015/05/1). يستشهد الكاتب بمركز المقريري في لندن المقرب من تنظيم القاعدة والذي يعتبر أن «روسيا القيصرية هي التي صنعت الأرمن». وهو لا يقدم في سياق مقالته أي دليل أو توثيق لما يقول غير تصريحات المسؤولين الأتراك. (هامش من المحرر)

عرض لبعض الشواهد لوقوع الجريمة:

1- إن شعبنا الآشوري السرياني الذي كان يعيش قبل الحرب الأولى في جزء من موطنه الكائن الآن في جنوب شرق تركيا الحالية (التي تعرف بالأديبات السريانية بيتت نهرين العليا) ينتشر من جبال حيكاري شرقا وحتى أضنة وكامل كيليكيا غربا مرورا بطورعبدین وماردين والرها ودياربكر وخربوط وغيرها، يقدر عدد الآشور السريان وقتذاك بمليون نسمة، وكان هذا العدد يشكل نسبة هامة من مجموع السكان في هذه المنطقة، ولولا حدوث المجازر وما رافقها من تهجير، لبقى شعبنا مقيماً هناك ولأصبح عدده الآن عشرة ملايين (حسب التزايد الطبيعي في المنطقة 3%)، إن العدد الحالي لشعبنا المتبقي في هذه المنطقة الآن لا يتجاوز/2500 / إنسان(فرد، شخص)، إن تركيا وحلفائها مسؤولون تماماً عما جرى من إبادة بكل تعاريفها ومدلولاتها الواقعية الجلية، وإن شعبنا هاجر من وطنه كنتيجة لتلك المجازر الى كافة أصقاع الأرض، فهو بالتالي هناك حصيلة لتلك المجازر، وان شعبنا في مهاجره تعرض ويتعرض إلى إبادة من نوع جديد هي «الإبادة الثقافية»، أي ضياع الهوية والانصهار في ثقافات المهجر.

طبعاً نفس الحالة تنطبق على الأرمن في خلو ست مقاطعات ذات أغلبية أرمنية في جنوب شرق تركيا من الأرمن تماماً فضلاً عن مصادرة كامل أملاكهم وأراضيهم.

2- يذكر «فاسيلي نيكيتين» القنصل الروسي بمدينة اورميا بايران (في إيران) في كتابه معلومة مهمة عن تصريح لوالي ولاية «وان» التركي جودت

باشا، في اجتماع رسمي له في مبنى الولاية في شباط 1915 يفتخر فيه بأنه أجرى في حملته في ك 1915 على قرى سلامس وأروميا في غرب ايران تكنيسة كاملة للأرمن والآشوريين المدنيين. في حملته المؤلفة من عشرين الف عسكري تركي نظامي مدعومة بعشرة الآف (عشرة آلاف أو عشرات الالاف) من عشائر كردية حليفة عاثوا بسكانها المدنيين الآمنين قتلا ونهباً. ويعتبر المؤرخ والباحث جوزيف بابلو بأن هذه الجريمة بداية الجينوسايد الآشوري السرياني.

3- يذكر «أرنولد توينبي» المؤرخ الإنكليزي في مذكراته حيث كان في شبابه مراسلاً لصحيفة نيويورك تايمز وشاهداً على الجريمة: «لم يكن المخطط يهدف إلا إلى إبادة جميع السكان المسيحيين الذين يعيشون داخل الحدود العثمانية».

4- يذكر «هنري مورغنتاو» السفير الأمريكي في تركيا بين عامي 1913 و1916 في كتابه قتل أمة: «في ربيع عام 1914 وضع الأتراك خططهم لإبادة الشعب الأرمني. وانتقدوا أسلافهم لعدم تخلصهم من الشعوب المسيحية أو هدايتهم للإسلام منذ البدء. ويضيف: لقد أتاحت ظروف الحرب للحكومة التركية الفرصة، التي طالما تآقت إليها، لإحكام قبضتها على الأرمن، ويضيف: لم يكن الأرمن الشعب الوحيد بين الأمم التابعة لتركيا التي عانت من نتائج سياسة جعل تركيا بلداً حصرياً للأتراك، فهناك اليونان والآشوريين من السريان والنساطرة والكلدان، إن تركيا ستبقى مسؤولة عن كل تلك الجرائم أمام الحضارة الإنسانية».

5- ارسل السفير الألماني البارون فانكنهايم كتاباً لحكومته بتاريخ 17 حزيران 1915 يقول فيها: «إن طلعت باشا أعلن صراحة أن الباب

العالي وجد في ظروف الحرب فرصة ملائمة للتخلص من أعداء البلاد في الداخل دون أن تزعجه مداخلات أحد من الدبلوماسيين».

6- صرح طلعت باشا وزير الداخلية التركي للسفير الألماني في اسطنبول في 31 آب 1915: «لم يعد ثمة وجود للقضية الأرمنية». وقال ايضا : «إنني تمكنت من تنفيذ ما عجز عنه السلطان عبد الحميد خلال ثلاثين عاما بثلاثة أشهر فقط».

7- في 15 نيسان 1915 بعث السفير الألماني بتركيا «فانغهايم» ببرقية إلى المستشار الألماني يخبره فيها أن مسيحيي ولاية «وان» تعرضوا لـ«إبادة شاملة» بتواطؤ من السلطات المدنية المحلية.

الانكار التركي للجريمة

الحكومة التركية لازالت تنكر وقوع جريمة الإبادة الجماعية بحق الارمن والآشوريين السريان وتعتبر إن ما جرى مجرد مذابح (massacres) كنتيجة طبيعية مباشرة للحروب، وامعانا بالإنكار اصدرت الحكومة التركية قرارا عام 2005 تجرم فيه من يعترف بحدوث المذابح في تركيا، والحال أن هذه الجريمة كما قلنا جرى تنفيذها بمنهجية وبسابق اصرار تطبيقا لقرارات سابقة اتخذت في حزب الاتحاد والترقي منذ سنوات قبل الحرب في سياق إقامة الدولة التركية الطورانية الخالية من الاجناس المخالفة، ومؤخرا صرح الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بانه سيتصدى بكل قوة لأي حملة تهدف إلى جعل تركيا تعترف بصفة الإبادة لمذابح الأرمن عام 1915 التي تحل ذكراها المئوية السنة الحالية، ما يدل على إمعان تركيا بإنكارها لهذه الجريمة، وهذا الانكار ما هو إلا جريمة بحد ذاتها واستعداد لتكرارها من جديد، فلازال الاتراك الجدد الذين يتغنون بالديمقراطية وحقوق الانسان

ينكرون الـ«سيفو» ويتهربون من تطبيق بنود معاهدة لوزان بما تحتويه من الحد الأدنى من الحقوق الانسانية، فضلا عن تنكرهم لوجود وحقوق ملايين من الشعب الكردي في تركيا.

إن التخلي عن معاقبة المجرمين والجناة يشجعهم على تكرارها ويشجع غيرهم على ارتكاب جريمة مشابهة لها، فلو عوقب الجناة الاترك لما حصلت جريمة ابادة اليهود والبولونيين وغيرهم (الهولوكوست) في المانيا إبان الحرب العالمية الثانية ورأينا كيف أن الزعيم النازي أدولف هتلر، عندما قرر غزو بولندا عام 1939، طلب من جنرالاته أن يقتلوا كل من ينتمي إلى العرق البولندي بلا رافة من أجل تأمين مجال ألمانيا الحيوي. وقال لهم لتشجيعهم وإزالة الخوف من نفوسهم: «لا أحد يتحدث في هذه الأيام عما حلّ بالأرمن في تركيا».

واجب الأمم المتحدة حيال الـ«السيفو» والانكار التركي لها

نظرا لكون الأمم المتحدة الهيئة الدولية المعنية بتطبيق احكام القانون الدولي وملاحقة مرتكبي جرائم الابداء ضد الانسانية وفقا للاتفاقية الدولية لعام 1948، من واجبها احياء فكرة اصدار قرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتحديد يوم خاص لإحياء ذكرى ضحايا «السيفو»، على غرار القرار الذي أصدرته بدورها ال 62 في ت 2، 2004، والذي أقرت فيه يوما علميا لذكرى ضحايا المحرقة (الهولوكوست)، بأن ينص القرار على إدانة دون تحفظ أي إنكار لجريمة «السيفو» كحدث تاريخي. وحث جميع الدول الأعضاء على رفض وبدون تحفظ أي إنكار أو تجاهل للجريمة سواء يكون هذا الإنكار كاملاً أو جزئياً، والتأكيد على أن جريمة «السيفو» حدث تاريخي وأن أية

جهود لإنكارها أو تجاهل هذه الأحداث المرعبة من شأنها المخاطرة في تكرارها.

واجب الدول الكبرى التي كانت لاعبا رئيسيا في الحرب العالمية الأولى والتي كانت حاضرة في ساحة الحرب في المنطقة، ألمانيا كحليف لتركيا خلال الحرب تتحمل مسؤولية جزئية عن كل ما اصاب ضحايا هذه الجريمة. كما ان كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا في الطرف الآخر كانوا شجعوا الشعوب الرزاحة؟؟ في نطاق الامبراطورية العثمانية على الثورة ضد الاتراك، واطلقوا وعودا في دعم نضالات هذه الشعوب من اجل التحرر من الاستعباد التركي، مما اعطى مبررا للحكومة التركية لتنفيذ جريمتها بحجة حماية حدودها وخاصرتها الجنوبية الشرقية الضعيفة كون اغلبية سكانها من الأرمين والآشوريين السريان واليونان. ولم يقدم الحلفاء أية مساعدة لهذه الشعوب عمليا وتركوهم يلاقون مصيرهم المأساوي تحت أيدي الجناة الاتراك. وبرأينا يترتب على هذه الدول مسؤوليات قانونية وسياسية وأخلاقية للاعتذار من هذه الشعوب وانصافها وأقله الاعتراف الرسمي بوقوع الجريمة وحث تركيا على الاعتراف بها.

خاتمة

بالعودة لعنوان بحثنا فإننا نستخلص أن الانكار والتهميش لحقائق الاحداث والوقائع التاريخية لازال قائما، وهو للأسف محكوم بمعادلات المصالح السياسية بين الدول، وستبقى الشعوب والجماعات الضعيفة في التاريخ التي حرمت من حقوقها وجرى تهميشها والتنكر لوجودها وهويتها وتشويه تاريخها قائما حتى تتغير اتجاهات معادلات المصالح السياسية للدول، وحتى يبرز فجر جديد تصنعه الشعوب بنفسها يقوم على معايير

التطرف المذهبي

الحق والحقيقية، ويكتب تاريخها مؤرخون مهنيون يزينون كل حدث بموازين العدل، ويقيسون أبعاده بمقاييس الحيادية والانصاف. وإن كان ذلك يبدو حلماً إلا أن عدالة التاريخ يمكن ان تسمح بتحقيقه.

في دولة الإمارات العربية المتحدة

محمد سالم بن ضويغن الكعبي

مقدمة من المحرر

في سابقة خليجية، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً خاصاً تحت مسمى «مكافحة التمييز والكراهية». وإن كانت فكرة قوننة مناهضة التمييز والكراهية مطلب يتعدى الحدود العربية والإسلامية، ونجد المجتمعات المدنية تطالب به في العديد من البلدان الغربية وبلدان الجنوب، إلا أن صدور هذا القانون له أهمية خاصة من حيث كونه يحمل صفتي الوقاية وحماية التماسك الوطني قبل أن يكون رد فعل على حدث داخلي أو مشكلة مجتمعية.

من الضروري التذكير بوجود أصوات قوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تطالب بهكذا قانون. فبعد جريمة الدلوة الإرهابية في نوفمبر 2014 دعا عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية محمد رضا نصرالله، إلى سنّ نظام واضح وصارم، يجرّم مثيري الفتنة الطائفية، لحماية البلاد من شرورها. وقال في مجلس العزاء بالضحايا: «هذه المناسبة التي تجلت فيها أروع معاني التكاتف بين الدولة والمجتمع، أدعو مجلس الشورى، بوصفه مجلساً للتشريع وصناعة القوانين، أن يبادر من فوره نحو سنّ نظام واضح في مراميه، وصارم في تطبيقاته، مجرّماً كل مثير للطفائفية، وأي متورط في فعلها، لنحمي بلادنا من شرورها، مؤكدين على ضرورة نزع أية كلمة من مناهج التربية والتعليم، وحذفها من أية وسيلة من وسائل الإعلام المرئي

والمسموع والإلكتروني، ومصادرة أي كتاب أو مطبوعة، تدعو إلى الفرقة والتمييز الطائفي أو القبلي أو الإقليمي». وقال: «أدعو من هنا وزارة الثقافة والإعلام ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، نحو المسارعة لصياغة خطاب ثقافي وطني، لكل أطراف المجتمع السعودي ومكوناته، انطلاقاً من مواد النظام الأساسي للحكم، الناصية على لمرّ الشمل الوطني، ومعاقبة الخارجين عليه». (الشرق السعودية، 9/11/2014).

من الجدير بالذكر أن المشروع المقترح من الدكتور محمد رضا نصر الله والدكتورة ثريا عبيد مكوّن من 13 مادة، وهو يجرم التحريض على الكراهية أو التمييز أو التعصب ضد الأشخاص بسبب انتماهم العرقي أو القبلي أو المناطقية أو المذهبي أو الفكري، وتتمحور أهدافه، في صيانة تماسك النسيج الاجتماعي من مخاطر النعرات العرقية والقبلية والمناطقية والطائفية والتصنيفات الفكرية المهددة للسلم الأهلي والوحدة الوطنية، وتطرقت مواد مشروع النظام للعقوبات الجزائية والغرامات المالية لكل خارج على الإجماع الوطني، الذي تنتظره عقوبة السجن بمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على السنوات الخمس، إضافة إلى غرامة مالية لا تزيد على نصف مليون ريال. وشددت المادة التاسعة في مشروع النظام المقترح على أنه في الأحوال التي يرتكب فيها أي فعل من الأفعال المحظورة في هذا النظام «شخصية اعتبارية»، ودون الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي، فتم معاقبة الشخص الاعتباري بغرامة لا تزيد على مليون ريال إذا ارتكبت الجريمة باسمه أو لحسابه، كما يجوز الحكم بإلغاء الترخيص من مزاولة النشاط.

وفي المادة العاشرة وضع المقترح الشخص المشترك في الجريمة في نفس المسؤولية الجنائية المترتبة على الفاعل وبالعقوبة ذاتها.

وقد أعطى مشروع النظام المقترح الحق بمصادرة الوسائل والأموال والصحف والمطبوعات التي استعملت في ارتكاب الأفعال المحظورة فيه، وأتاحت مبدأ مضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة أو التجاوز محل التجريم، على أن تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، ولها تحريك الدعوى العامة فيها. ويقترح المشروع وضع برامج دورية وخطط لترسيخ مفهوم المواطنة ومكافحة النعرات والطائفية والفكرية العرقية والقبلية المناطقية والمذهبية المؤدية إلى التمييز العنصري، والعمل على تعزيز التفاهم والتعايش والإخاء بين المواطنين والمقيمين.

لقد نشرت الكاتبة سعاد الشمراني مقالة هامة في صحيفة عكاظ (2015/05/24) مقالة بعنوان: «قانون تجريم الطائفية ضرورة ملحة». وكذلك فعل عدد هام من الصحفيين والكتاب في المملكة. وثمة مشروع قانون بهذا الخصوص مطروح منذ زمن، ولكن للأسف لا يعود الحديث فيه، إلا بعد عمل إرهابي أو قتل مذهبي.

رغم أن صرخات المطالبة بهكذا قانون تعالت في الكويت والمملكة العربية السعودية، جاء الصدى من دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصدرت قبل أربعين يوماً من هذه الندوة قانون «مكافحة التمييز والكرامية وقد حرصنا على أن يتحدث في الندوة رئيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان الأستاذ محمد سالم بن ضويمن الكعبي لإعطاء فكرة ولو موجزة عن هذا الموضوع، وفيما يلي نص مداخلته:

الفكرة ونص القانون :

صدر قبل شهر وتسعة ايام ودخل حيز التنفيذ يوم (28) آب/ أغسطس القانون رقم (2015 /2) تحت مسمى «مكافحة التمييز والكرهية»، يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كافة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير.

لماذا صدر هذا القانون؟

كما هو معروف، لم يصدر هذا القانون كرد فعل على حدث إرهابي أو سياسي، كما أن النقاش في هذا الموضوع في الإمارات العربية المتحدة لم يكن أيضا موضوعا خلافيا. ويمكن أن أقول أن هذا القرار جاء ضمن سياسة الوقاية أولا واحترام الالتزامات الدولية على صعيد حقوق الإنسان بترجمتها في القوانين الوطنية. ومسؤول في جمعية حقوقية غير حكومية، أسجل بأننا لم نتلق أية شكاوى على صعيد التمييز والشحن المذهبي والعنصري.

إن كان الشائع في هذه الايام لفظ «سنة وشيعة» فمن الضروري القول: نعم يوجد في الإمارات مواطنون من الشيعة... هل هم أقلية؟ إن كان بالعدد؟ نعم هم أقلية، لكن هل هناك أي شكل من أشكال التمييز بين مكونات المواطنة؟ الجواب لا، وبالتالي هم ليسوا أقلية أو أغلبية، هم مكون أساس من مكونات الوطن يتمتع بكل حقوق المواطنة.

بالرغم من عدم وجود هذه الظاهرة في دولة الامارات إلا أن القانون صدر، كما قلت، كإجراء قانوني وقائي من هذه الآفة التي باتت متواجدة في دول المنطقة. فمع ظهور تنظيمات متشددة «كداعش والقاعدة»، تنسب نفسها لأهل السنة، ومع وجود من يشحن ويعبئ عبر أقلية مذهبية (سنية كانت أم شيعية) للعداء والكرهية والتكفير. وكون عدد كبير من المؤمنين

يعتمد في ثقافته الدينية على الخطب والبرامج الدينية ووسائل التواصل الإعلامية والعنكبوتية، كان من الضروري، مرافقة الرد الثقافي والمعرفي على خطاب التطرف والمذهبة في إطار قانون مستلهم من روح حقوق الإنسان وثقافتنا السمة القائمة على التعايش والتكافل والتكامل.

لقد بدأت دولة الامارات من فترة طويلة بتحديد عناوين ومواضيع خطبة الجمعة بالذات، لمكافحة أي توظيف للدين الحنيف لأغراض تخالف روح الإسلام. ولكن من الواضح أنه في عالم جعلت ثورة الاتصالات والفضائيات منه قرية صغيرة أصبح الفضاء الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي ليس فقط وسيلة نقل للمعارف وتواصل بين الناس بل أيضا وسيلة للجريمة المنظمة وتجارة الأطفال وصناعة الموت والتحريض المذهبي والتميز العنصري.

وما من شك أن من الأشياء التي حثت على اصدار هكذا قانون، شيوع الفضاء الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث شمل القانون (الجرائم الإلكترونية) للحد من ومنع التحريض الديني والمذهبي ووضع حد للخطباء على اختلاف منابرهم.

من الجدير بالذكر أنه في دولة الإمارات للمسيحيين كنائسهم وللبوذيين والسيخ مراكز تأدية طقوسهم على موتاهم.

أكد هذا القانون على نقاط خمس تمس مباشرة احترام حرية المعتقد والأديان هي:

1- التطاول على الذات الالهية او الطعن بها او المساس بها.

2- الاساءة لأي من الأديان أو أحد شعائرها أو مقدساتها أو تجريحها أو التطاول عليها أو السخرية منها أو المساس بها أو التشويش على

«على كافة شعائرها» او تعطيلها بالعنف أو تهديد «الممارسات الدينية المرخصة».

3- التعدي على أي من الكتب السماوية بالتحريف أو التدنيس أو الاساءة بأي شكل من الأشكال.

4- التطاول على أحد الأنبياء أو الرسل أو زوجاتهم أو أهلهم أو أصحابهم والسخرية منهم والمساس بهم والاساءة اليهم.

5- التخريب أو إتلاف أو الإساءة أو التدنيس لدور العبادة والمقابر والقبور أو أي من محتوياتها.

وتتفاوت العقوبات بين السجن لسته اشهر وصولا الى العقوبة القسوى وهي الإعدام بحسب شدة الجرم.

المادة «12» تنص على السجن لمدة لا تقل عن عام لمن يعد او يوزع مادة تحض على ازدياد الأديان أو تثير خطاب الكراهية أو التمييز (مصورة كانت أو مسجلة أو مكتوبة) .

فيما يخص الاعفاءات (متى يعفى المتهم؟) حددت بطريقتين:

ان قام احد الجناة بالتبليغ قبل الكشف عن الجناية.

ان ادئ اعتراف الجاني امام القاضي الى القبض على باقي الجناة «فيحق للقاضي اعفاءه من الجريمة»

في الفقرة «20»:

من نقاط قوة القانون التأكيد على الفارق بين التمييز الإيجابي والتمييز المجرّم. فلا يعد تمييزا محظورا بتطبيق أحكام هذا القانون كل ميزة أو افضلية أو منفعة تقرر بموجب أحكام أي تشريع آخر بالدولة «للمرأة، الطفل، ذوي الاعاقة وكبار السن وغيرهم.

في حين نلاحظ في مفهوم التمييز الذي يجرمه القانون توسيعاً في المفهوم العام المتداول في الوثائق الدولية ليشمل حالات ناشئة في المنطقة:
«كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل بين الافراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الاثني».

خلاصات نهاية الندوة

الصراع المذهبي صراع غير عقلاي بالضرورة وانفعالي وبربري بامتياز . كيف يمكن وقف هذا المشروع القرون وسطي، الإلغائي والمتحجر؟ هل بإمكان المدافعين عن دولة مدنية ومواطنة متساوية مواجهة هذا المشروع الشيطاني؟ ما هو دور الأطراف الإقليمية والقوى الدولية؟ ما هو دور وسائل الإعلام والضح الإعلامي المذهبي؟ ماذا عن الفساد والنظام الاستبدادي؟ أين هو المكان الحقيقي للشبيبة المهمشة في المنطقة في هذه الصراعات؟ هل يمكن مواجهة التطرف المذهبي دون إصلاح سياسي وديني ونهوض ثقافي وتنموي ومواجهة جدية لأسباب هذا التطرف؟ وجه المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان دعوة لئخبة من الأكاديميين والباحثين ورجال الدين

-ونشطاء المجتمع المدني من أجل مناقشة هذا الموضوع في ندوة خاصة عقدت بتاريخ 6،5 من شهر سبتمبر/أيلول 2015. حيث شارك الأستاذ فايق بالوت (صحفي وكاتب من تركيا)، الأستاذ عيسى حنا (المختص باللغات الشرقية)، الأستاذ أبجر ملول والدكتور حسام مرشة والدكتورة ريم مرشة (من التيار الديمقراطي المدني)، الأستاذ ميشيل نصير (مجلس الكنائس العالمي) الأستاذ سالم الكعبي، الأستاذ طارق الشمسي، الأستاذ حمد البلوشي، السيدة وداد بن حميد، السيدة أمل المسيفري (جمعية الإمارات لحقوق الإنسان)، الأستاذ سهيل العيد دحل، السيد أندريه فلاسوف والسيد ماكس إيفيموف والدكتورة ماريا خوندسكايا من السفارة الروسية في جنيف، السيدة لجينة طعمة، السيدة منيرفا الباروكي، السيد مرام داود،

الناشط بشار الشرع (مجمع مدني)، الأستاذ صالح النبواني (لجنة القاهرة لمؤتمر المعارضة السورية)، الأستاذ أسامة الرفاعي، الأستاذ حسان فرج، الأستاذ رينيه نبعة (مدير تحرير مجلة مدنية) الناشط نبراس دلول (صحفي)، الأستاذ أحمد كزو، الأستاذة ندى إلياس، الدكتور أنطوان لحام (الأمم المتحدة)، الأستاذ سيهانوك ديبو (كاتب ومناضل). (أربعة ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي)، الأستاذ فرج فنيش (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، سفيرة العراق في الترويج السيدة سندس عمر، وسفير الدانمارك السيد ايفان نيلسين. وأشرف على التنظيم الدكتورة لقاء أبو عجيب والموثق مجد الخير.

بلغ عدد المشاركين حوالي 40 مشاركاً ومشاركة من عدة بلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، تركيا، الدانمارك، روسيا، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، مصر، العراق) تناول اليوم الأول للندوة المواضيع التالية:

- المرتكزات الأساسية للتفسير المذهبي للتاريخ والواقع والحياة
 - الشمولية المذهبية والنظرة للآخر
 - القضية القومية والصراع المذهبي، تركيا أنموذجاً
- وفي اليوم التالي تناول المواضيع التالية:
- المعرفة التاريخية بين التهميش والإنكار: السيفو أنموذجاً
 - الشعبوية والصراع المذهبي وضرورة تجريم المذهبية السياسية
 - المذهبية السياسية بين القراءة الداخلية والقراءة الخارجية
 - من أجل استراتيجية معرفية لمواجهة التطرف المذهبي: استنتاجات جماعية

شارك الحضور بالنقاشات التي تلت كل محاضرة حيث أعتنت الجلسات بأراء ومواقف صارمة رافضة المذهبية والتطرف وضرورة أن يكون هناك مشروع جدي لمعالجة أسباب هذه الظاهرة ونتائجها..

تناول القسم الأخير من الندوة، ضرورة وضع استراتيجية لمواجهة التطرف المذهبي شارك الحاضرون جميعاً بوضع جملة من الاستنتاجات نلخصها بضرورة:

1- اعتبار الصكوك والعهود الدولية مرجعية أساسية للعمل على مكافحة الكراهية والتطرف والمذهبية.

2- ضرورة استبدال كلمتي أقليات وجاليات بكلمة مكونات.

3- تفعيل دور المجتمع المدني في هذه المجالات. عبر الوقوف في وجه هذه النزعات وعبر التوعية والمشاريع المختلفة لتنمية فكر المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية.

4- تناول الانزياحات المشهودة وتفسيرها معرفياً والإشارة إلى قوة العقل الجمعي كمناعة ذاتية في وجه التمدب السياسي.

5- حماية الحقوق الأساسية للأشخاص والجماعات بوضع مبادئ فوق دستورية تمنع انتهاك الحقوق من خلال التصويت الرد فعلي، والشحن المجتمعي والتوظيف السياسي.

6- التغيير ينطلق من إعادة وعي الذات والاعتراف بوقائع التاريخ المشينة للحوؤل دون تكرار الجرائم المذهبية الطابع. والتركيز على الصفحات المضيفة للتعايش التاريخي.

7- المطالبة على التأكيد الدستوري لحماية حقوق جميع المواطنين ومساواتهم الكاملة أمام القانون.

- 8- تشكيل مجموعات ضغط فاعلة (جماعات بحثية think tanks ومنظمات مناضلة للحقوق المدنية) للعمل على محاربة التطرف والعنف المذهبي ومن يوظفه ويستخدم المذهبية كسلاح في صراعاته الجيو سياسية. والنضال ضد غياب المحاسبة لمسؤولي العديد من الدول عن الدعم المباشر وغير المباشر للإرهاب.
- 9- ضرورة إصلاح الخطاب الديني.
- 10- العمل على وثيقة حريات وطنية تضمن حقوق وحريات الأشخاص.
- 11- التوثيق والرصد لمنع الكذب والمحاسبة في التثليم والتحريض على أسس مذهبية وعنصرية.
- 12- إقرار الأمم المتحدة وموائق حقوق الإنسان لتعريف موحد مشترك لظواهر الارهاب والتحريض مما يحجم عمليات التوظيف والاستعمال للكلمة والجماعات المتطرفة.
- 13- تغيير المناهج التعليمية المسببة للفرقة والخلاف واعتماد المناهج الدراسية القيم الكبرى للكرامة الإنسانية والحقوق والعدالة.
- 14- تفعيل الرقابة على أداء الحكومة لضمان تطبيق القوانين المناهضة للتعصب والتطرف بما في ذلك إصدار قانون لحماية ضحايا التطرف والعنف المذهبي.
- 15- وضع مناهج دراسية لتعزيز فكر المواطنة في الأوساط والمنظمات الشبابية.

ملحق

وصلتنا هذه الشهادة من أحد المشاركين في الندوة مقترحا نشرها لإعطاء فكرة عن حالة الفصام التي يعيشها التكفيريون بين تشدد وتطرف في اجراءاتهم وتحلل واستباحة في حياتهم الخاصة. ننشرها كما هي.

اغتصاب الأولاد: فصلٌ من دين داعش

أحمد إبراهيم

19 October 2015

لم أبدل جهداً كبيراً مع الأستاذ أحمد، المحامي الأكثر شهرة في الرقة، في ترتيب لقاءٍ مع ابنته وحفيده البكر ذي الأربعة عشر ربيعاً، الولد الذي عاد بعد ما يقارب ثلاثة أشهر قضاها في معسكرات «العكبرشي، وأسامة بن لادن، وأشبال الخلافة، وأشبال الزرقاوي»، لتجنيد الأطفال واليافعين في الرقة من أجل داعش.

من اعترض وأتعبني وأتعب الأستاذ أحمد معي كانت أم بشر، طبيبة الأسنان، وأم التوأمين بشر وبراء، وأرملة المهندس مالك الذي قُتل بقصفٍ لطيران النظام على الرقة.

بررت رفضها بالوعود التي قطعها لمن ساعدها باستعادة بشر، وخوفها على ولديها التوأم. ولكن بعد جهدٍ واستهلاك ركوتين من القهوة وعلبة

سجائر، استطعنا أن نقنع أم بشر بأن نُخرج هذه القصة للعلن حتى يتنبه الأهل، وحتى يعرف العالم ما الذي يحدث في هذه المعسكرات، وما يفعله المجرمون بأطفالنا.

ولكن بعد ذلك اكتشفتُ السبب الحقيقي لرفضها: لقد اغتصبوا بشر! قالتها متفجّرة بصراخ هستيري: «خلي كل العالم تعرف ما عاد أتحمّل، لن أخفي الأمر أكثر من ذلك».

بدأت المرأة متوسطة العمر تلقي اللوم على البشرية كلها، وعلى الدين، والتنظيم (داعش)، والنظام، وعلى نفسها، وتُنفس عن غضبها بصراخ ودموع. لا أعتقد أن هناك موقفاً أصعب من أن تضع نفسك مكانها وهي تتحدث عن اغتصاب ابنها، وأن تتخيل طفلك مكانه. حَجَلْتُ من «إنسانيّتي».

حُضِنها والدُها وهي تنسج، حاولتُ الانسحاب، ولكنها مسحت دموعها، وقالت بشجاعة: «اجلس، ويجب أن يُفتح هذا الصندوق. أنا أيضاً أريد أن أرتاح وأن أوصل رسالة بشر، وليكن ما يكون. ليس عاراً اغتصابه، لقد اغتصبوا البلد كله بل لقد اغتصبوا الإنسانية كلها، وفي الحقيقة لا أريد لبشرٍ آخر يتعرض لما تعرض له ابني!».

ركوة القهوة الثالثة في غرفة واسعة حسنة الترتيب ذات أثاثٍ ينم عن يسرٍ حال، اكتملت جلستنا وسط ترقب من قبلي وهدوء عميق من قبل الأستاذ أحمد، وألبوم صور بين يدي أم بشر. تقلب صفحاته وسط شلال دموع، سمراءً فراتية ذات قوام ممتلئ بلا سمّنة، عمرها 47 سنة.

بشر وتوأمه ووالدي، وأشارت إلى الأستاذ أحمد، هم كل ما بقي لي. تزوجتُ عام 1999 من مالك الذي يكبرني بثلاث سنوات، كانت الحياة تبسم لنا فأنا عندي عيادتي التي اشتراها لي والدي، وأثّتها. ومالك زوجي

ملحق

كان موظفاً، يملك أيضاً معرضاً لبيع أجهزة الكمبيوتر وملحقاته وصيانته. كانت عندي سيارتي الخاصة، وهو كذلك، وبيتٌ في حي الثكنة الراقي. كنتٌ وحيدة أهلي في الرقة، وأخواي يعيشان في أوكرانيا حيث ذهبا للدراسة، وهناك استقرّا وأسسّا أعمالاً وحياة.

رُزقنا بتوأمننا الأول، وكرّسنا كل حياتنا لهما، وهكذا استمرت حياتنا حتى

2011.

ولتأثري الشديد أنا ومالك بمواقف أبي كان اصطفافنا مع الثورة منذ بدايتها، وكنا من الداعمين الأوائل لها، خصوصاً في موضوع المعتقلين الذين لا يملكون ثمن توكيل محامي حيث تطوع والدي كما كثيرٌ من أصدقائه للدفاع عنهم، وكان جزءاً من دورنا هو كفالة عائلاتهم.

قام طيران النظام يوم 29/9/2013 بقصف مدرسة ابن طفيل في الرقة، وكان مالك يمر من هناك مصادفة، فاستشهد مع 16 طالب ثانوية، وفي الشهر نفسه توفيت والدتي، لك أن تتخيل تبدّل حالنا.

حالنا كحال أهالي الرقة الذين لم يطيقوا العيش في ظل تنظيم الدولة، والذي يعدّ مرتداً بنظرهم، وهو الذي تلمص من كل الدورات الشرعية بحجج وضعت عند اسمه إشارات استفهام، وأنا ممنوعي من معالجة الرجال وهم أغلب زبائني، وغير مسموح لي قيادة السيارة، ولذلك تكفل والدي بكل مشاويرنا وأعمالنا. وأيضاً أغلقت التنظيم المدارس، ونشر الخيم الدعوية والدورات الدينية للأطفال في المساجد، حيث يقومون باصطياد ضحاياهم من الأطفال. وهي الطريقة الأسهل للوصول إلى الجيل القادم، وهنا قررنا الخروج من الرقة إلى تركيا في حزيران 2014، ومن يومها استقرّينا في مدينة أورفا في هذا البيت.

كان التوأمان في سن الرابعة عشر، وفرنا لهما هنا، جدهما وأنا، كل ما يلزم لمحو ذكرياتهما عن فترة السواد التي مروا بها.

كان بشر «دلّول» جده، وكان متفوقاً في مدرسته، والأول بالانكليزية والرياضيات، والحاسوب الأحبّ إلى قلبه، وهي الموهبة التي اكتسبها من والده، حيث يقوم بفكّ الحاسوب قطعة قطعة ولديه القدرة على اختراق الحسابات والحصول على أي كلمة سر، ويستطيع تهكير أي حساب، وهو ما كان والده يفتخر به رغم اعتراضه على ذلك.

هو يحب ويمارس كرة اليد، وكذلك أورثه جده عشق «الموليا» والضرب على الدف، وكان صوته عذبا شجياً عكس أخيه الذي يكره الغناء ويجب القراءة، ويكره الحاسوب والألعاب الإلكترونية.

بدايةً لم أُنْتبه لتبدل سلوك بشر، أصبح يغلق الباب على نفسه لساعات طويلة واضعاً «اللابتوب» في حضنه. تدخلت بالموضوع أكثر من مرة عندما كان يتناهى إلى سمعي صوت أناشيد «الدولة» (داعش) التي تنساب من حاسوبه، ولكنه أقنعني وجده أن الأمر مجرد فضول.

بدأ بشر يصلي، وأيضاً جدّه منعتني من التعليق على الوضع الجديد قائلاً: «ابنك مربى كويس، خليه يجرب». شغلت بالي التطورات التي طرأت عليه، وبدأ هو يتدخل بلباسي، وبتصرفات جده، وحتى أنه كسر الدف الذي كان يدق عليه مع الغناء، وحاول فرض طريقته على أخيه.

حاولت أكثر من مرة، عندما يكون بالحمام أو نائماً، أن أدخل على حاسوبه، ولكنني فشلت. عرف ذلك، وبحركة مفاجئة فتح لي حاسوبه وحسابه الشخصي على فيس بوك، قرأته كلمة كلمة، تفحصت رسائله، خجلت واعتذرت منه، ولكن أخاه وشي لي بأن بشر لديه حسابات أخرى وبأسماء وهمية، وله أصدقاء كثيرٌ بلحى مثل لحى الدواعش.

ملحق

حذّرتَه من هولاء الغربان السود، ولكنني سمعت منه كلاماً أَرعبني عن العزة والجهاد والجنة والحواري.

– «ولكن عمرك لا يسمح، أكمل دراستك وبعدها لكل حادث حديث». عادَ وصعقني بقوله: «تعرفين إنو الرسول أمر أسامة بن زيد على جيش المسلمين وهو في ال 16 من عمره؟».

استنجدت بأبي الذي قال اتركيه لي، وبدأ بخطة: يوماً يأخذه مشوار بالسيارة، بل وأخذه بالطائرة إلى اسطنبول ومرسين. أوقفتُ شبكة النت في البيت، ولكنه كان مخترقاً شبكات «وأي فاي» الجيران.

ذات صباح لن أنساه ما حييت أيقظني براء: «ماما...ماما... بشر مو موجود بالبيت!».

كان صباح 2014/9/30، ركضتُ كالمجنونة بثياب النوم دون وعيٍ إلى الشارع وكأنني سأراه مقبلاً من أحد طرفي الشارع. صدمَ منظري المارين بالشارع، وصدمتني نظراتهم. عدتُ إلى البيت، وكان والدي يحاول أن يفهم الموضوع من براء.

تكلمتُ معه رشاً بجمل غير مترابطة وبصراخ. صفعني أبي أول مرة في حياته وبكل قوة وقعت على الأرض، فحملني من تحت إبطي إلى غرفة الجلوس.

– «خلينا نفكر».

لبسَ ثيابه وبدأ يتصل بكل المعارف دون جدوى، تعاطفَ معنا كثيراً من الأقارب والمعارف، وحضروا إلى بيتنا. ذهبت ووالدي مع أحد أصدقائنا إلى الكراجات، وهناك تعرف على صورته أحد سائقي «الدلمش»، وهو باصٌ متوسط لنقل الركاب، وقال إنه نقله إلى مدينة أقبحه قلعة منذ أكثر من ثلاث

ساعات، وأنه نزل قرب من البوابة الحدودية حيث صافح شخصين من عمره وثالثاً كهلاً.

هي 60 كم المسافة بين مدينة أورفة وأقجة قلعة، وسرعة السيارة تتجاوز الـ 100 كم، ولكن هذا الطريق لا ينتهي، وكنا قد أخذنا صاحب الباص الصغير معنا، بحثنا ولم نجد. أوصلنا سائق الباص إلى كل المهريين الذين يعرفهم، والذين أوصلونا بدورهم إلى مهريين جدد، والذين أوصلونا إلى مهريين آخرين، ولكن لم يتعرف أحد على صورة بشر. قصدنا مخفر البلدة، نظموا ضبطاً وأرفقوا به صورة بشر، وعدنا آخر الليل منهكين يائسين.

فتشت ثيابه وخزائنه وكاميرته وحاسوبه وتحت سريره، ولكن عبثاً، لم أجد أي شيء. فتحت حسابي على الفيس بوك وعلى السكايب والواتس أب على الجوال، وكذلك فعل جده وأخوه. كانت أنظارنا شاخصة مستجدية، هذه الأجهزة الجامدة! وكلما جاء اتصال نقفز كلنا، كانوا أصدقاءً وأقارباً يتفقدوننا. غفا براء أولاً، ثم أبي، ولا أدري متى غفوت. أيقظني براء، كانت رسالة على جواله بالواتس أب: ماما سامحيني، أنا وصلت أرض الخلافة، الجهاد يناديني، سأنتقم لأبي ولكل الشهداء، لا أحد معنا سوى الدولة الإسلامية!

عبثاً أن يرّد أحدٌ على آلاف الرسائل التي أرسلتها على ذات الرقم، بقيت الشاشة تقول: «آخر ظهور 9:45 صباح 1/10/2014».

تناقشتُ ووالدي كثيراً حول ما يمكن عمله. كان لدي قرارٌ واحد، أنني سأذهب إلى هناك ولو اقتضى الأمر أن أصل إلى البغدادي نفسه، طبعاً والدي لا يستطيع الذهاب.

ملحق

وهكذا تمّ، اتصل والدي بعددٍ من الأصدقاء، ممن بقوا في الرقة، وحوّل مبالغ من المال إلى أكثر من محل تحويل. كل المبالغ كانت بأسماء نساء، حيث هناك دائماً مراقبة لعمل مكاتب تحويل الأموال بالرقة، وهم يشكّون بأي مبلغ كبير، ويتم اعتقال صاحبه لمعرفة مصدر المال. أوصلني هو وبراء وأحد الأقارب إلى نقطة على الحدود تسمى «العله»، شرقي مدينة أقنجة قلعة. ومنها دخلت بعد أن تفقد المهرب «لباسنا الشرعي»، أنا وثلاث نساء. كانت وجهتنا جميعاً الرقة المدينة، وكان المهرب قد ربّ كل شيء حتى السيارة على الطرف الآخر التي أقلتنا إلى المدينة. نعم... فهي تجارة رائجة.

هناك لم أتعرف على المدينة، ولا حتى على الشارع الذي فيه عيادتي، حيث مرت السيارة، وحيث بحساب الزمن، ليس بذاك الزمن البعيد عندما غادرنا المدينة. كانت كثيفةً ومتشعبة بالسواد.

أوصلتني السيارة إلى منزل أحد أصدقاء والدي، وهو أحد وجهاء العشائر، ويتمتع بنفوذٍ جيد ومعارفٍ لدى تنظيم الدولة. برّ لي ذلك: «من أجل ابنك وكثيرين من أمثاله يجب أن أكون قريباً منهم»، هذه أول مرة اعذر في سرّي أحداً قريباً منهم.

استعجلته أن نذهب وقتها، ولكنه قال: «غداً صباحاً. الآن لا نستفيد شيئاً، لن نجد أحداً»، وهكذا كان. في الصباح توجهنا إلى الملعب البلدي، ومن هناك أحالونا إلى مدرسة معاوية، حيث قابلنا شخصاً ذا كرسيّ كبيرة، ولهجته خليجية. استهجن على مرافقي الحديث بهذه القضية، وبعد حديث طويل تحلّله محادثة هامسة في أذنه من صديق والدي، بحث ذو الكرسي الكبيرة في سجل ضخم أمامه، وأنكر وجود بشر، فحين يلتحق أحد يطلقون عليه لقباً أو كنية، ولا أسماء حقيقية عندهم.

— «تريدون أن تحطفوا أطفالنا بهذه الحجة؟ لا لا لا أقبل!».

– «اخفضي صوتك يا امرأة. صوتك عورة ولا يجوز سماعها!»، قالها صاحب الكرش.

فأشار لي صديق أبي بالصمت، وبالخروج من المكتب ولحقني بعد قليل: يقولون إنه في تل أبيض، كان جوابه قبل أن أسأله، تل أبيض التي أتيت منها البارحة. توجهنا بسيارته إلى تل أبيض، وكان واضحاً نفوذه من خلال تصريح المرور الذي مررنا به من جميع الحواجز.

وصلنا مخفراً صغيراً على أطراف مدينة تل أبيض، قال لي: «هذا هو المقر، ابقني في السيارة ريثما أعود»، وعندما عاد قال: «المعسكر في قرية المشرفة في مدرسة الزراعة، شرقي المدينة بستة كيلومترات، ولكنهم ليسوا هناك لقد نقلوهم، واليوم طيران التحالف قصف المدرسة». أغمي علي لثوانٍ، ولكنني تذكرت وعدي لنفسي ولأبي أن أكون قوية. قلت إنني سأذهب إلى هناك، وفعلاً. كانت المدرسة مدمرة، فتشت بين الأنقاض وبقايا البناء شبراً شبراً، ولكنني لم ألاحظ آثار دماء. جاء أحدهم وأعطى صديق والدي ورقة مسحوبة على آلة تصوير فيها صورة بشر، قال إنهم في مقر اللواء 93 ببلدة عين عيسى، جنوب غرب تل أبيض 50 كم. قال صديق الوالد إننا سنذهب غداً، ولكنني ألححت على أن نذهب الآن. رضخ لطلبي. وصلنا قبل الغروب بقليل، وهناك كان أبو البراء التونسي، الذي قدم لنا محاضرة عن الجهاد بالمال والنفس والأبناء.

– «خذيني مثلاً يا أختاه! كنت أعيش في بلجيكا. تركتها وجئت صوتاً لعرضك وعرض المسلمات مثلك!». .

– «يا شيخي، أريد ابني الذي لا يزال طفلاً».

– «هو ليس موجود هنا»، أجاب.

– «يا شيخي فقط أراه لدقيقه واحدة، هو لازال قاصراً».

– «ليس عندنا»، قالها واقفاً. «هيا اذهبوا من هنا!».
– «لن اذهب دون ابني»، وتربعت على الأرض.
ضربَ بكل توسلاتي عرض الحائط، ولكنني أيضاً رفضتُ أن أتزحزح من مكاني.

كان واضحاً أنني أربكته، فقررت أن انتقل إلى الهجوم. «أريد ابني ولن أتحرك حتى أخذه معي».
«لن أسمح لكم بأن تكتبوا على هذه الصفحة البيضاء بحبركم الأسود أو بالدم»، هذه قلتها في نفسي.

– «يا شيخ تجنيد الأطفال حرام، وترفضه كل القوانين الدولية، ودون موافقة الأهل واستشارتهم يعتبر جريمة خطف». ما إن أنهيت جملتي حتى ركبه عشرون عفريتاً، وبسرعة استل سكيناً من وسطه ووضعها على رقبتني: «لم أذبح امرأة قبل، ولكن في المرة القادمة التي أراك فيها ستكونين الأولى»، ورفسني في خاصرتي مما جعلني أستفرغ ما بمعدتي على سجادته، ثم رفسني على رأسي وجرفني من شعري وكان عدد من المثلثين قد التموا على صياحه، «من يراها منكم ولا يذبحها سأذبحه بيدي!».

عدنا إلى الرقة وأنا محطمة مكسورة، ولكنني غير يائسة.
عدتُ صباح اليوم التالي وحيدة، ولكنهم منعوني من الدخول إلى البلدة نهائياً. تسعة أيام على هذا المنوال، واعتذرَ مني مرافقي، صديق أبي: «طلبوا مني أن أبتعد عن الموضوع، وهم يحدرونك أنتِ أيضاً».
– «عمي، لن أذهب دون ابني».

توالت أيامٌ أخرى، أكثر من شهر، ثم شهرٌ آخر. أَلِفُوا وجهي في كل مكان، من الطبقة غربي المدينة 50 كم، إلى العكيرشي شرقي المدينة، ومن تل أبيض على الحدود شمالاً، إلى السَّحْل (حيث بيت أبو لقمان، الوالي) جنوباً. عرفتُ

بيوت كثيرٍ من العناصر والأمنيين والقادة، ترجيتُ نساءهم وأخواتهم وأمهاتهم، وعرفتني كل «حوريات» كتيبة الخنساء اللاتي أوقفنني مرتين. عرفتني الحواجز والمقرات، ولكنني لم أياس.

وفي صباح اليوم الثالث عشر بعد الشهرين، جاءت دورية الخنساء وأخذتني إلى النقطة 11. وهناك في غرفة كبيرة، يتوسطها مكتب ضخم، يجلس خلفه مقنّعٌ وعلى يساره ويمينه ملثمون كثر، بدأ حديثه فوراً.

— «سنعطيك ابنك ولكن هناك مصاريق كثيرة ترتبت عليه».

— أجبته دون تفكير: أنا جاهزة.

— «خمسون ألفاً»، قال.

مددتُ يدي فوراً إلى حقيبتني وأخرجت النقود، وقهقه الجميع.

— «يا أختي، خمسون ألف دولار!».

وأيضاً دون تفكير قلت له سأدفع، ولكن أريد أن أرى ابني أولاً.

— «الدفء أولاً!».

التقطتُ من سطح الطاولة «آيباد» وشغله، ومرره لي عن طريق إحدى حوارتي الخنساء، لم أتمكن من الرؤية جيداً بسبب النقاب ودموعي. كان هو ابني بشر، ألقى النقاب عن وجهي وأخذت أقبله على الشاشة، فأداروا وجوههم عني. وجهي عورة، أما نهب 50 ألف دولار كفدية خطف مسألة فيها وجهة نظر. وهنا جرتني «حورية» الخنساء وغطت وجهي.

بعث عيادتي وبيتي وسيارتي، وساعدني أخواي ووالدي. 11 يوماً وكان المبلغ جاهزاً. نقلوني إلى تل أبيب بسيارة حوريات الخنساء، وقالوا لي هناك ستستلمينه عند الحدود. وهناك أنزلوني وفتحوا صندوق السيارة وأخرجوه.

كان ابني معي في صندوق السيارة طول الطريق، ولا أدري.

ملحق

ألقي بنفسه عليّ، لم أبك، شممته وضممته لا أدري كم من الوقت. قبلته من عيونه، من قلبه، من يديه. دورته ودرت حوله، تفقدته. كان هو بشر، ولكن لا بريق في عينيه.

عبرنا الحدود، لم أتكلم معه كلمة واحدة.
بدءاً من هذه اللحظة هو من تكلم، وسيتكلم وستسمع منه.

ما يميز بشر عن أقرانه وجهه الذي يوحي بعمر أكبر من عمره الحقيقي، شاحبٌ ومسحة حزن في عينيه مع انكسار واضح. لن أعيب عليه تلعثمه في الكلام، الذي كما تقول والدته لم يكن لديه قبلاً. شجّعت والدته على أن يتكلم، وواضح أيضاً كان رجاؤه لها بعينه الغائرتين المنكسرتين بأن لا تفعل. تعاطفتُ معه، ولكن أمه أقنعتني أنه يجب أن يواجه مشكلته، وجزء من مواجهتها أن يتكلم عنها.

— «كان سامر، صديقي الأقرب، يتواصل مع موقع يهتم بأحدث برامج الكمبيوتر والهكرز، عرّفتني سامر عليهم وانشؤوا مجموعة. كانوا يعطوننا روابط مجانية، وأحدث الألعاب. وبعدين صار يعملو لنا تحديات على بعض البرامج. كنت وسامر عقولنا مركبة من رامات وذواكر أكبر من ذاكرة أي كمبيوتر، وكنا دائماً المميزين في المجموعة، وكانت تصلنا جوائز رصيد مجاني وحصلنا أيضاً على «تاب آبل» رائع استلمناه من هون. وبعدها أعطونا حسابات على الفيس بوك وعلى تويتر، أنا باسم أبو الشهيد وسامر باسم أبو الحذيفة، وطلبوا منا أن لا نغير كلمة المرور وأن نقوم بمسح كل ما يأتي أو يرسل على هذه الحسابات بعد الاستماع أو القراءة أو المشاهدة. بعدين بدأت تصلنا أفلام قصيرة لا تتعدى دقيقة أو دقيقة ونصف عن أشخاص ملثمين، أبطالٌ خارقون يرفعون الظلم ويساعدون الفقراء. ثم بدأت تصلني أفلامٌ

عن الشهداء، وحتى أن أحدها عن والدي. تطور الأمر إلى مقاطع صوتية لشخص عذب الصوت، كلامه قريب من القلب ولغته بسيطة وسهلة وواضحة، تدعو إلى الجهاد والإسلام ورفع الظلم».

لا أنكر أنني تأثرت، وبدأوا هم يزيدون من عدد الرسائل الصوتية والفيديوهات وأيضاً مستوى الكلام ليصل إلى الدعوة للانتقام من المجرمين الذين قتلوا أبي.

أول مرة أسمع أحداً يهتم بأمر أبي عدا أُمي، ويدعوني للانتقام له. في الحقيقة أوصلوني إلى مرحلة باد فيها بالنسبة لي كما لو أن أحداً لم يستشهد غير أبي، ولأنني سأكون شخصاً عاجزاً وجباناً إذا لم أنتقم له. استفزوا كثيراً من الأمور في داخلي، وأدخلوني في لعبة إلكترونية تحاكي القصف الذي استشهد فيه والدي. ومن ثم صار عندي عفويّاً طريقان، أحدهما الوضع الذي نحن فيه، والآخر طريق البطولة. والبطل من المفترض أنه أنا، أقوم بإسقاط الطائرات، وقتل الجنود. كانت اللعبة رهيبية جداً، ومن ثلاث مراحل. بسهولة وصلت لمستواها الثالث، حيث يقوم البطل في النهاية بتثبيت الراية الكبيرة السوداء في مدينة روما.

بدأت أغلق الباب على نفسي وأنتظر الجديد، وعندما يتأخرون على الموعد أتحول لشخص آخر!

تدخلت أمه هنا: «هذا يشبه مرحلة الإدمان على المخدرات». وتدخلتُ أنا مقترحاً استراحةً، وقبل أن أنهى جملي كان بشر خارج الغرفة، ولكن أمه أرجعته قائلة بحزم: «بشر، نحن اتفقنا».

تابع بشر بعد أن انهينا وجبة الطعام التي كان الجد قد طلبها من أحد المطاعم:

وهكذا إلى أن طلب أحدهم مني ومن سامر أن نتقل إلى أقجة قلعة، وأن لا نأخذ معنا أي شيء، وأن ننظف أجهزتنا من أي شيء يمكن أن نكون قد نسيناه. تسللنا من البيت وأخذتُ تكسي إلى الكراج، وهناك التقيت سامر، ووصلنا بالدلمش إلى أقجة قلعة، وهناك التقينا شخصاً عرّف عن نفسه بأنه أبو إسلام الرقاوي، وشاباً آخر من جيلنا سمّاه أبا الفاروق. وبأسهل من الدخول إلى بيوتنا عبرنا الحدود، نحن الأربعة.

بدايةً نقلتنا سيارة بيك آب إلى مدينة تل أبيب، ودخلنا إلى مكانٍ توجد فيه يافطةٌ مكتوبٌ عليها «مخبر العلا للتحليل الطبية». هناك في إحدى الغرف تم تفتيشنا بعد أن خلعنا ثيابنا تماماً، ثم أعطونا ملابس جديدة تشبه الملابس في الأفلام التي كانت تصلنا، ثم صورونا وبصمنا على ملفٍ من ثلاث أوراق. وكان من بين الأسئلة: ما المهمة التي تريد أن تكلف بها؟ وتحتها عدة خيارات: استشهادي، وتحتها عدة خيارات؛ انغماسي، وتحتها عدة خيارات؛ مقاتل، وتحتها عدة خيارات أيضاً؛ إلكتروني، وتحتها عدة خيارات. جميعها مكتوبة بالعربية والانكليزية.

– «ما هي الخيارات الفرعية؟»، سألته مستفهماً إن كان قد قرأها.

لم أقرأها كلها، ولكن تحت كلمة استشهادي مثلاً قرأت عدة خيارات: دكمة، ناسف، مفخخة...

– «ممكن تشرحلي المسميات؟»، سألته، فابتسم من جهلنا التفريق بين هذه المسميات.

الدكمة: هل تريد أن تكون قائد دكمة، وهي السيارة الشاحنة التي تُفخّخ؟ ودكمة تعني الأشياء غير المعبأة في عبوات.

ناسف: هل تريد أن تفجر نفسك بحزام ناسف ضمن التجمعات المعادية التي تحدّد لك؟

مفخخة: هي السيارة السياحية التي تُفخّخ، ويجب أن تضعها في المكان المطلوب، وهناك أيضاً من هذه نوعان: اقتحامي، وركن.

نقلنا بعد ذلك بسيارة مغلقة إلى «معسكر الزرقاوي» في مدرسة الزراعة بقرية مشرفة الشيخ أحمد شرقي تل أبيض 6 كم، كان قبلنا 63 شخصاً من فئتنا العمرية، وأكثر من 50 شخصاً أكبر سناً. بقينا خمسة أيام هناك، وكل ما كُنّا نقوم به هو فقط لعب وأكل ونوم ودروس تعليم الصلاة. في اليوم السادس تم نقلنا صباحاً إلى معسكر «أشبال الزرقاوي» في مقر اللواء 93 ببلدة عين عيسى.

هناك كُنّا 89 شخصاً، تم توزيعنا إلى ثلاث فئات عمرية من 11 إلى 13، من 14 إلى 15، ومن 16 إلى 18. كان لكل مجموعة أميرها وشيخها ودعويّها، وأيضاً مهاجعها وغرف تدرسيها، وكان أمير الجميع أبو البراء التونسي. بدايةً خضعنا لدورة شرعية مكثفة لمدة عشرين يوماً، 14 ساعة يومياً تتضمن العقيدة الإسلامية الصحيحة، ونواقض الإسلام، وأصول الجهاد وأحكامه. كان هناك تقييم يومي، وفي اليوم التالي صباحاً وفي الاجتماع العام يتم تكريم المميزين بمبالغ مالية بين 50 دولار إلى 100 دولار.

أنهينا الدورة الشرعية وتم نقلي و14 آخرين إلى الرقة المدينة، وهناك تم فرزنا و9 آخرين إلى معسكر «أشبال الخلافة» بالعكيرشي، حوالي 35 كم شرقي المدينة. هناك كان كل شيء يختلف من الأكل إلى الشرب إلى أماكن النوم إلى المعدات.

فور دخولنا كان هناك الأمير أبو عبد الله الكويتي الذي استقبلنا بمكتبه، وقال إننا مميزون وسننضم لمميزين، وأهدى كل واحد منا جهاز تلفون سامسونج جالاكسي اس4 و500 دولار.

ملحق

كُنَّا 650 متدرباً 490 من الأنصار، يعني من أهل البلد، والباقي من أبناء المهاجرين.

الأسبوع الأول: دروس عقيدة وجهاد وتدريب بدني فقط، ولمدة 16 ساعة يومياً، يبقى ذهنك مشغولاً دائماً بالتقييم.
- «ماهو التقييم؟»، سألته.

تقييم اليوم نتأجه غداً صباحاً، حيث يُذاع الاسم وتوزع الهدايا والمبالغ النقدية التي أقلها 50 دولار، وأكثرها 250 دولار. ولكن هي هنا ليست كاش وإنما قسائم يسمونها هناك شيكات، ويحصل عليها المتميزون بالحفظ والرياضة.

في الأسبوع الثاني تم تقسيمنا إلى كتائب.
كتيبة الإلكترونيات، ومهمتها التجسس على محلات النت واختراق الأجهزة والاختلاط مع رواد مقاهي النت والتنصت على رسائل السكايب والرسائل الأخرى وتسجيلها.

كتيبة اللواصق، مهمتها التسلل بين المدنيين وزرع العبوات اللاصقة على السيارات أو البيوت أو المحلات.

كتيبة الاستشهاديين، وأكثريتها من الفئة العمرية الثالثة، وكثيرٌ من منتسبها يعانون من إعاقات ذهنية.

كتيبة الخطف «التشويل»، ومهمتها التدريب على الخطف والتخدير والإخفاء.

كتيبة الاقتحام «الانغماسيين»، وهي الأصعب تدريباً والتي يختار لها المتفوقون في الأداء البدني والرياضة.

كتيبة الكواتم، ومهمتها التدريب على القتل بواسطة المسدسات المزودة بكاتم صوت.

كنت في الكتيبة الأولى وكذلك سامر، وكان دعوي كتيبتنا أبو الزهراء السعودي، وكانت عنده قدرة رهيبه على الإقناع، ويتحكم بطبقات صوته بطريقة تجعلك تكون «بنص الحدث وتعيشه». كان يقول: «نحن الفرقة الناجية في الإسلام، لم نأت عبثاً، الله هو من اختارنا أعضاء للتنظيم، الباقي كلهم كفرة ومرتدون وضالون، وعلى أكتافنا هدايتهم وبكل السبل وأولها السلاح!»!

مساء يوم من الأسبوع الثالث دُعيت إلى مكتب أبو عبد الله الكويتي، وهو أمير وأمر المعسكر. ذهلت وأنا أراه يدخل الأركيلة، ولكنه أشار لي أن أجلس بجانبه على كنية كبيرة من الجلد.

بدايةً رحّب بي وأثنى على تفوقي، وطلب رأيي ببندقية روسية قصيرة أخرجها من صندوق خشبي. تمثلتها كما الحبير، وقلت له: «كويسة». قال: وصلتك!

ومدّ لي خرطوم النرجيلة التي كنت قد جربتها سابقاً مع أصدقاء عندما كنت في أورفة، أعجبهت طريقة نفخي للدخان، وبدأت أتفنن. لم تمض سوى دقائق حتى بدأت أحسّ أن رأسي يدور ونظري يزوغ. اقترب مني أبو عبد الله، وبدأ يتحسّني، ويمد يده تحت ثيابي. أعتقد أنني قلت: «أريد أمي». جاوبني: أنا أمك وأبوك، وبدأ ينزع ثيابي. أعتقد أنني دخلت في إغماءة لا أعرف مدتها، ولكنني بدأت أصحو وأنا نصف عارٍ، وهو يصب ماءً مثلجاً على رأسي. بدأت أحسّ، وأول إحساسي كان ألماً شديداً في مؤخرتي. فهمتُ القصة، وبدأت أبكي، ولكنه هددني. قال إنه صورني، وإن تكلمت سيسرب المقطع على كل الشبكات، «ولا تزعل الكثير من الأولاد يعملوا اللي عملتوا اليوم»!.

ملحق

خرجتُ لا أعرف كيف أمشي من الألم، وأحسست أن جميع النظرات موجهة إلي، وأن الجميع ينظر إلي مؤخرتي، ولكن لا أحداً كان مهتماً، فالجميع مشغولون بأموورهم.

في غرفتي التي أتناقشها مع سامر تفحصت ثيابي الداخلية التي كانت ملوثة بالدم، ادعيتُ المرض ولم أخرج طيلة النهار، وعند المساء قررت الهروب واختبأتُ داخل خزانٍ كبير للمياه فوق سطح المجمع، طوال الليل وأنا مغمور بالماء إلى عنقي. لم تكن لدي خطة، وعند ظهر اليوم التالي لم أتحمل حرارة الخزان، فخرجت وعدت إلى غرفتي، وهناك كانوا يفتشون الغرفة ظناً منهم أنني هربت.

أخذني أبو عبد الله الكويتي والدعوي السعودي إلى مكتب أبو عبد الله، وكانت مفاجئتي الأخرى أن الدعوي يعرف ما حصل لي. وكانت مرة أخرى، واغتصبي الاثنان وأجبراني أيضاً على أن أمارسَ أنا نفسي ما فعلاه معي بالدعوي السعودي.

لم يكونوا يجرؤون على فعل ذلك مع أطفال المهاجرين، الذين كانوا يميزونهم عنّا في كل شيء، من الأكل إلى أماكن النوم إلى المكافآت، في كل شيء كانوا يميزونهم رغم أننا نمتاز عن الكثيرين منهم بكل شيء.

كانوا يركّبون كاميرات في كل مكان بالحمامات وغرف النوم وأماكن التدريب والدراسة. حاول سامر أكثر من مرة أن نختلي بعيداً عن الكاميرات، وفي كل مرة كان يتلثم ولا يقول شيئاً. وفي إحدى المرات باح لي بكل شيء: لقد اغتصبوه هو أيضاً. وأبو الليث وأبو قسورة كذلك تم اغتصابهم بالسنياريو نفسه الذي جرى معي، ولكنه لم يصدقني بأنني نكحت الدعوي.

هنا كانوا كل عشرة أيام يجرون لنا تقويماً، فيرفعون قسماً منّا إلى مستوى جديد، أو يخفضون. ودائماً يغيرون ترتيب المجموعات بحيث أنك تمر في جميع الاختصاصات.

كانت أكثرية المنتسبين من عائلاتٍ فقيرة جداً، وحسب ما تحدثوا أنهم انتسبوا لأجل المال، ولمساعدة أهاليهم، ولعدم وجود مدارس. وأيضاً هم الأكثر استهلاكاً للحبوب التي كانت توزع علينا لزيادة «التركيز والانتباه»، حيث كنا نبادها بالشيكات التي كنا نحصل عليها، والتي لا أعتقد أن أحداً منا قبض ماله من رصيد هذه الشيكات، بل وأخذوا الدولارات التي أتينا بها من المعسكرات السابقة لوضعها برصيدنا كما قالوا. لعل كل الأمر كذبة، والرصيد وهمي. هؤلاء الأولاد المنحدرون من العائلات الفقيرة هم الذين أرسلوهم إلى تل أبيب لمحاربة الأكراد.

بعد مرور شهرين أخذونا إلى معسكر «أشبال العز» في الطبقة غربي الرقة، وهناك جرى احتفال مهيب، حيث تمت المبايعة قبل خضوعنا للدورة النهائية لمدة شهر جديد.

رددنا واحداً واحداً أمام الشرعي الأول، ولا أعرف اسمه، القسم التالي: «أبايع خليفة المسلمين أبا بكر البغدادي الحسيني القرشي علي: السمع والطاعة في المنشط والمكروه، والعسر واليسر، وعلى أثره، ولا أنازع في الأمر أهله، إلا أن أرى كفراً بواحاً، عندي فيه من الله برهان، والله على ما أقول شهيد».

هنا كان التدريب يختلف وأيضاً الشخصيات التي تزور المعسكر، وكنا نعرف ذلك من استعداد الحرس، ومن الترتيبات المفاجئة التي كانت تحصل. وهنا أخذ كل منّا سلاحاً خاصاً به وعدة حربٍ كاملة، أنا كانت لدي بندقيتي الخاصة قبلاً، والتي دفعتُ ثمنها كما قلت لك. أيضاً أعطونا

سكاكين حقيقية كالتّي تظهر في الأفلام التي يصورونها. وهنا أيضاً بدأنا نتدرب على الذبح بدايةً بدميّ تشبه لعب الأطفال، ولكنها أكبر وكانت جميعها دميّ نساء. كل مجموعة رشّح منها قائدها للذبح الحيّ أفراداً قيّل لنا أنهم من عناصر النظام. عندما جاء دوري في ذبح أحدهم، سألت الشرعي: هل هذا من قصف المدرسة وقتل والدي؟ لم يكن يعرف القصة، ولكنه قال لي إنه ليس طياراً، فقلتُ لأميري: أنا لن أذبحه، فوافقتني.

وبدأنا نتدربُ على الرميّ الحيّ بالبندقية والمسدس، والله لا أكذب، كنتُ من الأوائل، وكان سامر الأسرع في تثبيت اللاصقة بالسيارة قبل أن تلتقطه الكاميرا.

هنا لم يقترب مني أحد، ولكنهم تابعوا مع سامر، وكانوا يصورون كل شيء، كل شيء. انتحرَ اثنان آخران من مجموعة الكواتم بإطلاق النار على بعضهما في التوقيت نفسه، اعتقدُ أنها فعلاً للسبب نفسه الذي حاول سامر الانتحار من أجله وفشل.

في اليوم الخامس أو السادس من وجودنا في الطبقة صوروني بـ«رسالة لأمي» لم أعرف الغاية منها، وهي تشبه الرسائل التي كنا نصورها كل عشرة أيام، وتشبه الوصية لمن سيقوم بعملية في الغد. وهي رسائل أو وصايا مكتوبة سلفاً، كنا فقط نقرأها. وبعدها بعدة أيام أخذوا مني كل شيء اللباس والسلاح والذخيرة، وحتى الغرفة وفراش النوم، وأعطوني بيجاما جديدة «حرقها أمي أول ما وصلت». ثم أخذوني إلى قيادة المعسكر، وهناك أروني كيف اغتصبني أبو عبد الله الكويتي، وأفهموني: «إذا تكلمت فأنت تعرف النتيجة!»

التطرف المذهبي

نظرتُ إلى جده وإلى أمه التي قالت: فليشروا ما يريدون! أريد أن أحرّر ابني، ولا أريده أن يكون عبداً لماضيه. قريباً سأهاجر بهم إلى أوكرانيا حيث إخوتي، وسأجعلهم يبدأون من جديد.

أنا لست خائفةً على بشر وبراء فقط، أنا خائفةٌ من نشوء جيل كامل تدرّب على ما تدرّب عليه بشر، جيلٍ تكفيريٍّ لا يؤمن إلا بالذبح.

حتى لو تحرّرت الرقة من داعش فإن إيقاف العملية التعليمية جريمة لا تغتفر، كان حلمي الوحيد أن أراه على مقاعد الدراسة.

فهرس

- 7 تقديم المجتمعات العربية بين أسر الماضي وإرادة التحرر والتغير
- 19..... التفسير المذهبي للتاريخ والواقع والحياة
- 35..... الغرب في مواجهة التطرف الديني: حكاية جنون طبيعي
- 49..... المذهبية بوصفها نظاما يؤبد التبعية ويعيق تحصيل حقوق التابعين
- 59..... التيار الإسلامي والصراع الطائفي في تركيا
- 93..... «مشرق» التعايش وجريمة المذهبية والطائفية
- 107..... التمدب السياسي في الأزمة السورية
- 117..... مذابح سيفو .. مئة عام
- 133..... في دولة الإمارات العربية المتحدة
- 141..... خلاصات نهاية الندوة
- 145..... ملحق
- 145..... اغتصاب الأولاد: فصل من دين داعش
- 167..... من إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

من إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

الدكتور محمد حبش، العقوبات الجسدية والكرامة الإنسانية
الدكتور محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان
الدكتور هيثم مناع، خلافة داعش
الدكتور هيثم مناع، السلفية والإخوان وحقوق الإنسان
الدكتورة لقاء أبو عجيب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين
النظرية والتطبيق

الدكتور هيثم مناع، الإسلام وأوربة
زاد المدرب والمتدرب، وثائق ومراجع أساسية في حقوق الإنسان
جماعي، من أجل سورية ديمقراطية ودولة مدنية
الدكتور لؤي ديب، جريمة الإغلاق
جماعي وإصدار مشترك، مستقبل حقوق الإنسان
الدكتور هيثم مناع، المقاومة المدنية، الطبعة الثانية
جماعي، التطرف المذهبي في الشرق الأوسط

